

جامعة القاهرة
كلية التجارة – قسم إدارة الأعمال



محاسبة المنشآت المتخصصة

(صناديق الاستثمار - البنوك التجارية – شركات التأمين – المنشآت ذات الأقسام والفروع)



تأليف

د/ سمية أمين على
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

د/ سعيد على سليمان
مدرس بقسم المحاسبة

د/ حمدى أحمد رمضان
مدرس بقسم المحاسبة

د/ سعاد موسى طنطاوى
مدرس بقسم المحاسبة

محاسبة المنشآت المتخصصة
صناديق الاستثمار – البنوك التجارية - شركات التأمين - المنشآت ذات الأقسام والفروع

تأليف

دكتور
سمية أمين على
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

دكتور
سعيد على سليمان
مدرس بقسم المحاسبة

دكتور
حمدى أحمد رمضان
مدرس بقسم المحاسبة

دكتور
سعاد موسى طنطاوى
مدرس بقسم المحاسبة

الناشر
كلية التجارة – جامعة القاهرة

مقدمة

يضم عالم المال والتجارة والأعمال العيد من الانشطة أو الصناعات المختلفة. ومن بين الأنشطة أنشطة التجارة والصناعة، والبناء، والأنشطة المصرفية والتأمينية. وتختلف كل صناعة عن الأخرى فى طبيعة المنتج أو الخدمة التى تقدم للجمهور. وبسبب تلك الاختلافات فإنه لا يوجد نظام محاسبي وحيد يفى بكل الأغراض فى جميع الأنشطة .

نظرًا لأن المحاسبة المالية تتمتع بمجموعة مبادئ ومفاهيم وأسس ومعايير متعارف عليها، فقد أدى ذلك إلى قابلية تطبيقها في مجالات متعددة من الأنشطة الاقتصادية، دون اختلاف الأسس جوهريًا باختلاف النشاط موضع المحاسبة، فقد ينصب الاختلاف في المسميات والتفاصيل دون الجانب التطبيقي. قد جرى العرف على إضافة صفة النشاط موضع المحاسبة إلى مصطلح المحاسبة المالية، ومن هنا كانت محاسبة البنوك التجارية، محاسبة شركات التأمين، المحاسبة الفندقية، محاسبة المنشآت ذات الآقسام أو الفروع، محاسبة النفط، وغيرها.

ويركز هذا الكتاب على المحاسبة على نشاط صناديق الاستثمار والقوائم والتقارير المالية حيث بدأ نشاطها فى مصر منذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢، وتقوم هذه المنشآت بخدمة صغار المدخرين بصفة أساسية فتتلقى منهم الأموال عن طريق إصدار وثائق استثمار بهدف توظيف هذه الأموال، ويكون لكل مستثمر نسبة فى كل استثمار من الاستثمارات تعادل عدد الوثائق التى يمتلكها المستثمر إلى إجمالى عدد الوثائق المصدرة. على أن يعهد بإدارة صندوق الاستثمار جهة ذات خبرة هى مدير الاستثمار.

كما يتناول هذا الكتاب المحاسبة على قطاع البنوك التجارية بأقسامها المختلفة والعمليات المصرفية ، والقيود المحاسبية لإثباتها فى الدفاتر . حيث تعتبر البنوك التجالية منشآت اقتصادية تقوم بدور الوسيط بين من تتوافر لديهم الأموال وهم ليسوا فى حاجة إليها ، وبين من يحتاجونها ولكنهم لا يملكونها، فإليها تتدفق الأموال وفيها تتجمع المدخرات ومنها تخرج الأموال والمدخرات لتتدفق مرة ثانية فى قطاعات ووحدات مختلفة فى الإقتصاد الوطنى . ويلعب البنك المركزى دوراً رئيسياً فى تحقيق الأمان وضمان انتظام عمل المنشآت المالية. ويتكفل النظام الممحاسبي بتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة واتخاذ القرارات سواء تلك التى تحتاجها الإدارة أو المستخدمين الخارجيين.

وأخيراً يتناول هذا الكتاب المحاسبة في شركات التأمين كأحد نماذج المنشآت المالية، والمحاسبة في المنشآت ذات الأقسام أو الفروع كأحد نماذج المنشآت التجارية. كما يتمحور حول الجانب النظري والممارسة التطبيقية للمحاسبة المالية في المجال المشار إليه، مع الاهتمام بتنمية الجانب المعرفي لدى الدارس والمحاسب لنظام المحاسبة المالية في هذه المنشآت. ويركز على جانب الممارسة العملية، ومدى تلاؤم النشاط الممارس في هذه المنشآت، مع التنظيم المحاسبي، وتنمية معرفة المحاسبين بالممارسة العملية لإجراءات المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة الحاكمة في هذا الشأن.

المؤلفون

الباب الأول

المحاسبة عن نشاط صناديق الاستثمار

- **مقدمة:**

قامت الدولة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتطبيق برامج الخصخصة باستحداث قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي يتناول صنادق الاستثمار. وتعد هذه الصناديق بمثابة مؤسسات مالية بدأ نشاطها في مصر منذ صدور هذا القانون. وتقوم هذه المؤسسات بتلقي الأموال من المستثمرين عن طريق إصدار وثائق استثمار بهدف توظيف هذه الأموال. ويكون لكل مستثمر نسبة في كل استثمار من الاستثمارات تعادل نسبة عدد الوثائق التي يمتلكها المستثمر إلى إجمالي عدد الوثائق المصدرة. وعادة ما يعهد بإدارة صناديق الاستثمار إلى جهة ذات خبرة يطلق عليه مدير الاستثمار.

هذا، وتشير الدلائل إلى ضخامة الاستثمارات في هذا النوع من الأنشطة، بالإضافة إلى المخاطر التي تتضمنها تلك الصناديق مما يدفعنا إلى الاهتمام بأنشطتها والمحاسبة عنها بالشكل الذي يضمن توفير معلومات كافية وملائمة لمستخدمي التقارير المالية وفي مقدمتهم حملة الوثائق.

ومن هذا المنطلق يهتم هذا الباب بما يلي:

- طبيعة نشاط صناديق الاستثمار والنظام المحاسبي لها.
- التوجيه المحاسبي لنشاط صناديق الاستثمار.
- القوائم والتقارير المالية لصناديق الاستثمار.

الفصل الأول

طبيعة نشاط صناديق الاستثمار

والنظام المحاسبي لها

بدأ نشاط صناديق الاستثمار في مصر منذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كأحد الركائز الهامة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي. وينظر إلى صناديق الاستثمار على أنها أسلوب للاستثمار الجماعي الذي يتركز على تجميع مدخرات الأفراد بهدف إعادة استثمارها في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، وذلك بواسطة إدارة متخصصة بحيث يحقق عائداً مناسباً لكافة الأطراف. ويحصل كل مستمثر في مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها وثيقة استثمار. وتتميز صناديق الاستثمار بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من أساليب الاستثمار الأخرى. ومن هذه الخصائص مايلي:

أ- السيولة: حيث يمكن استرداد قيمة وثائق الاستثمار بسهولة وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد. وإذا كانت هناك قيود على عملية الاسترداد يذكر ذلك في نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

ب-سهولة الاستثمار: حيث أن معظم الصناديق تضع حدوداً دنيا للاستثمار فيها تعد بمثابة مبالغ بسيطة تكون في متناول المستثمر ذو الإمكانيات المحدودة.

ج- التنويع: حيث تقوم استراتيجيات الاستثمار في الصندوق على مبدأ تنويع الاستثمارات بين الأسهم والسندات وودائع البنوك وأذون الخزانة وغيرها.

د- الإدارة المتخصصة: حيث يدير الصندوق إدارة استثمار متخصصة تستطيع اتخاذ القرارات بناء على دراسات وافية وتحليلات مستحدثة للمعلومات المالية.

هـ-التنظيم الإفصاح: حيث تتولى جهات حكومية أو شبه حكومية كالبورصة- الإشراف والرقابة على نشاط الصندوق، والتأكد من وفائها بمسئولياتها تجاه الإفصاح الكافي لكافة الأطراف المهتمة.

- **المقصود بصناديق الاستثمار ووظيفتها:**

تعد صناديق الاستثمار بمثابة وعاء مالي لتجميع المدخرات الخاصة بالأفراد استثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية. وتقدم صناديق الاستثمار خدماتها لنوعين من المستثمرين، تتمثل المجموعة الأولى في الأفراد الذين يمتلكون الأموال ولا تتوافر لديهم الخبرة الكافية لاستثمارها في محافظ الأوراق المالية. أما المجموعة الثانية فهي الأفراد الذين لا يتوافر لديهم المال الكافي لتكوين محفظة استثمارات متنوعة لضمان تقليل المخاطر، وبالتالي يجدون هدفهم في صناديق الاستثمار.

هذا، وتنحصر وظيفة صناديق الاستثمار في وظيفتين أساسيتين، هما:

(١) **الوظيفة الأولى:** وهي تجميع المدخرات من صغار وكبار المدخرين، حيث أنها تمثل أحد أوعية الإدخار، ويصدر الصندوق مقابل هذه المدخرات أوراق مالية يطلق عليها وثائق استثمار يشارك حامليها في نتائج وعوائد استثمارات الصندوق. ويقصد بوثيقة الاستثمار صك أو ورقة مالية تصدر بقيمة أسمية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه، ولا تصدر هذه الوثيقة إلا بعد الوفاء بقيمتها نقداً ووفقا لسعر الإصدار، ولا يجوز إصدارها مقابل حصة عينية أو معنوية. وتتحول وثيقة الاستثمار لصاحبها أو حاملها عدة حقوق منها:

- حق المشاركة في نتائج استثمارات الصندوق.
- حق المشاركة في اختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق (من غير المساهمين فيه أو المتعاملين معه أو غير المرتبطين بعلاقة معه).
- حق استرداد قيمة الوثيقة قبل انقضاء مدتها بشرط أن تنص نشرة الاكتتاب على ذلك.
- حق التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية إذا كان مقيداً بالبورصة.
- حق الاقتراض بضمانها حيث أنها ورقة مالية.

(٢) **الوظيفة الثانية:** هي توجيه ما تجمع من مدخرات لدى الصندوق للاستثمار في محافظ الأوراق المالية بحيث يحقق عائداً مناسباً لحملة الوثائق، ولتنشيط سوق رأس المال. ويمكن تصنيف الاستثمارات المكونة لمحافظة الأوراق المالية بصناديق الاستثمار إلى مجموعات ثلاثة، هي الأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية غير الحكومية. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها:

أ- الأوراق المالية الحكومية:

هي تلك الصكوك التي تصدر من قبل الدولة نفسها ومن أهمها أذون الخزانة والسندات الحكومية.

١. أذون الخزانة: هي صكوك قصيرة الأجل تصدرها وزارة المالية، يتراوح أجلها بين ١٥ يوم، ٣٦٥ يوم. تصرف قيمتها في تاريخ الاستحقاق. وتصدرها الحكومة بغرض تغطية الإنفاق الحكومي الذي تعجز عن تمويله الإيرادات السيادية، وتتميز أذون الخزان بضآلة أو انعدام المخاطر، حيث تكون مضمونة تماما من الدولة، كما أنه يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي عند الضرورة، لذلك يكون معدل العائد منها منخفضا بصورة ملحوظة.

٢. السندات الحكومية: تصدرها الدولة وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل أغراض معينة، مثل سندات التنمية لتمويل المشروعات الإنتاجية، سندات الجهاد لتمويل الإنفاق

العسكري وقت الحرب. وتتمثل فترة استحقاق هذه السندات من ٥ إلى ١٠ سنوات. وتعتبر هذه الصكوك من الاستثمارات المضمونة وتنخفض بالتالي مخاطرها بالمقارنة بغيرها من الأوراق المالية الأخرى. بالإضافة إلى إمكانية بيعها في البورصة أو للبنك المركزي.

ب- الأوراق المالية المضمونة من الحكومة:

هي أوراق مالية تصدرها وحدات قطاع الأعمال العام، وبالتالي يتم ضمانها من قبل الدولة من حيث استرداد قيمتها وفوائدها في حالة السندات وحد أدنى من الأرباح في حالة الأسهم. وتكون هذه الأوراق ذات مخاطر منخفضة نسبيا بالمقارنة بالأوراق المالية غير المضمون من الحكومة.

ج- الأوراق المالية غير الحكومية:

تتضمن هذه الاستثمارات الأسهم والسندات وصكوك التمويل ذات العائد المتغير. وهذا يعني أن هذه الأوراق تزاداد مخاطرها وتزداد معدلات العائد منها. وتتميز هذه الأراق بما يلي:

١. يتصف الاستثمار في الأسهم بمعدلات عائد مرتفعة في نظير مخاطرة العالية حيث أنه لا يمكن استرداد الأموال المستثمر فيها إلا عند تصفية الشركة أو بالبيع في سوق الأوراق المالية.
٢. يحصل صاحب السند على فائدة ثابتة متفق عليها بالإضافة إلى القيمة الأسمية للسند بعد انتهاء أجله. ويتصف عائده بأنه أعلى من العائد على الأوراق المالية الحكومية وإن كان يقل عن مثيله في الأسهم.
٣. تمثل صكوك التمويل ذات العائد المتغير سندات تدر عائداً متغيراً وليس ثابتاً بشرط ألا يتجاوز هذا العائد ذلك الذي يحدد بواسطة البنك المركزي بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال.

هذا، وعند تضمين محفظة الأوراق المالية لصندوق الاستثمار بالأنواع المختلفة من الأوراق المالية فإن المادة رقم (١٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تنص على عدة قيود لتحقيق التوازن بين أنواع الأوراق المالية المكونة لمحفظة صندوق الاستثمار وذلك كما يلي:

١. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شراء الأوراق المالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة.
٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن ١٠% من أمواله وألا يتجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

وجدير بالذكر أنه يتم التعامل على الأوراق المالية من خلال السوق الأولية والسوق الثانوية، وذلك كما يلي:

أ- السوق الأولية: هي تلك السوق التي يتم فيها بيع الأسهم والسندات لأول مرة من قبل الشركة المصدرة لها. بمعنى أن بائع الورق هو نفسه مصدرها لذلك يطلق على هذه السوق بسوق الإصدار. على سبيل المثال، إذا تم الإعلان عن تأسيس شركة مساهمة جديدة وطرحت أسهمها للاكتتاب العام، فإنه في هذه الحالة يتم شراء تلك الأسهم من السوق الأولية أو سوق الإصدار.

ب-السوق الثانوية: هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل على الأسهم والسندات التي سبق إصدارها وتداولها بين المستثمرين. على سبيل المثال إذا رغب أحد المسثمرين في شراء عدد من أسهم شركة الحديد والصلب، فإن قيمة هذه الأسهم لا تذهب إلى لاشركة ولكن تذهب إلى الشخص البائع لهذه الأسهم ذلك من خلال بورصة الأوراق المالية، لا يكون للشركة دخل في عملية التداول هذه، ويظل رأس مالها ثابتا دون تغيير لذلك يطلق على هذه السق بالسوق الثانوية أو سوق التداول.

- **<u>أشكال صناديق الاستثمار في مصر وأنواعها:</u>**

سبق القول أن صناديق الاستثمار تعد بمثابة مؤسسات مالية تخضع في تكوينها وتأسيسها ونشاطها لقرارات هيئة سوق المال. وتأخذ صناديق الاستثمار كما ورد في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية أحد الشكلين التاليين:

أ- صناديق استثمار منشأة في شكل شركة مساهمة برأس مال نقدي للعمل في مجال الأوراق المالية. ويطلق عليها صناديق الاستثمار المغلقة.

ب-صناديق استثمار منشأة من خلال البنوك وشركات التأمين، ويطلق عليها صناديق الاستثمار المفتوحة.

ويمكن التفرقة بين شكلي صناديق الاستثمار استناداً إلى عدة معايير كما هو وارد بالجدول التالي:

معيار التفرقة	أشكال صناديق الاستثمار	
	المغلقة المنشأة بواسطة إحدى الشركات المساهمة	**المفتوحة** المنشأة بواسطة البنوك وشركات التأمين
(١) الشكل القانوني للصندوق	• يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة مثل أي شركة أموال. • يقتصر غرض الصندوق على التعامل مع الأوراق المالية ولا	• لا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الجهة المالكة. • يمثل أحد الأنشطة الجديدة التي يباشرها البنك أو شركة

	يباشر أي نشاط آخر إلا بترخيص من هيئة سوق المال	التأمين. • يخصص للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى ويتولى مراجعة حساباته مراقب حسابات يتم اختياره بواسطة الهيئة العامة لسوق المال والجهاز المركزي
(٢)جهة الترخيص	• ممارسة النشاط بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يتم دفعه.	• ممارسة النشاط بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يتم دفعه، بالإضافة إلى موافقة البنك المركزي أو الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين.
(٣)تداول وثائق الاستثمار في البورصة	• يجوز قيد وتداول وثائق الاستثمار لهذه الصناديق ببورصة الأوراق المالية.	• لا يجوز قيد وتداول وثائق الاستثمار لهذه الصناديق في بورصة الأوراق المالية، وذلك لأن هناك ثقة من جانب المستثمرين في قدرة البنك أو شركة التأمين على رد قيمة الوثيقة إلى العميل وقت طلبها وبالتالي لا داعي لقيدها في البورصة لضمان استرداد قيمتها.
(٤)مجلس إدارة الصندوق	• لها مجلس إدارة مستقبل لأن لها شخصية معنوية مستقلة، على أن يكون أغلبية الأعضاء من غير المساهمين فيه، ويتم تشكيله خلال ٣ شهور من تاريخ نهاية الاكتتاب في وثائق الاستثمار.	• لا يحتاج إلى مجلس إدارة مستقل عن مجلس إدارة البنك أو شركة التأمين، وذلك لأنه ليس لها شخصية معنوية مستقلة بمعنى أن مجلس إدارة البنك أو شركة التأمين المنشأة للصندوق هو

		نفسه مجلس إدارة الصندوق.
(٥)مدير الاستثمار بالصندوق.	• تضمنت اللائحة التنفيذية من قانون سوق المال تسع مواد تلزم الصندوق بإدارة نشاطه بواسطة جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق عليها اسم مدير الاستثمار. على أن يبرم مدير الاستثمار عقدا يسمى عقد إدارة يتضمن كافة الحقوق والواجبات والمسئوليات.	• التزمت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال البنك أو شركة التأمين أن تعهد بإدارة نشاط الصندوق إلى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار، على أن يكون مسئولا عن سؤ تلك الإدارة والتي تؤدي إلى الأضرار بالصندوق. ويطلق عليه مدير الاستثمارن وعليه من الواجبات والالتزام والمسئوليات تلك التي وردت في اللائحة التنفيذية للقانون
(٦)استرداد قيمة وثائق الاستثمار.	• ضرورة تضمين نشرة الاكتتاب ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء أجلها وحالات ذلك. بمعنى أنه استرداد قيمة الوثيقة أمر جائز.	• ضرورة تضمين طلب الترخيص نظام استرداد وثائق الاستثمار وإعادة إصدارها وكذلك بيان كيفية استرداد القيمة. بمعنى أن استرداد قيمة الوثيقة أمر واجب.
(٧)إصدار الوثائق البديلة	• لا يجوز إصدار وثائق بديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها لأن صناديق الاستثمار للشركات المساهمة صناديق مغلقة.	• يجوز إصدار وثائق استثمار بديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها لأن صناديق الاستثمار للبنوك وشركات التأمين هي صناديق مفتوحة.

من ناحية أخرى يمكن تحديد أنواع صناديق الاستثمار استناداً إلى عدة مقاييس على النحو التالي:

(أ) من حيث الهدف من إنشاء الصندوق:

تقسيم صناديق الاستثمار من حيث الهدف من تكوينها إلى ثلاثة أنواع هي:

١- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري: حيث يتم في هذه الصناديق توزيع عائد دوري ربع أو نصف سنوي على المستثمرين من صافي الأرباح المحققة عن الفترة، وتتضمن محفظة الأوراق المالية لهذه الصناديق على أسهم، وسندات منشآت كبيرة ومستقرة توزيع الجانب الأكبر من أرباحها المحققة.

٢- صناديق الاستثمار ذات العائد التراكمي أو النمو الرأسمالي: حيث يتم إعادة استثمار العوائد المحققة في كافة أنواع الأوراق المالية المتاحة، وعند استرداد قيمة الوثيقة يتم سداد الأصل والربح معا. ويعني هذا أن الهدف من هذه الصناديق هو تحقيق نمو طويل الأجل وعائد مستقبلي كبير بدلاً من العائد الجاري، وذلك من خلال تحسين القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات المالية.

٣- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري والتراكمي: تأخذ هذه الصناديق بالنوعين السابقين حيث تأخذ بطريقة التوزيع الدوري لجزء من الع ائد، ويتم تعلية الباقي من العائد على أصل الوثيقة. وتتكون محفظة الأوراق المالية لهذا الصندوق في أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت.

(ب) من حيث كيفية تداول وثائق الاستثمار:

تنقسم صناديق الاستثمار استناداً إلى كيفية تداول وثائق الاستثمار إلى نوعين هما، صناديق استثمار مغلقة، وصناديق استثمار مفتوحة:

١- صناديق الاستثمار المغلقة: وهي الصناديق التي تبيع الوثائق التي تصدرها ولكنها لا تلتزم بإعادة شراء الوثائق السابق بيعها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها، وإنما يتم تداولها في سوق الأوراق المالية على أساس أسعار السوق، وبالتالي يلجأ حامل الوثيقة إلى بورصة الأوراق المالية لبيعها طبقا لسعر السوق. ويعني هذا أن رأس مال تلك الصناديق ثابت لا يتغير لأن العدد الكلي لوثائق الاستثمار المصدرة غير قابل للزيادة. كما أن للصندوق عمراً محدداً يتم تصفيته بعد مرور هذا العمر. ويتم تأسيس هذه الصناديق بواسطة الشركات المساهمة.

٢- صناديق الاستثمار المفتوحة: وهي صناديق ذات رأس مال متغير، فهي تقبل دخول وخروج المستثمرين منها في أي وقت أثناء استمرارها في مزاولة النشاط. ويعني هذا أن الصندوق يكون مستعداً في أي وقت لاسترداد الوثائق المصدرة وسداد قيمتها بالكامل،

ثم يمكن إصدار وثائق استثمار جديدة لمواجهة احتياجات المستثمرين الجدد وتؤسس هذا النوع من الصناديق البنوك وشركات التأمين المصرية.

(ج) من حيث مكونات المحافظ المالية:

تنقسم صناديق الاستثمار من حيث مكونات محافظها المالية إلى الأنواع التالية:

١- صناديق سوق النقد: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مجموعة متنوعة من الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة، وشهادات الإيداع البنكية. وتعتبر هذه الصناديق من ضمن صناديق الاستثمار التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يهتمون بهدف السيولة والأمان بشكل أساسي.

٢- صناديق الأسهم العادية: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مجموعة متنوعة من الأسهم العادية، لذلك فهي تعتبر ضمن صناديق الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يهتمون بهدف الربحية.

٣- صناديق السندات: تتكون هذه الصناديق من مجموعة متنوعة من السندات ذات الأجل وجهات الإصدار المختلفة. وتعتبر هذه الصناديق ضمن صناديق الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل والتي تلبي احتياجات المستثمر المتحفظ.

٤- الصناديق المتوازنة: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مزيج متوازن من الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتهدف إلى توفير دخل مناسب ومنتظم للمستثمر خلال فترة زمنية معينة.

٥- الصناديق المتخصصة: يستثمر هذا النوع من الصناديق أمواله في أوراق مالية خاصة بقطاع اقتصادي معين أو فرع منه، مثل قطاع الكهرباء، الأسمنت، الحديد والصلب إلخ... كما قد تركز هذه الصناديق استثماراتها في نطاقات جغرافية محددة مثل، الاستثمار في أوراق مالية أوربية أو كندية فقط.

(د) من حيث السياسات الاستثمارية المتبعة:

تنقسم صناديق الاستثمار من حيث السياسات الاستثمارية المتبعة إلى ثلاثة أنواع هي:

١- صناديق الاستثمار المتحفظة: تتبع هذه الصناديق سياسات استثمارية متحفظة أو دفاعية عند تكوين محافظ الأوراق المالية. حيث تبتعد هذه الصناديق عن التعامل في الأوراق المالية التي تتضمن المخاطر وتكتفي بالعائد الثابت القليل الذي تدره الأوراق المالية المستقرة مثل أذون الخزانة والسندات.

٢- صناديق الاستثمار الهجومية: تتبع هذه الصناديق سياسات استثمارية هجومية تنطوي على قدر كبير من المخاطر بما يسمح بتحقيق أرباح رأسمالية عالية نتيجة المضاربة. لذلك تركز هذه الصناديق في الاستثمار في الأسهم العادية ذات الأسعار المنخفضة

والمتوقع ارتفاع قيمتها السوقية بعد فترة، فيتم الاحتفاظ بتلك الأوراق إلى أن ترتفع أسعارها في السوق، فيتم بيعها وتحقق أرباح رأسمالية من عملية البيع.

٣- صناديق الاستثمار المتوازنة: تتبع هذه الصناديق سياسات استثمارية تجمع بين عنصري الأمان والمخاطرة، حيث يتم الاستثمار في خليط متوازن من الاستثمارات المكونة من الأسهم والسندات، وهذا يعني أنها تجمع بين مزايا النوعية السابقين.

- **النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار:**

إن النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لهذه الصناديق يتطلب التعرف على خصائص الأنشطة التي يمارسها الصندوق، ويتصف نشاط الصندوق بخصائص فريدة تميزه عن غيره من الأنشطة، ويتضح ذلك مما يلي:

(١)الخاصية الأولى:

تعتمد مصادر التمويل في صناديق الاستثمار على الموارد الخارجية المتمثلة في قيمة وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق لتجميع المدخرات، بالإضافة إلى أن هناك موارد ذاتية لكل صندوق تتمثل في رأس مال شركة الصندوق أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين. يثير هذا بلا شك مشكلة الخلط بين أموال حملة الوثائق وقيمة رأس المال المقدم من الكيان المنشئ أو المؤسس للصندوق سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين. ولقد ترتب على هذه الخاصية نقطتين هامتين هما:-

أ- أعطي القانون لحملة الوثائق حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلكه.

ب-ضرورة اهتمام النظام المحاسبي المستخدم بقياس التغيرات في القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في نهاية كل فترة دورية والإفصاح عنها، وذلك لأنها تمثل أهم مكونات حقوق الملكية في صناديق الاستثمار.

(٢)الخاصية الثانية:

يتمثل المنتج النهائي لصناديق الاستثمار في تقديم خدمة وليست سلعة ملموسة. وتتمثل هذه الخدمة في استثمار أموال حملة الوثائق سواء كانوا من أصحاب الموارد المالية المحدودة أو من أصحاب الأموال الذين تنقصهم الخبرة والمعرفة الكافية لتكوين محافظ للأوراق المالية.

هذا، وتحقق الصناديق دخلا من عمليات الاستثمار تتمثل في التوزيعات الناتجة عن الاستثمار في الأسهم ووثائق الاستثمار للصناديق الأخرى، وفي الفوائد عن الاستثمار في السندات وأذون الخزانة، وفي الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار

الأخرى، وفي الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية، وفي أي إيرادات أخرى متنوعة كالعمولات على استرداد إصدار الوثائق.

ومن ناحية أخرى تتكبد صناديق الاستثمار نفقات للحصول على الدخل السابق الإشارة إليه، ومن أمثلة عناصر هذه النفقات المصروفات الإدارية والعمومية، ومصروفات التسويق والإعلان والمصروفات التمويلية المختلفة.

وينعكس ما سبق بلا شك على النظام المحاسبي الخاص بإعداد قائمة الدخل (جـ/ أ.خ) لتصوير نتائج أعمال الصندوق في نهاية كل فترة مالية.

(٣)الخاصية الثالثة:

تقوم صناديق الاستثمار بقياس القيمة الاستردادية للوثائق على أساس نصيبها في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع ثم الإفصاح عنها. مما يستوجب معه ضرورة استخدام المستندات لترحيل العمليات بمجرد حدوثها مباشرة إلى الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ. ويتم هذا عادة بشكل آلي بحيث يسمح باستخراج الأرصدة وعمل موازين المراجعة حتى يمكن حساب القيمة الاستردادية للوثيقة في الوقت المناسب.

علاوة على ما سبق، تلتزم الهيئة العامة لسوق المال الصناديق بضرورة إعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نتيجة أعمالها، بالإضافة إلى تقرير فحص دوري محدود من مراقب الحسابات الخاص بالصندوق، وذلك عن نتيجة الفحص لكي يتم تسليمها إلى الهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها. وتشمل القوائم المالية بالإضافة إلى قائمة المركز المالي الربع سنوية، وقائمة الدخل عن الفترة، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ويترتب على ما سبق أن يوفر النظام المحاسبي قاعدة البيانات الأساسية اللازمة لضمان استيفاء المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية.

(٤)الخاصية الرابعة:

نظراً لأهمية وخطورة الدور الذي تلعبه صناديق الاستثمار من خلال تجميع مدخرات الأفراد لاستثمارها بشكل جماعي في سوق الأوراق المالية من خلال إدارة متخصصة، فإن هذا يلقي عبئ على النظام المحاسبي بضررة توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات على جميع المستويات، وهم شركة الصندوق المساهمة، والبنك أو شركة التأمين المؤسسة للصندوق وحملة الوثائق، ومدير الاستثمار، والجهات الحكومية والرقابية المختلفة كالهيئة العامة لسوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات مصلحة الضرائب.

ومن أمثلة المعلومات التي يمكن للنظام المحاسبي أن يوفرها للفئات السابقة، معلومات تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية المنتظر حصولهم عليها نتيجة استثماراتهم في الصندوق

بالإضافة إلى معلومات متعلقة بالأداء المالي والاقتصادي وللصندوق واللازمة لأغراض المتابعة والإشراف والرقابة والتخطيط.

(٥)الخاصية الخامسة:

يتصف مجال صناديق الاستثمار بغياب المنتج المادي القابل للتخزين حيث أن الصناديق تتاجر في الأوراق المالية، فيتم الاحتفاظ بها في إحدى البنوك للحصول على عوائدها أو لبيعها في الوقت المناسب. وبالتالي يكون مطلوباً من الصندوق أن يستثمر موارده بطريقة فعالة لتوفير عوائد تتجاوز التكاليف المنفقة. وينعكس ذلك على النظام المحاسبي في ضرورة توفير بيانات تساعد الإدارة في تحديد مستوى وهيكل وتشكيلة الأصول والالتزامات عن طريق تسجيلها وتلخيصها استناداً إلى تصنيف الاستثمارات المالية.

(٦)الخاصية السادسة:

تعمل صناديق الاستثمار في بيئة تتميز بالتنافس. ويرجع ذلك إلى العدد المحدود من الأوراق المالية المتاحة في السوق المصرية والتي يتنافس عليها عدد كبير من الصناديق. ويؤثر ذلك على النظام المحاسبي في أن يلزمه بتوفير قاعدة بيانات كافية للإدارة تسمح باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات تسعير الخدمة المقدمة طبقا لما تتحمله من تكلفة. وطبقا لعوامل العرض والطلب، وذلك بالشكل الذي يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية مع الحفاظ على هذه المزايا لتدعيم استمرار ونجاح الصندوق.

- **<u>المجموعة المستندية والدفترية في صناديق الاستثمار:</u>**

بعد التعرف على خصائص أنشطة صناديق الاستثمارات ذات الطبيعة الفريدة فإنه يجب تناول مكونات النظام المحاسبي الذي يتأثر بهذه الخصائص. وتتمثل مكونات النظام المحاسبي في مجموعتين هما : المجموعة المستندية، والمجموعة الدفترية.

(أ) المجموعة المستندية في صناديق الاستثمار: تعد المجموعة المستندية أداة الإثبات الرئيسية في السجلات اليومية المساعدة، والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات هناك نوعان من المستندات هما، المستندات الداخلية والمستندات الخارجية.

تعد المستندات الداخلية داخل الصندوق ومن أمثلها، وثائق الاستثمار المصدرة، وأوامر شراء أو بيع الأوراق المالية، وأذون توريد النقدية، والشيكات الصادرة، وكشوف الحركة اليومية لحسابات الأوراق المالية. أما المستندات الخارجية فهي التي يتم إعدادها خارج الصندوقن ومن أمثلتها، الشيكات الواردة، وطلبات استرداد الوثائق، وأشعارات بيع أو شراء أوراق مالية، وكشوف حسابات البنوك.

(ب) المجموعة الدفترية في صناديق الاستثمار: يتم استخدام الطريقة الفرنسية في تسجيل قيود اليومية والمحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار نظراً لتعدد العمليات وتكرارها. وطبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من السجلات أو اليوميات المساعدة، ودفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر اليومية العامة، ودفتر الأستاذ العام. وفيما يلي مكونات كل مجموعة:

١- مجموعة السجلات واليوميات المساعدة: وهي عبارة عن مجموعة دفاتر يومية متخصصة لتسجيل العمليات المالية المتشابهة، ومن أمثلتها: سجل الوثائق، سجل الاستردادات، وسجل الاستثمارات المشتراه، سجل الاستثمارات المباعة، وسجل أتعاب مدير الاستثمار. ويتضمن كل سجل من هذه السجلات بيانات خاصة بالعمليات التي تتضمنها.

٢- دفاتر الأستاذ المساعدة: تنشأ الحاجة إلى هذه الدفاتر نتيجة تكرار وتعدد العمليات، على أن يتم الترحيل إليها من واقع سجلات اليومية المساعدة ومن أمثلتها: دفتر أستاذ مساعد حملة الوثائق، ودفتر أستاذ مساعد الاستثمارات، ودفتر أستاذ مساعد المدينين، ودفتر أستاذ مساعد الدائنين، ودفتر أستاذ مساعد السماسرة.

٣- دفتر اليومية العامة: يتم القيد في هذا الدفتر بقيود إجمالية من مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة مالية، علاوة على ذلك فإنه يتم قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أي يوميات مساعدة. كما يستخدم هذا الدفتر في إثبات قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية وقيود تصحيح الأخطاء وإقفال الدفاتر وفتحها.

٤- دفتر الأستاذ العام: يرحل إلى هذا الدفتر القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة، ويستخدم في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة مالية، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

الفصل الثاني

التوجيه المحاسبي لنشاط صناديق الاستثمار

تتعدد العمليات التي تقوم بها صناديق الاستثمار والتي تمثل في مجموعها الأنشطة التي يتم بمقتضاها تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن أهم العمليات التي يترتب عليها تدفقات مالية يجب تسجيلها محاسبياً ما يلي:

أ- عمليات إصدار وثائق الاستثمار واحتساب القيمة الاستردادية لها، والقيمة التي يعاد طرحها بها.

ب- عمليات الاستثمار في الأوراق المالية.

ج- نفقات الصندوق بصفة خاصة أتعاب مدير الاستثمار، وكذلك نفقات التسويق والإعلان.

وفيما يلي شرح مختصر للمشاكل المحاسبية المرتبطة بهذه العمليات:

أولاً: العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار:

سبقت الإشارة إلى أن مصادر الأموال الخاصة بصناديق الاستثمار تتضمن موارد ذاتية للصندوق وموارد خارجية. وتتمثل الموارد الذاتية للصندوق في رأس مال الشركة المؤسسة للصندوق أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين للبدأ في مباشرة نشاط الصندوق. وينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه كما ورد بالقانون. لذلك فإن هذا المبلغ تصدر به وثائق استثمار غير قابلة للاسترداد لأنها تمثل ضماناً لأموال حمله الوثائق ويتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق. أما الموارد الخارجية للصندوق فهي تتمثل في قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات. وتكون هذه الوثائق محددة القيمة ولا تقل قيمتها الأسمية عن ١٠ جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠جنيه. ويشترط أيضا ألا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشر أمثال رأس المدفوع لشركة الصندوق وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة نشاط صندوق البنوك أو شركات التأمين.

هذا ، وتتضمن العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار عمليات الاكتتاب في وثائق الاستثمار وإصدارها، وتكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المغلقة والمفتوحة، ومصرفات التأسيس. كما تتضمن عمليات استرداد وثائق الاستثمار وحساب القيمة الاستردادية لها، وعمليات بيع وثائق الاستثمار، ثم عمليات تصفية الصندوق. وفيما يلي شرح مختصر لكل منها:

(١)الاكتتاب في وثائق الاستثمار وإصدارها:

يتم بعد الانتهاء من إجراءات الترخيص ببدء نشاط الصندوق لدى الهيئة العام لسوق المال وفقا للضوابط التي وردت باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، يتم الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، وتجرى قيود اليومية التالية بدفتر اليومية العامة لصندوق الاستثمار.

- عند تحصيل قيمة راس المال المصدر والمكتتب فيه:

× من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

× حـ/ المؤسسين

× حـ/ حملة الوثائق

- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة رأس المال المدفوع:

من مذكورين

× حـ/ المؤسسين

× حـ/ حملة الوثائق

× إلى حـ/ رأس المال المدفوع

يلاحظ على القيدين السابقين أن حساب المؤسسين وحملة الوثائق هما حسابين وسيطين يتم فتحهما مع التحصيل ثم يتم قفلهما مع إصدار الوثائق لذلك لا يظهر لهما بنود في قائمة المركز المالي الافتتاحي لصندوق الاستثمار.

هذا، ويجب الإشارة إلى أنه بمجرد الإعلان عن طرق وثائق الاستثمار المرخص بها قانوناً لجمهور المكتببين قد تتجاوز الاكتتاب عدد الوثائق المطروحة، وفي هذا الحالة لابد من عمل تخصيص نسبي لكل مكتتب يحسب على أساس نسبة عدد الوثائق المطروحة إلى عدد الوثائق المكتتب فيها، بحيث لا يترتب على ذلك إبعاد المكتتب في الصندوق أيا كان عدد الوثائق التي اكتتب فيها. وبعد التخصيص يتم رد ما دفعه المكتتب عند الاكتتاب بالزيادة عما خصص له. ويتم في هذه الحالة إثبات قيد اليومية التالي:

- عند طرح الوثائق للاكتتاب العام:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ حملة الوثائق

- عند رد قيمة الزيادة للمكتتبين في حالة وجود زيادة في الاكتتاب عن المرخص به:

× من حـ/ حملة الوثائق

× إلى حـ/ النقدية

- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة ما تم تخصيصه للمكتتبين:

× من حـ/حملة الوثائق

× إلى حـ/ رأس المال المدفوع

وجدير بالذكر أنه إذا كان الإقبال على الاكتتاب في الوثائق ضعيفاً فإنه طبقاً للقانون إذا تم الاكتتاب في عدد أقل من ٥٠% من مجموع الوثائق المصدرة يجب على البنك أن يرد المبالغ التي تلقاها من المكتتبين بما في ذلك مصاريف الإصدار.

(٢) تكاليف إصدار وثائق الاستثمار:

عادة ما يتحمل صندوق الاستثمار العديد من بنود النفقات المرتبطة بإصدار وثائق الاستثمار، ويطلق على هذه النفقات بمصاريف الإصدار للوثائق، وتختلف المعالجة المحاسبية لهذه النفقات باختلاف نوع صندوق الاستثمار وما إذا كانت الوثائق مصدرة عن صناديق استثمال مغلقة أي أن الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة أم أن الوثائق مصدرة عن صناديق استثمار مفتوحة، أي أن الكيان المنشئ للصندوق أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين.

ففي حالة الصناديق المغلقة تحصل الشركة المنشئة للصندوق رسوم إصدار مع كل وثيقة مطروحة للاكتتاب لكي تستخدمها في تغطية نفقات الاكتتاب والتسجيل لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي. ثم يتم عمل مقاصة بين الرسوم المحصلة والمصاريف المدفوعة على أن يستخدم الفرق في تغطية جزء من مصاريف التأسيس أو يضاف على الاحتياطي الرأسمالي.

أما في حالة الصناديق المفتوحة فإن البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق تحصل الرأسمالي. أما في حالة الصناديق المفتوحة فإن البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق تحصل رسوم الإصدار بالكامل لتغطية رسوم الحفظ ولمواجهة التكاليف التي يتحملها البنك للقيام بهذه الخدمة.

وتحديد الاختلاف في المعالجة المحاسبية يمكن عقد المقارنة التالية:

تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المغلقة	تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المفتوحة
١-إثبات المبالغ المحصلة من حملة الوثائق كرسوم إصدار: × من حـ/ النقدية × إلى حـ / رسوم إصدار محصلة	١-إثبات المبالغ المصحلة من حملة الوثائق كرسوم إصدار: × من حـ/ النقدية × إلى حـ / رسوم إصدار محصلة
٢-عند استخدام الرسوم المحصلة في سداد مصاريف الإصدار لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ، يجرى القيد التالي: × من حـ/ مصاريف إصدار الوثائق × إلى حـ/ النقدية (الدائنين)	٢-عند ترحيل الرسوم المحصلة إلى حساب البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق، يجرى القيد التالي: × من حـ/ رسوم إصدار محصلة × إلى حـ/ البنك (شركة التأمين)

٣- يتم عمل مقاصة بين الرسوم المحصلة والمصاريف المدفوعة بالقيد التالي: × من حـ/ رسوم إصدار محصلة × إلى حـ/ مصاريف إصدار وثائق	٣-توريد مستحقات البنك أو شركة التأمين نقداً: × من حـ/ البنك (شركة التأمين) × إلى حـ/ النقدية

هذا، وينتج عن المقاصة في الصناديق المغلقة وجود فرق بين المبلغين السابقين (المحصل ، المدفوع)، وذلك كما يلي:

أ- زيادة الرسوم المحصلة عن مصاريف الإصدار المدفوعة الفعلية فيستخدم الفرق في تخفيض حساب مصاريف التأسيس أو يرحل إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي.

ب- قلة الرسوم المحصلة عن مصاريف الإصدار الفعلية فيتم تحميل الفرق على مصاريف التأسيس ثم تعالج على أنها إيرادية مؤجلة توزع على عدد من السنوات من ٣: ٥ سنوات.

(٣) مصاريف التأسيس:

يقوم المؤسسون للصندوق بالإنفاق من أموالهم على مراحل تأسيس الصندوق حتى الحصول على الترخيص اللازم لبدء النشاط – ومن أمثلة هذه النفقات تجهيز مقدر الصندوق، وأتعاب المحامين والاستشارات القانونية الرسوم والأعباء الحكومية. ويطلق على هذه النفقات "مصاريف التأسيس" ويتم إثباتها بعد إتمام الترخيص للصندوق وطرح وثائق الاستثمار للاكتتاب وذلك في دفتر اليومية العامة للصندوق، بالقيد التالي:

×من حـ/ مصروفات التأسيس

× إلى حـ/ المؤسسين

- عند سداد قيمة المصروفات من النقدية المتوافرة للصندوق للمؤسسين، يجرى القيد التالي:

× من حـ/ المؤسسين

× إلى حـ/ النقدية

- يتم تخفيض حجم مصروفات التأسيس باستخدام المبالغ المتبقية من رسوم الإصدار المحصلة – إن وجدت – وذلك بالقيد التالي:

× من حـ/ رسوم إصدار محصلة

× إلى حـ/ مصاريف التأسيس

- أما باقي مصاريف التأسيس التي لم يتم تغطيتها برسوم الإصدار فإنها تعتبر نفقة إيرادية مؤجلة، يتم توزيعها على عدد من السنوات من ٣: ٥ سنوات حيث تحمل كل سنة بنصيبها في قائمة الدخل، وما يخص السنوات القادمة يظهر في قائمة المركز المالي:

× من حـ/ أ. ح (قائمة الدخل)

× إلى حـ/ مصاريف التأسيس (نصيب السنة)

(٤) عمليات استرداد وثائق الاستثمار:

نظم قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إجراءات استرداد وثائق الاستثمار وقد فرق في هذا الشأن بين ما إذا كان الاسترداد خاص بوثائق صناديق الاستثمار المغلقة أم أنه خاص بوثائق صناديق الاستثمار المفتوحة. وذلك كما يلي:

أ- وثائق الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة (حيث يكون الكيان المنشئ للصندوق إحدى الشركات المساهمة): يفهم من اللائحة التنفيذية للقانون أن يجوز استرداد وثائق الاستثمار قبل انتهاء مدتها، فإذا ما تضمنت تشرة الاكتتاب ذلك ترد إلى حامل الوثيقة القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة أخر سعر إقفال لها في البورصة أيهما أقل. وفي هذه الحالة لا يجوز إصدار وثائق بديلة لتلك التي تم استردادها.

ب-وثائق الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار المفتوحة (حيث يكون الكيان المنشئ لها هو أحد البنوك أو شركات التأمين): يفهم من نص اللائحة التنفيذية للقانون أن استرداد قيمة الوثائق يعد أمراً وجوبياً. وتحدد قيمة الوثائق التي تم استردادها بناء على نصيهبا في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد. ويجوز للصندق في هذه الحالة إصدار وثائق بديلة لها وفي ضوء الحد الأقصى المرخص به.

هذا، ويجب الإشارة إلى أنه في حالة استرداد وثائق صناديق الاستثمارات ذات العائد اليومي التراكمي عادة ما تحسب القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس القيمة المعلنة لها في ذات يوم الاسترداد الموقع من صاحب الوثيقة مرفقا به سند الوثيقة.

وكما سبق القول تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترشاد على النحو التالي:

١. إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك، ويتم تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية على أساس أسعار السوق المصرفية الحرة المعلنة.

٢. يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية، وتشمل:

أ- أوراق مالية مقيدة بالبورصة: تحسب القيمة على أساس أسعار الإقفال بالبورصة وقت التقييم. وفي حالة تعدد أسعار التداول في اليوم الواحد يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم وذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{المتوسط المرجح لأسعار التداول} = \frac{(\text{السعر الأول} \times \text{عدد الأوراق}) + (\text{السعر الثاني} \times \text{عدد الأوراق})}{\text{مجموع أوراق التداول}}$$

القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصة= عدد الأسهم المتداولة × المتوسط المرجح لأسعار التداول

من ناحية أخرى، إذا لم يحدث تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن الشهر فإنه يتم تقيمها بأقل من السعر المحدد في الفترة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

ب-أذون الخزانة: يتم تقييمها على أساس صافي القمية الحالية لها.

ج- وثائق الاستثمار في صناديق أخرى: تقيم على أساس أخر قيمة استردادية معلنة لها.

د- أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة: يتم تقيمها على أساس القيمة السوقية أو القيمة المحسوبة بإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

هـ-أوراق مالية أجنبية: تقيم على أساس المبلغ المعادل بالجنيه المصري باستخدام أسعار السوق المصرفية الحرة.

٣. يضاف إلى ما سبق قيمة الأصول طويلة الأجل بعد خصم مجمع الإهلاك.

٤. يتم تقييم باقي عناصر الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٥. يضاف إليها إجمالي إيرادات النشاط المستحقة والتي تخص الفترة ولم تحصل بعد مثل، عائد الاستثمارات في الأوراق المالية، وأرباح بيع الأوراق المالية، وأي إيرادات أخرى مستحقة.

٦. يخصم مما سبق حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأي التزامات أخرى متداولة بعد تقييمها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

٧. يخصم أيضا مصروفات التشغيل المستحقة مثل مصروفات التسويق والإعلان والمصاريف الإدارية والعمومية، والمصاريف التمويلية، وعمولات السماسرة، والتوزيعات المستحقة للمستثمرين.

٨. يتم قسمة صافي الناتج من البنود السابقة على عدد الوثائق القائمة في تاريخ التقييم للوصول إلى نصيب الوثيقة (صافي قيمة الوثيقة) من صافي أصول الصندوق.

هذا، وجدير بالذكر أنه في حالة تقدم أحد حملة الوثائق لأسترداد قيمتها من الصندوق يقوم الصندوق بخصم عمولة استرداد بنسبة محددة من قيمة الوثيقة المستردة، وتتراوح هذه النسبة بين (١%، ١/٨%) طبقا لفترة الاحتفاظ بالوثيقة على أن يتم اقتسام تلك العمولة بين الصندوق والكيان المنشئ للصندوق مناصفة. وتحسب العمولة بالمعادلة التالية:

عمولة الاسترداد=

$$\text{القيمة الاستردادية للوثيقة} \times \frac{\text{عدد الأيام من تاريخ شراء الوثيقة حتى تاريخ الاسترداد} \times \text{نسبة العمولة}}{٣٦٥}$$

ويتم إثبات عملية استرداد الوثيقة بعد حساب قيمتها وكذلك العمولة الخاصة بالاسترداد بالقيود التالية:

-إثبات استحقاق الوثيقة المستردة:

× من حـ/ استردادت

إلى مذكورين

× حـ/ حملة الوثائق

× حـ/ عمولة الاسترداد

-عند إثبات واقعة السداد النقدي لحملة الوثائق المستردة:

× من حـ/ حملة الوثائق

× إلى حـ/ النقدية

- إثبات نصيب الكيان المنشئ للصندوق في عملة الاسترداد وإقفال باقي العمولة في قائمة الدخل:

× من حـ/ عمولة الاسترداد

إلى مذكورين

حـ/ الكيان المنشئ للصندوق

(بنك، شركة تأمين، شركة مساهمة)

حـ/ أ. خ (نصيب الصندوق)

- سداد نصيب الكيان المنشئ للصندوق في العمولة:

× من حـ/ الكيان المنشيء للصندوق

× إلى حـ/ النقدية

(٥) الوثائق البديلة للوثائق المستردة:

سبق القول أنه يجوز لصناديق الاستثمار المفتوحة التي تنشئها البنوك وشركات التأمين أن تصدر وثائق استثمار بديلة للوثائق التي ترد قيمتها وفقا لنظام الصندوق وفي حدود الحد الأقصى المرخص به. وتتحدد القيمة البيعية للوثيقة الصادرة بدلا من المستردة على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشتري بنسبة محددة من القيمة المكتتب فيها كمصاريف اكتتاب في الصندوق.

ويتم معالجة رسوم الإصدار المحصلة بترحيلها لحساب الكيان المنشئ للصندوق كمقابل للتكاليف التي يتكبدها في إعادة إصدار الوثائق ورسوم الحفظ، ومن المتوقع أن يترتب على إعادة بيع الوثائق بقيمة استردادية مختلفة عن قيمة تلك الوثائق المستردة من قبل تحقق مكاسب أو خسائر للصندوق، يتم إقفالها ضمن قائمة الدخل تحت مسمى حساب "فروق استرداد وإعادة بيع وثائق".

وفيما يلي قيود اليومية التي تجرى بدفتر اليومية العامة:

في حالة البيع بقيمة استردادية أعلى من قيمة الوثائق المستردة	**في حالة البيع بقيمة استردادية أقل من قيمة الوثائق المستردة**
أ- قيد استحقاق عملية البيع: × من حـ/ حملة الوثائق إلى مذكورين ×حـ/ مبيعات وثائق بدلا من المستردة ×حـ/ رسوم إصدار محصلة ×حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق	أ- قيد استحقاق عملية البيع من مذكورين ×حـ/ حملة الوثائق ×حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق إلى مذكورين × حـ/ مبيعات وثائق بدلاً من المستردة ×حـ/ رسوم إصدار محصلة
ب-قيد تحصيل القيمة من حملة الوثائق: × من حـ/ النقدية × إلى حـ/ حملة الوثائق	ب-قيد تحصيل القيمة من حملة الوثائق: ×من حـ/ النقدية × إلى حـ/ حملة الوثائق
ج-قيد ترحيل رسوم الإصدار المحصلة لحساب الكيان المنشئ للصندوق: ×من حـ/ رسوم إصدار محصلة ×إلى حـ/ الكيان المنشئ للصندوق	ج- قيد ترحيل رسوم الإصدار المحصلة لحساب الكيان المنشئ للصندوق × من حـ/ رسوم إصدار محصلة ×إلى حـ/ الكيان المنشئ للصندوق
د-قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان المنشئ للصندوق: ×من حـ/ الكيان المنشئ للصندوق ×إلى حـ/ النقدية	د-قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان المنشئ للصندوق: × من حـ/ الكيان المنشىء للصندوق × إلى حـ/ النقدية
هـ- قيد ترحيل أرباح استرداد وإعادة بيع الوثائق (أرباح) × من حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق (أرباح) × إلى حـ/ أ. خ(قائمة الدخل)	هـ- قيد ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق لقائمة الدخل: × من حـ/ أ. خ (قائمة الداخل) × إلى حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق (خسائر)

(٦) تصفية صندوق الاستثمار:

يتم تصفية صندوق الاستثمار لأسباب عديدة منها: انقضاء مدة الصندوق الصادر به ترخيص رسمي، كما ينقضي الصندوق إذا انخفض عدد الوثائق إلى ٥٠% من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق الاستمرار في النشاط. أما إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥% من العدد المكتتب فيه فإنه لابد من تصفية الصندوق. علاوة على ذلك فإنه ينقضي الصندوق إذا رأى الكيان المنشئ للصندوق سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين أن قيمة موجودات الصندوق المستثمر فيه غير كافية لتبرير مواصلة نشاط الصندوق.

وفي حالة تصفية الصندوق لا يجوز وقف النشاط إلا بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك للتأكد من أن الصندوق قد أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته وفقا للشرط التي تحددها مجلس إدارة الهيئة . ويتم توزيع ناتج التصفية على النحو التالي:

أ- يجرى التوزيع بين الكيان المنيئ للصندوق وحملة الوثائق القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأس مال الكيان المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

ب- يتم توزيع نصيب حملة الوثائق فيما بينهم بنسبة ما تمثله كل وثيقة إلى إجمالي الوثائق على أن يتم التوزيع خلال مدة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ إشعار حملة الوثائق بانقضاء الصندوق.

هذا، ونظراً لأن قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لم يغطى كافة التفاصيل والإجراءات الخاصة بتنفيذ عملية التصفية للصندوق، فإنه يمكن الرجوع إلى نصوص قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لإتمام الإجراءات التنفيذية لتصفية الصندوق.

ثانيا: عمليات الاستثمار في الأوراق المالية:

تمثل عمليات الاستثمار في الأوراق المالية النشاط الأساسي لصناديق الاستثمار، لذلك تظهر أهمية تناول مشاكل المعالجة المحاسبية المترتبة على تلك العمليات. حيث يتم التعرف على الطرق المحاسبية المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات، ومعالجة قيمة التوزيعات والعائد المختلفة الخاصة بالاستثمارات، وذلك في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) والخاص "بالأدوات المالية – الاعتراف والقياس"، والصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، وكذلك في ضوء المحاسبة عن صناديق الاستثمار طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

هذا، وكما سبق الإشارة، فإن المحاسبة في حالة صناديق الاستثمار تهدف إلى تحديد القيمة الاستردادية لوثيقة الاستثمار باعتبار أن عملية الاسترداد تعني قيام حامل الوثيقة ببيع حصته في الصندوق. لذلك فإن ثمن البيع يجب أن يكون سعر يوم البيع، ويترتب على ذلك تحديد أرباح أو خسائر الصندوق بصفة دورية كل أسبوع لتحديد القيمة الاستردادية للوثائق، حيث تقوم

الموجودات من الأوراق المالية وغيرها من الأصول المتداولة بالقيمة السوقية، ثم يطرح منها الالتزامات ثم يقسم الناتج على عدد الوثائق لتحديد القيمة الاستردادية لكل وثيقة.

وعلاوة على ما سبق فإنه يتم إدراج أرباح وخسائر إعادة التقييم لمحفظة الاستثمارات ضمن قائمة الدخل للوصول إلى صافي أرباح أو خسائر الفترة.

يتضح مما سبق أنه يتم تقييم الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار بسعر السوق (القيمة العادلة) على أن يتم الاعتراف بالأرباح الخسائر الناتجة عن عملية التقييم ضمن قائمة الدخل مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجنب ٥٠% على الأقل من صافي الزيادة في القيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي كما أشار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وترجع مبرارات هذه المعالج إلى ما يلي:

١. إن غالبية استثمارات الصندوق تتم في أوراق مالية قصيرة الأجل يتم التعامل عليها بصفة مستمرة حيث أنها تمثل النشاط الأساسي للصناديق.
٢. اعتبارات تقييم الوثائق أسبوعاً– وربما يومياً – لاحتساب سعرها الذي يطلق عليه "قيمة التسييل" ويقصد بها قيمة التصفية بالنسبة للمحفظة.
٣. تتفق هذه المعالجة مع ما ورد في معايير المحاسبة المصرية التي تعالج الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بإدراجها بالقوائم المالية على أساس القيمة العادلة (السوقية) مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة في قائمة الدخل.

<u>وفيما يلي المعالجة المحاسبية لعمليات شراء أو بيع الاستثمارات، وكذلك كيفية تقييمها في تاريخ إعداد المركز المالي للصندوق.</u>

(١) الاستثمارات في أوراق مالية تمثل حقوق ملكية:

تتضمن هذه الاستثمارات ملكية أسهم عادية وممتازة وحقوق شراء أسهم (خيارات) وحقوق الاكتتاب (ضمانات) بسعر متفق عليه مقدماً.

أ– عمليات شراء أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

يتم عند شراء هذه الأسهم تسجيلها في الدفاتر طبقاً لتكلفة الحصول عليها في تاريخ الشراء.وتتكون هذه التكلفة من البنود التالية:

١. ثمن الحصول على تلك الاستثمارات يوم الشراء طبقا لأسعار التداول في البورصة في حالة الشراء من السوق الثانوي، وطبقاً لسعر الإصدار في حالة الشراء من السوق الأولى.
٢. أي رسوم أو مصاريف أخرى كالعمولات ومصاريف السمسرة والضرائب وتثبت الأوراق المالية في دفتر اليومية العامة للصندوق بالقيد التالي:

× من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة

× إلى حـ/ النقدية

وعند الإعلان عن توزيعات أرباح تلك الاستثمارات يتم إثباتها كما يلي:

× من حـ/ حديثون عن توزيعات أرباح مستحقات – أسهم شركة.....

× إلى حـ/ دخل التوزيعات – استثمارات بغرض المتاجرة

وعند تحصيل تلك التوزيعات نقداً يجرى القيد التالي:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة ...

ب- عمليات بيع أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

يتم إثبات عملية الأسهم مع ترحيل مكاسب أو خسائر البيع إلى قائمة الدخل، وذلك بالقيد التالي:

١- عند البيع بأرباح:

× من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

× حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة....

× حـ/ أرباح بيع أوراق مالية

ثم يرحل الربح إلى قائمة الدخل بالقيد التالي:

× من حـ/ أرباح بيع أوراق مالية

× إلى حـ/ أ. خ (قائمة الدخل)

عند البيع بخسائر:

من مذكورين

×حـ/ النقدية

× حـ/ خسائر بيع أوراق مالية

× إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة

ثم ترحل الخسائر إلى قائمة الدخل:

× من حـ/ أ. خ (قائمة الدخل)

× إلى حـ/ خسائر بيع أوراق مالية

ج- عمليات تقييم محفظة الأوراق المالية في نهاية الفترة المالية:

يتم تقييم مكونات محفظة الأوراق الملية الخاصة بالصندوق بسعر السوق في تاريخ إعداد الميزانية، على أن يدرج الفرق الناتج عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة الدخل، وذلك بعد تجنيب ٥٠% على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي، وذلك وفقا لما يتطلبه قانون سوق رأس المال.

وتتمثل قيود اليومية فيما يلي:

- إقفال الأرباح غير المحققة في قائمة الدخل بعد تخصيص ٥٠% على الأقل كأحتياطي رأسمالي:

× من حـ/ أرباح غير محققة من الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية

إلى مذكورين

× حـ/ احتياطي رأسمالي (٥٠% من الأرباح غير المحققة)

× حـ/ أ. خ في (قائمة الدخل) بالباقي

- إذا كانت النتيجة خسائر غير محققة فإنه يتم إقفالها في قائمة الدخل:

× من حـ/ أ. ح (قائمة الدخل)

× إلى حـ/ خسائر غير محققة من النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية.

(٢) الاستثمارات في أوراق مالية تمثل مديونية للغير:

يشمل هذا النوع من الاستثمارات كافة الأوراق المالية التي تمثل حق دائنية بفائدة ثابتة مثل السندات وأذون الخزانة. وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل منها.

أ- الاستثمارات في أذون الخزانة:

تعتبر أذون الخزانة أداة دين حكومية قابلة للتداول يتم إصدارها بمدد استحقاق تتراوح بين ٩٠، ٣٦٥ يوم. وهي لا تحمل أي فوائد ولكنها تصدر بسعر خصم معين من قيمتها الأسمية. وفي تاريخ الاستحقاق يتم دفع القيمة الأسمية لها. وبالتالي فإن العائد الذي يحصل عليه المستثمر هو الفرق بين ما تم دفعه عند الشراء وما تم الحصول عليه في تاريخ الاستحقاق. ويتغير العائد على أذون الخزانة استناداً إلى السياسة النقدية المتبعة بواسطة البنك المركزي، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل فإن العائد على هذه الاستثمارات ترتفع والعكس صحيح.

وفيما يلي قيود اليومية الخاصة بشراء أذون الخزانة والعوائد المتعلقة بها.

١- عند شراء أذون الخزانة بواسطة صندوق الاستثمار يتم قيدها بالقيمة الأسمية على أن يثبت الفرق بين هذه القيمة وتكلفة الاقتناء على أنها عوائد أذون خزانة محصلة مقدما أو غير محققة، وذلك كما يلي:

× من حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة

إلى مذكورين

× حـ/ النقدية

× حـ/ عوائد أذون خزانة غير محققة

٢- يتم توزيع عوائد أذون الخزانة غير المحققة (أي استهلاكها) شهريا على مدى عمر الورقة المالية، ويحمل ما يخص الشهر في قائمة الدخل ضمن ا لإيرادات، وذلك بالقيد التالي:

× من حـ/ عوائد أذون خزانة غير محققة.

× إلى حـ/ دخل عوائد أذون خزانة

٣- يقفل العائد الخاص بالفترة المالية في قائمة الدخل بالقيد التالي:

× من حـ/ دخل عوائد أذون خزانة

× إلى حـ/ أ. خ (قائمة الدخل)

٤- في تاريخ استحقاق قيمة أذون الخزانة يثبت القيد التالي:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة

هذا، وجدير بالذكر أن أذون الخزانة يتم تقييمها في تاريخ إعداد الميزانية بصافي القيمة الحالية طبقا للأسعار المعلنة من البنك المركزي، وتعالج الفروق (إن وجدت) بين القيمة المدرجة بالدفاتر وصافي القيمة الحالية على أنها أرباح أو خسائر غير محققة بقائمة الدخل.

ب-الاستثمارات المالية في السندات بغرض المتاجرة:

عند شراء استثمارات مالية في شكل سندات قد يتم شراؤها بالقيمة الأسمية أو بأعلى من القيمة الأسمية أو بأقل من القيمة الأسمية. ويطلق على الفرق بين القيمة الأسمية والمبلغ المدفوع بعلاوة إصدار أو خصم إصدار حسب الأحوال. ويترتب على ذلك ضرورة استهلاك خصم أو علاوة الإصدار على مدى حياة السندات.

وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية الشراء واستهلاك العلاوة أو الخصم:

١- إذا تم الشراء بالقيمة الأسمية للسندات:

× من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات

× إلى حـ/ النقدية

٢- إذا تم الشراء بقيمة أعلى من القيمة الأسمية يعالج الفرق على أنه علاوة إصدار سندات. ويتم استهلاكها على مدى عمر السند (عند الشهور من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستحقاق) فيتم إقفال القسط في دخل الفوائد تحت التحصيل خلال الشهر كما يلي:

- قيد الشراء بعلاوة إصدار:

من مذكورين

× حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة سندات (القيمة الإسمية لها)

× حـ/ علاوة إصدار سندات

× إلى حـ/ النقدية

- قيد استهلاك قسط علاوة الإصدار:

× من حـ/ قسط استهلاك علاوة الإصدار – سندات

× إلى حـ/ علاوة إصدار السندات.

- عند تخفيض دخل الفائدة الشهري بقيمة قسط استهلاك العلاوة:

× من حـ/ دخل الفوائد – سندات

× إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار – سندات

٣- إذا تم شراء السندات بقيمة أقل من القيمة الأسمية يعالج الفرق على أنه خصم إصدار، ويتم استهلاكه على مدى حياة السند على أن يقفل استهلاك خصم الإصدار في دخل الفائدة الشهري، وذلك كما يلي:

- قيد الشراء بصخم إصدار:

× من حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – سندات (بالقيمة الأسمية)

إلى مذكورين

× حـ/ النقدية

× حـ/ خصم إصدار سندات

- عند استهلاك خصم إصدار السندات:

× من حـ/ خصم إصدار السندات

× إلى حـ/ قسط استهلاك خصم الإصدار – سندات

- عند إقفال القسط في دخل الفائدة الشهري:

× من حـ/ قسط استهلاك خصم الإصدار

× إلى حـ/ دخل فائدة السندات

٤- يتم إثبات الفوائد المستحقة للسندات شهريا بالقيد التالي:

× من حـ/ فوائد تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة

× إلى حـ/ دخل الفوائد سندات

٥- عند تحصيل قيمة الفوائد المستحقة:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ فوائد تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة

٦- عند استرداد قيمة السند في نهاية مدة الاستحقاق:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات

هذا، وجدير بالذكر أنه يتم تقييم السندات في تاريخ إعداد المركز المالي على أساس سعر السوق (القيمة العادلة) على أن تدرج أي فروق ناتجة عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة دخل الصندوق وذلك بعد تجنب ٥٠% على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي، وذلك وفقا لما نص عليه قانون سوق رأس المال في مصر.

ثالثا: مصروفات الصندوق:

تتضمن مصروفات صناديق الاستثمار أنواع متعددة مثل المصروفات الإدارية والعمومية (والتي يدخل فيها أتعاب مدير الاستثمار وكذلك أتعاب البنك المنشئ للصندوق)، ومصروفات التسويق والإعلان، والمصروفات التمويلية، بالإضافة إلى مصروفات أخرى متنوعة مثل: الضرائب المستحقة، وعمولات السماسرة، ورسوم الحفظ، وأتعاب مراقبي حسابات الصندوق، وغيرها. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها والمشاكل المحاسبية المرتبطة بها.

(١)المصروفات الإدارية والعمومية:

تمثل أتعاب مدير الاستثمار الجانب الأكبر من المصروفات الإدارية والعمومية، وتنقسم أتعاب مدير الاستثمار إلى نوعين من الأتعاب هما:

أ- **أتعاب مقابل الإدارة:** ويتم احتسابها على أساس دوري بنسبة معينة من صافي أصول الصندوق، وأحيانا من إجمالي قيمة محفظة الاستثمارات، ويعني هذا أن قيمة هذه الأتعاب ستتغير بتغير صافي قيمة الأصول أو قيمة المحفظة. ويتم إثبات هذه الأتعاب محاسبياً على أساس الاستحقاق، ثم السداد، ثم التحملي على قائمة الدخل بما يخص الفترة المالية، على أن يظهر الجزء غير المدفوع في قائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات(أتعاب مدير الاستثمار المستحقة). وذلك كما هو الحال بالنسبة لأي مصروفات مستحقة.

هذا، وجدير بالذكر أن تحديد أتعاب مقابل الإدارة يرجع أساساً إلى الاتفاق بين طرفي عقد الإدارة، وهما الكيان المنشئ للصندوق من ناحية، ومدير الاستثمار من ناحية أخرى. ولكن عند احتساب أتعاب الإدارة على أساس نسبة محددة من صافي أصول الصندوق قد تظهر مشكلة ما هو المقصود "بصافي أصول الصندوق"؟ هل يقصد به " رأس المال العامل" الذي يساوي الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للصندوق. أما أنه هو "رأس المال المستثمر" الذي يتضمن الأصول طويلة الأجل (كالأصول الثابتة والنفقات الإيرادية المؤجلة) وذلك بالإضافة إلى رأس المال العامل.

لقد اتفق العديد من الكتاب على أنه يجب الأخذ بمفهوم "رأس المال العامل" عند احتساب أتعاب الإدارة باعتباره المقياس الأكثر تعبيراً عن درجة نجاح مدير الاستثمار في توظيف رأس المال الجاري في محافظ الأوراق المالية المتنوعة.

ب- **أتعاب حسن الأداء (عمولة التميز):** يقصد بها المكافآت التي ترتبط بزيادة عوائد الصندوق عن حد معين. وهي تعتبر وسيلة لتحفيز المديرين على تحقيق المزيد من الأرباح لحملة الوثائق. ويتم قياس حسن الأداء عن طريق المقارنة بمؤشر البورصة. وتعالج أتعاب حسن الأداء محاسبيا بنفس طريقة معالجة أتعاب الإدابة بمعنى أنه يتم إجراء قيد بالاستحقاق،

ثم قيد بالسداد، وإذا كانت هناك أتعاب حسن أداء مستحقة تظهر ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي.

وفيما يلي بعض المشاكل التي قد تظهر أثناء حساب قيمة حافز حسن الأداء لمدير الاستثمار:

١- قد يثار تساؤل حول ما إذا كان يتم صرف حافزاً لحن الأداء على الأرباح غير المحقة والتي تنتج من الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن الزيادة (أو النقص) في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ضمن إيرادات صناديق الاستثمار. فإن من المعروف أن هذه الأرباح تعد أرباح دفترية لم تتحقق بعد في شكل نقدين لذلك قد يثور خلاف بين إدارة الصندوق ومدير الاستثمار حو أحقيته في الحصول على حافز على تلك الأرباح غير المحققة.

يرى غالبية الكتاب أن الأرباح غير المحققة يجب أن تعامل بنفس منزلة الأرباح المحققة حيث أنها تدرج في قائمة الدخل بشرط الثبات في استخدام هذه السياسة. وهذا يعني أنه يمكن لمدير الاستثمار الحصول على حافز على تلك الأرباح غير المحققة لأنه أسهم في تحقيقها من خلال السياسة الاستثمارية التي اتبعها بشأن صندوق الاستثمار.

٢- قد يثار التساؤل حول ما إذا كان يعبتر مجرد تخفيض مقدار خسائر الصندوق للفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة إنجازاً يستحق عليه مدير الاستثمار حافز حسن أداء.

هذا ولقد ظهرت حول هذه النقطة عدة آراء منها:

أ- يتمثل الرأي الأول في أنه يتم تقييم أداء مدير الاستثمار في الأجل القصير باعتبار أن كل فترة مالية مستقلة عن الأخرى، مما يعني إمكانية احتساب حافز حسن أداء بمجرد نجاح مدير الاستثمار في خفض مقدرا الخسائر في الفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة.

ب-يتمثل الرأي الثاني في ضرورة تقييم أداء مدير الاستثمار في الأجل الطويل بهدف احتساب الحافز على أساس أن سنوات حياة الصندوق هي سنوات متصلة وليس منفصلة، مما يعني احتساب الحافز فقط في حالة تخطي أرباح الصندوق رقم الربح المحقق في أعلى سنوات ربحيته.

ج- يرى أصحاب الرأي الثالث بأنه لا يجوز حصول مدير الاستثمار على حافز حسن الأداء في حالة انخفاض خسائر الفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة لها، طالما ثبت أن مقدار الخفض في الخسائر يرجع أساساً إلى التحسن النسبي في أسعار السوق بشكل عام وليس بسبب نجاح السياسة الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار. أما إذا تبين أن الخفض في الخسائر قد تم برغم حدوث انخفاض عام في الأسعار الأوراق المالية، وذلك نتيجة لنجاح السياسة الاستثمارية لمدير الاستثمار والتزامه بالخطة الاستثمارية السابق تقديمها لإدارة الصندوق. فإنه يجوز صرف الحافز له. وهذا يعني أن المعيار هنا هو

مدى مدير الاستثمار لخطة استثمارية معتمدة سلفا ودرجة التزامه بتنفيذها والنجاح في التنفيذ.

٣- قد يثار التساؤل حول ما إذا كان يتم احتساب أتعاب الإدارة قبل أتعاب حسن الأداء أم يتم احتساب أتعاب حسن الأداء قبل أتعاب الإدارة وذلك لأن احتساب إحدهما يؤثر على مقدار الآخر.

إن من الملاحظ أن أتعاب الإدارة يعتبر أحد بنود النفقات التي يتعين إدراجها في قائمة الدخل ومقابلتها مع الإيرادات للوصول لأرباح الفترة المالية مما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وبالتالي فإن أتعاب الإدارة تعتبر أجر ثابت يصرف بغض النظر عن نتيجة أعمال الصندوق، أما أتعاب حسن الأداء (حافز الأداء) فإنه مكافأة مشروطة بنسبة من الربح وهي لا تستحق إذا لم يتحقق الربح، وبالتالي فإن مكانها هو حساب التوزيع وليس قائمة الدخل. وهذا يعني أنه لابد من احتساب أتعاب الإدارة أولا ثم يتم احتساب حافز حسن الأداء.

(٢) مصروفات التسويق والإعلان:

عادة ما تتكبد صناديق الاستثمار نفقات خاصة بأنشطة التسويق والإعلان. ومن المعروف أن هذه النفقات تنقسم إلى ثلاثة أنواع استناداً إلى فترة الانتفاع بها، وهي:

أ- **نفقات إعلان دورية:** وهذا النوع من النفقات يعتبر إعلان تذكيري يتم إنفاقه بهدف تذكير العملاء بنشاط صندوق الاستثمار مثل: نشرات أسعار الوثائق، وهدايا رأس السنة مثل المفكرات والأجندات. وتعد هذه النفقات من النوع الإيرادي الواجب تحميله على قائمة الدخل للصندوق في سنة الإنفاق وتعالج محاسبياً مثلها مثل أي مصروفات إيرادية بقيد استحقاق ثم قيد سداد.

ب- **نفقات الحملة الإعلانية:** يستهدف هذا النوع من النفقات زيادة أو خلق طلب جديد على أنشطة صناديق الاستثمار، وبالذات بعد تأسيسه، مما يعني أن لهذه النفقات – الحملة الإعلانية – تأثير ممتد لأكثر من فترة مالية واحدة، كما أن قيمة هذه الحملة ضخمة مما يدعو إلى اعتبارها نفقة إيرادية مؤجلة، يتم تخصيصها على الفتراة المالية التي استفادت بها وليس على فترة مالية واحدة. ولقد جرى العرف المحاسبي على توزيع هذه النفقات على فترة تتراوح بين ٣-٥ سنوات. لذلك فإنه يتم تحديد نصيب الفترة المالية ويحمل لقائمة الدخل. أما ما يخص السنوات القادمة فيظهر في قائمة المركز المالي جانب الأصول تحت بند أرصدة مدينة أخرى.

ج- **نفقات لوحات إعلانية ثابتة:** يمثل هذا النوع من النفقات إعلان ثابت عن نشاط الصندوق باستخدام النيون واللوحات الإعلانية المضيئة. وتختلف المعالجة المحاسبية لنفقات هذه اللوحات باختلاف ما إذا كان صندوق الاستثمار يمتلك اللوحات الإعلانية أم يقوم بتأجيرها

من وكالات الإعلان. فإذا ما كان صندوق الاستثمار يمتلك هذه اللوحات فإن نفقاتها تعد بمثابة نفقة رأسمالية تظهر فمن الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي، على أن تحمل قائمة الدخل بقسط إهلاك سنوي لتلك اللوحات المملوكة، بالإضافة إلى أن نفقات صيانتها وتشغيلها تمثل نفقة إيرادية تحمل بالكامل على قائمة الدخل. أما إذا كانت اللوحات الإعلانية مؤجرة من الغير للإعلان عليها، فإن صندوق الاستثمار يتحمل إيجار دوري لاستخدام هذه اللوحات من إحدى وكالات الإعلانات، لذلك فإن الإيجار الدوري يمثل نفقة إيرادية تحمل على قائمة الدخل في فترة الانفاق، كما هو الحال بالنسبة للإعلان التذكيري.

الفصل الثالث

القوائم والتقارير المالية لصناديق الاستثمار

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاط صناديق الاستثمار في القوائم والتقارير المالية ذو أهمية خاصة لكافة الأطراف ذوي الصلة، والتي تفرضها طبيعة سوق الأوراق المالية على إدارات تلك الصناديق. وتتمثل أهمية الإفصاح عن هذه المعلومات فيما يلي:

١. مساهمة المعلمات في تحديد أسعار الأوراق المالية وإتخاذ القرارات المناسبة في البورصة.
٢. تأثير السياسة المحاسبية البديلة على أسعار الأوراق المالية.
٣. وجود علاقة بين توقيت نشر المعلومات وبين أسعار حجم التداول في سوق الأوراق المالية.

وتتضمن مجموعة القوائم والتقارير المالية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية لبيان نتيجة أعمال صندوق الاستثمار ومركزة المالي ما يرتبط بهما من معلومات إضافية مكملة في قائمة الدخل وقائمة توزيعات الأرباح، وقائمة المركز المالي، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ونظراً لأهمية تلك التقارير فقد تدخلت التشريعات والقوانين المنظمة لوضع الأسس والقواعد الواجب إتباعها لإعداد هذه القوائم والتقارير بشكل يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وفيما يلي شرح مختصر لمكونات كل قائمة من القوائم السابق الإشارة إليها:

(١) قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر:

توضح قائمة الدخل كافة إيرادات الصندوق ومصروفاته خلال فترة محددة، ويلاحظ على البنود التي يجب أن ترد بقائمة الدخل ما يلي:

أ- تنطوي إيرادات الصندوق على مصدرين أساسيين للإيراد، أولهما إيراد النشاط الرئيسي والتي تشمل عوائد الاستثمارات المالية، وكذا المكاسب الرأسمالية الناتجة من بيع تلك الاستثمارات بجانب الأرباح غير المحققة الناتجة عن الزيادة في القيمة السوقية للاستثمار في سوق الأوراق المالية، أما المصدر الثاني للإيرادات فهو ناتج عن مصادر أخرى بخلاف النشاط الرئيسي للصندوق كالفوائد الدائنة ومكاسب فروق العملة الأجنبية وأي إيرادات غير عادية.

هذا، ويتم تجزئة قائمة الدخل إلى جزأين، يقدم الجزء العلوي قياساً للدخل العادي أو المتكرر من النشاط الرئيسي المستمر للصندوق، أما القسم السفلي فيتناول عرضاً للإيرادات والأرباح والخسائر غير العادية أو غير المتكررة، ويهدف هذا التبويب أو التقسيم إلى تسهيل وظيفة إيصال المعلومات للمستخدمين عن طريق استخدام العرض الرأسي بالإضافة والخصم لتسهيل نقل المعلومات لهؤلاء المستخدمين وسهولة بيان العلاقة الموجودة بين العناصر المحاسبية كإظهار صافي ربح أو خسارة النشاط الرئيسي على حدة، وهو ما يصعب بيانه باستخدام الحسابات ذات الجانبين (حـ/ أ. خ).

ب- تنحصر مصروفات الصندوق في تكاليف النشاط التي تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية، وكذا مصروفات التسويق والإعلان، المصروفات التمويلية، بالإضافة إلى الخسائر غير المحققة الناتجة عن الانخفاض في القيمة السوقية للاستثمارات المالية في سوق الأوراق المالية. كما يتم إدراج المصروفات غير العادية (غير المتكررة) في جزء مستقل أسفل القائمة.

وفيما يلي نموذج لقائمة الدخل كما وردت في اللائحة التنفيذية من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:-

قائمة الدخل في ....

اسم الصندوق.......

كلي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
		إيرادات النشاط:	
	×	عائد استثمارات في أوراق مالية	
	×	أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية	
	×	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية	
×		إجمالي إيرادات النشاط	
		يخصم: مصروفات النشاط:	
	×	مصروفات تسويقية وإعلان	
	×	مصروفات إدارية وعمومية	
	×	مصروفات تمويلية	
	×	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية	
	×	مخصصات (تذكر تفصيلا)	
×		إجمالي مصروفات النشاط	
××		صافي ربح (خسائر) النشاط	
		يضاف إليه:	
	×	فوائد بنكية	
	×	أرباح (خسائر) فروق عملة	
	×	إيرادات غير عادية	
		ناقصاً:	
××	(×)	مصروفات غير عادية	
××		صافي الربح (الخسارة)	

(٢) قائمة توزيعات الأرباح:

هي قائمة توضح كيفية التصرف في صافي الربح الخاص بالصندوق، وفيما يلي نموذج لهذه القامئة كما وردت ضمن المحلق (٣/أ) للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:

صندوق استثمار....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن الفترة المنتهية في ...

سنة المقارنة	بيان	جزئي	كلي
	صافي الربح (الخسارة) بعد الضرائب	×	
	الأرباح (أو الخسائر) المرحلة من العام الماضي	×	
	إحتياطيات محولة (إن وجدت وتذكر تفصيلاً)	×	
	صافي الربح القابل للتوزيع		××
	يوزع كالآتي:		
	احتياطي قانوني	×	
	احتياطي نظامي (يذكر تفصيلاً)	×	
	احتياطي راسمالي (إن وجد)	×	
	نصيب المساهمين (بواقع .. جنيه للسهم)	×	
	نصيب العاملين	×	
	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت)	×	
	احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلا)	×	
			××
	أرباح محتجزة للعام التالي.		××

(٣) قائمة المركز المالي:

هي قائمة توضح أرصدة والتزامات الصندوق في تاريخ محدد، ويلاحظ عليها ما يلي:

أ- إعداد قائمة المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على شكل تقرير وليس وفقاً للشكل التقليدي. وقد استهدف المشرع من ذلك إظهار قيمة صافي رأس المال العامل، وكذا رأس المال المستثمر، ومصادر تمويله كما لهذه البيانات من فائدة كبرى لمتخذي القرارات سواء داخل أو خارج صندوق الاستثمار.

ب- يتم ترتيب بنود الاستثمارات حسب درجة السيولة بدء من النقدية بالخزينة والبنوك، ثم الاستثمارات المالية، فالأرصدة المدينة والدائنة، وأخيراً الأصول طويلة الأجل. ويتفق هذا الترتيب مع طبيعة كافة المنشآت المالية.

ج- تنحصر مصادر الأموال في صناديق الاستثمار في نوعين هما:

- مصادر أموال خارجية، وتتمثل في الأموال التي تعد التزاماً على الصندوق من حملة الوثائق والغير. وتشمل أموال حملة الوثائق قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها، وتكون هذه الوثائق موحدة القيمة بحيث لا تقل القيمة الأسمية للوثيقة عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه. وبشرط ألا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشرة أمثال رأس المال المدفوع لشركة الصندوق. وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة النشاط لصناديق البنوك أو شركات التأمين.

أما أموال الغير فتشمل الأرصدة المستحقة فكل من البنوك والدائنون ومدير الاستثمار والكيان المنشئ للصندوق وأي حسابات أخرى دائنة.

- مصادر أموال ذاتية تتمثل في رأس مال شركة الصندوق، أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين لبدء مباشرة نشاط الصندوق، وفي كلا الحالتين ينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه طبقا للقانون. ويتم بهذا المبلغ إصدار وثائق الاستثمار غير قابلة للاسترداد، بمعنى أن يتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق باعتبارها ضمانا لأموال حملة الوثائق من صغار وكبار المدخرين.

د-يتم استثمار الأموال المتوافرة للصندوق في مجالات محددة تتضمن:

- النقدية السائلة بالخزائن وكذا الحسابات الجارية بالبنوك. وذلك لاستخدامها في رد قيمة الوثائق التي يطلب أصحابها استرداد قيمتها، وكذا الوفاء بمصروفات التشغيل.
- الودائع لأجل بأنواعها المختلفة.
- الاستثمارات في الأوراق المالية بأنواعها المختلفة، ويتم فيها توظيف الكم الأكبر من أموال الصندوق.
- الأصول طويلة الأجل، وتكون قيمتها عادة ضئيلة بالمقارنة بالأصول المتداولة، وتنحصر غالبا في كل من الأصول الثابتة والنفقات الإيرادية المؤجلة.

وفيما يلي نموذج المركز المالي كما وردت في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:

صندوق استثمار....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن الفترة المنتهية في ...

كلي	جزئي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
			الأصول المتداولة:	
			النقدية بالخزينة والبنوك:	
		×	نقدية بالخزينة	
		×	حسابات جارية بالبنوك	
		×	ودائع لأجل بالبنوك	
×			مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك	
			استثمارات متداولة في أوراق مالية:	
		×	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	
		×	أسهم محلية	
		×	أسهم أجنبية	
		×	سندات وصكوك تمويل	
		×	وثائق استثمار	
		×	استثمارات أخرى	
	×		مجموع الاستثمارات المتداولة في أوراق مالية	
			المدينون وأرصدة مدينة أخرى:	
		×	مدينون وعملاء (بعد خصم المخصص البالغ قيمته..)	
		×	جاري مدير الاستثمار	
		×	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
		×	تأمينات لدى الهيئة العامة لسوق المال	
		×	حسابات مدينة أخرى	
	×		مجموع المدينون والأرصدة المدينة	
×××			مجموع الأصول المتداولة	
			(ناقصا) الالتزامات المتداولة:	
	×		بنك حسابات دائنة	
	×		دائنو توزيعات	
	×		جاري مدير الاستثمار	
	×		حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
	×		حسابات دائنة متنوعة.	
	×		مخصصات (تذكر تفصيلا)	
××			مجموع الإلتزامات المتداولة	
××			رأس المال العامل	

كلي	جزئي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
			الأصول طويلة الأجل:	
	×		استثمارات طويلة الأجل (تذكر تفصيلا)	
	×		مصروفات مؤجلة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)	
	×		أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	
××			إجمالي الأصول طويلة الأجل	
××			**اجمالي الاستثمارات، ويتم تمويله على النحو التالي:**	
			حقوق المساهمين:	
		×	رأس المال المصدر والمكتب فيه	
		×	ناقصاً المبالغ غير المسدده.	
	××		رأس المال المدفوع	
			احتياطيات:	
		×	احتياطي قانوني	
		×	احتياطي رأسمالي	
	××	×	احتياطي ...	
	××		أرباح (خسائر) مرحلة	
×××			إجمالي حقوق المساهمين	
			التزامات طويلة الأجل:	
	×		وثائق استثمار	
	×		قروض	
	×		أخرى	
××			إجمالي الالتزامات طويلة الأجل	
××			إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل	

(٤) الايضاحات المتممة للقوائم المالية:

تضمنت اللوائح التنفيذية (الملحق رقم ٢) لقانون سوق رأس المال قواعد الإفصاح التي يتعين على صناديق الاستثمار الالتزام بها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتشمل ما يلي:

١- أهم السياسات المحاسبية اليت اتبعت في إعداد القوائم المالية، وأي تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً، وعلى الأخص ما يلي:

- الاستثمارات:
  - سياسة تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل.
  - سياسة تقييم الاستثمارات طويلة الأجل.

- سياسة معالجة ناتج التصرف في الاستثمارات بنوعيها.

- الأصول الثابتة وسياسة إهلاكها.
- المصروفات المرسملة: طبيعتها وسياسة إهلاكها.
- سياسة تحقق وإثبات الإيراد.
- سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.
- سياسة إثبات وترجمة المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية، ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

٢- تفاصيل بنود الإيرادات والمصروفات عن السنوات السابقة.

٣- رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الأسمية للسهم.

٤- تفاصيل الاحتياطيات وحركاتها.

٥- القروض مع الإفصاح عن كل قرض ورصيده في تاريخ الميزانية ومعدل الفائدة عليه ومدته بالسنوات وعدد الأقساط المتبقية والمبالغ المستحقة خلال عام ما لم تكن قد فصلت وأثبتت ضمن الالتزامات المتداولة.

٦- صكوك التمويل أو السندات مع توضيح كل إصدار وما هو قابل منها للتحويل إلى الأسهم (إن وجدت) ومعدل العائد أو الفائدة.

٧- الارتباطات الرأسمالية المستقبلية.

٨- الالتزامات المحتملة.

٩- الأطراف ذوي العلاقة، وحجم معاملاتهم بالشركة.

١٠- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية- طبيعتها وأثرها.

١١- الموقف الضريبي.

١٢- في حالة عدم إتباع أيا من الاقتراضات الأساسية في المحاسبة، وهي الاستمرارية والثبات والاستحقاق.

١٣- عدد أو حدود وثائق الاستثمار، وفئاتها، والقيمة الأسمية للوثيقة، وإيضاح عدد الوثائق لحاملها (إن وجدت).

١٤- أسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية.

١٥- طريقة التقويم الدوري لأصول الصندوق.

هذا، وعلاوة على ما سبق فقد التزم القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ لسوق رأس المال صناديق الاستثمار بضرورة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً للنموذج الاسترشادي الوارد بالملحق رقم (٣/ب)، والتي يجب إعدادها طبقا لمفهوم النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة، وبالطريقة غير المباشرة كما وردت ضمن معايير المحاسبة المصرية.

الباب الثانى

المحاسبة عن نشاط البنوك التجارية

مقدمة :

تقوم المنشآت المالية مثل البنوك والمنشآت متعددة الأقسام والمنشآت ذات الفروع وشركات التأمين بدور هام وحيوى فى اقتصاديات العالم المعاصرة بصفة عامة وفى الاقتصاد المصرى بصفة خاصة فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى والخصخصة والاتجاه نحو العولمة ، الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالنظام المحاسبى فى تلك المنشآت لضمان دقة المعلومات المحاسبية التى تقدمها ، وهى معلومات هامة وضرورية لأنها تعكس نشاط هذه المنشآت من ناحية ، كما تعطى مؤشرات هامة عن الاقتصاد القومى من ناحية أخرى .

ويعتمد تصميم النظام المحاسبى لهذه المنشآت على الجانب العلمى المتمثل فى المبادئ والسياسات والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها ، وكذلك الجانب التطبيقى المتمثل فى طبيعة النشاط محل التطبيق ، وبالتالى تتعدد الأنظمة المحاسبية بتعدد مجالات النشاط الاقتصادى لها . وعند تصميم الأنظمة المحاسبية لهذه المنشآت يجب الآخذ فى الاعتبار الطبيعة المميزة لهذه المنشآت إلى جانب الفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها .

ونتناول بالدراسة فى هذا الياب محاسبة البنوك التجارية من خلال دراسة الأقسام الفنية المختلفة والعمليات المصرفية ، وكيفية تسجيلها بالدفاتر .

وقد روعى فى عرض موضوعات هذا الباب التبسيط قدر الإمكان مع عدم الإخلال بالأسس والمبادئ العلمية ، بالإضافة إلى تدعيمها بالعديد من الأمثلة والحالات التطبيقية لكافة المعالجات المحاسبية ، حتى يجد طلاب العلم والمهتمين بالبنوك التجارية المادة العلمية التى يحتاجونها .

الفصل الأول

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة

يعد قسم الخزينة المسئول عن كافة العمليات النقدية التى تتم فى البنك سواء كانت عمليات إيداع نقدى ، أو عمليات سحب نقدى أو سحب بموجب شيكات أو أذون صرف ، وكذلك عمليات الموازنة اليومية لقسم الخزينة ، وعمليات معالجة الزيادة أو العجز فى الخزينة ، بالإضافة إلى عمليات التحويلات المختلفة والتى تنشأ عن عمليات مصرفية فى أقسام البنك الأخرى . وينقسم قسم الخزينة عادة إلى :

* الخزينة العامة (الرئيسية) ، ويعهد باستلامها إلى موظف أو أكثر .
* الخزينة الفرعية للوارد (المقبوضات) والخزينة الفرعية للصادر (المدفوعات) ، وقد يتم إدماج الخزائن الفرعية للصادر والوارد معا تبعا لحجم العمل بالبنك . ويعهد باستلام كل خزينة فرعية إلى موظف يطلق عليه الصراف أو أمين الخزينة ، ويشترط فيه الأمانة واليقظة والدقة والقدرة على التعامل مع العملاء لأنه من أكثر موظفى البنك اتصالا بالعملاء .

الوظائف الرئيسية لقسم الخزينة :

الخزينة العامة : وتتولى القيام بالوظائف التالية :

١ – الاحتفاظ بأموال البنك النقدية .

٢ – إمداد الخزينة أو الخزائن الفرعية للصادر فى صباح كل يوم عمل بما يلزمها من نقدية ، وكذلك ما قد تحتاج إليه من نقدية أثناء اليوم .

٣ – استلام النقدية المتجمعة فى نهاية العمل اليومى لدى الخزينة أو الخزائن الفرعية للوارد ، وكذلك النقدية المتبقية لدى الخزينة أو الخزائن الفرعية للصادر فى نهاية العمل اليومى .

٤ – إمداد الفروع المحلية التابعة للبنك بما تحتاج إليه من أموال نقدية واستلام النقدية الفائضة لدى تلك الفروع .

٥ – إيداع النقدية التى تزيد عن الحد الاقصى المسموح للبنك بالاحتفاظ به فى البنك المركزى، وسحب النقدية التى يحتاجها البنك من رصيده لدى البنك المركزى .

٦ – تنظيم المجموعة المستندية وتسجيل حركة الصادر والوارد ، والتحقق من صحة الرصيد النقدى للخزينة فى نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلى .

الخزينة الفرعية للصادر : وتتولى القيام بالوظائف التالية :

١ – استلام النقدية التى تلزمها فى صباح كل يوم عمل من الخزينة العامة .

٢ – تسليم النقدية للعملاء بموجب الشيكات وأذون السحب المقدمة منهم .

٣ – توريد النقدية المتبقية فى نهاية اليوم إلى الخزينة العامة .

٤ – تنظيم المجموعة المستندية وإعداد كشف حركة الصادر ، والتحقق من صحة الرصيد النقدى للخزينة فى نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلى .

الخزينة الفرعية للوارد : وتتولى القيام بالوظائف التالية :

١ – استلام النقدية من العملاء بموجب قسائم الإيداع النقدى .

٢ – توريد النقدية المتجمعة لديها فى نهاية اليوم إلى الخزينة العامة .

٣ – تنظيم المجموعة المستندية وإعداد كشف حركة الوارد ، والتحقق من صحة الرصيد النقدى للخزينة فى نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلى .

المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية :

يتم تسجيل العمليات النقدية الواردة والصادرة بواسطة الصرافين المسئولين عن الخزائن الفرعية فى كشوف الحركة (الوارد والصادر)، وكذلك يتم التسجيل فى دفتر الخزينة المساعد(المقبوضات والمدفوعات) من واقع المستندات . وفى نهاية كل يوم عمل تتم المطابقة بين إجمالى النقدية الصادرة وإجمالى المبالغ النقدية الواردة وكذلك رصيد الخزينة الفعلى مع المسجل بدفتر يومية الخزينة المساعدة وذلك للتحقق من صحة الحركة النقدية يوميا .

وبعد المطابقة والتحقق من الصحة والمراجعة ترسل المستندات الخاصة بالسحب والإيداع ودفتر يومية الخزينة المساعدة إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى دفتر اليومية العامة (المركزية) والترحيل من واقع اليومية العامة إلى دفتر الأستاذ العام .

يقوم قسم الحسابات العامة بعد تسلمه مستندات حركة الوارد والصادر ودفتر يومية الخزينة المساعدة بإعداد ملخص (الحركة) اليومية للخزينة ، والذى يستخدم كأساس لإجراء قيود اليومية المركزية على النحو التالى :

إثبات استلام النقدية الواردة للخزينة :

يتسلم قسم الخزينة المبالغ الآتية :

١ – المبالغ التى يسحبها البنك من رصيده لدى البنك المركزى لمقابلة إحتاجات البنك من النقدية.

٢ – المبالغ النقدية التى يودعها عملاء البنك بحساباتهم الجارية أو حسابات الودائع لآجل أو الودائع بإخطار أو حسابات التوفير .

٣ – المبالغ الواردة من فروع البنك المحلية .

ويتم تسجيل حركة النقدية الواردة بدفتر اليومية المركزية بالقيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/ البنك المركزى

××حـ/الحسابات جارية

×× حـ/ ودائع لأجل

×× حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق

××حـ/ ودائع توفير

×× حـ/الفرع ....

×× حـ/..... ....

إثبات صرف النقدية من الخزينة :

تتمثل حركة النقدية الصادرة التى تدفع عن طريق قسم الخزينة فى الآتى :

١ – المبالغ التى تزيد عن الحد الاقصى المسموح للبنك بالاحتفاظ بها ويودعها البنك برصيده لدى البنك المركزى .

٢ – المبالغ التى تصرف من الخزينة للعملاء خصما على حساباتهم الجارية أو حسابات التوفير أو الودائع لآجل أو بإخطار ...إلى آخره.

٣ – المبالغ التى تصرف من الخزينة للفروع المحلية للبنك لسد احتياجاتها من النقدية .

ويتم تسجيل حركة النقدية الصادرة بدفتر اليومية المركزية بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ/ البنك المركزى

×× حـ/ الحسابات الجارية

×× حـ/ ودائع لأجل

×× حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق

×× حـ/ ودائع توفير

×× حـ/الفرع ....

×× حـ/...........

×× إلى حـ/ الخزينة

المعالجة المحاسبية للعجز أو الزيادة فى النقدية :

فى نهاية كل يوم عمل يتم التحقق من الرصيد الفعلى للنقدية عن طريق مطابقة رصيد النقدية الظاهر بالدفاتر المحاسبية مع الرصيد الفعلى للنقدية الناتج عن الجرد الفعلى للخزينة فى

نهاية اليوم . وقد يحدث أحيانا وجود عجز أو زيادة فى عهدة الصراف . ويتم معالجة الزيادة أو العجز فى النقدية من الناحية المحاسبية على النحو التالى :

فى حالة عجز النقدية :

- عند اكتشاف العجز يجرى القيد التالى بقيمة العجز :

×× من حـ/عجز الخزينة تحت التسوية

×× إلى حـ/ الخزينة

- فى حالة إذا ما تبين أن الصراف هو المسئول عن العجز فى الخزينة يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الصراف (.......)

×× إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية

- وعند قيام الصراف بسداد قيمة العجز يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

×× إلى حـ/الصراف (.......)

- أما فى حالة تحمل البنك بقيمة العجز فإنه يعتبر خسارة ويحمل العجز على حساب عجز الخزينة بالقيد التالى :

×× من حـ/عجز الخزينة

×× إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية

- وفى نهاية العام يرحل رصيد حساب عجز الخزينة إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى:

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/عجز الخزينة

فى حالة الزيادة (الفائض) فى النقدية :

- عند اكتشاف الزيادة فى النقدية يجرى القيد التالى بقيمة الزيادة :

×× من حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ الزيادة فى الخزينة

- وفى نهاية العام يرحل رصيد حساب الزيادة فى النقدية إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/ الزيادة فى الخزينة

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

حالة تطبيقية رقم (١) : يستخدم البنك الأهلى المصرى فرع الزمالك خزينة للصادر وخزينة للوارد، وفى بداية اليوم كان رصيد الخزينة ٤٠٠٠٠٠ جنيه وتم تمويل الخزينة الفرعية للصادر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠جنيه ، وفيما يلى العمليات التى تمت بقسم الخزينة فى ٢٠١٧/١/٥:

١- فى نهاية اليوم كانت المقبوضات على النحو التالى :

١٠٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية ، ٩٠٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٧٠٠٠٠ جنيه ودائع بأخطار سابق ، ٥٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه من فرع الدقى .

٢- كانت المدفوعات حتى نهاية اليوم على النحو التالى :

٦٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية ، ٧٢٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٤٨٠٠٠ جنيه ودائع بأخطار سابق ،٢٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير، ١٠٠٠٠٠ جنيه لفرع المعادى .

٣- فى نهاية اليوم أحتفظ البنك بالحد الأقصى المسموح له وقدرة ٤٠٠٠٠٠ جنيه وحول الباقى للبنك المركزى ، وقد تم جرد الخزينة الرئيسية وأتضح أن هناك عجز قدرة ألف جنيه أعتبر مسئولية الصراف الذى قام بسداده من أمواله الخاصة .

<u>المطلوب</u> :- ١- إعداد كشف حركة الخزينة الفرعية والرئيسية .

٢- إجراء قيود اليومية بدفتر الخزينة المساعدة .

٣- إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الحل

١ - إعداد كشف حركة الخزينة الفرعية والرئيسية (الأرقام بالألف جنيه) :

الوارد — كشف حركة خزينة الوارد — الصادر

الوارد	البيان	الصادر	البيان
١٠٠	حـ/الحسابات جارية		
٩٠	حـ/ ودائع لأجل		
٧٠	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق		
٥٠	حـ/ ودائع توفير		
٢٠٠	حـ/فرع الدقى	٥١٠	رصيد (حـ/الخزينة الرئيسية)
٥١٠		٥١٠	

الوارد — كشف حركة الخزينة الصادر — الصادر

الوارد	البيان	الصادر	البيان
٣٥٠	حـ/الخزينة الرئيسية	٦٠	حـ/ الحسابات الجارية
		٧٢	حـ/ ودائع لأجل
		٤٨	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
		٢٠	حـ/ ودائع توفير
		١٠٠	حـ/فرع المعادى
		٥٠	رصيد (حـ/الخزينة الرئيسية)
٣٥٠		٣٥٠	

الوارد **كشف حركة الخزينة الرئيسية** **الصادر**

	الوارد		الصادر
٤٠٠	رصيد بداية اليوم	٣٥٠	حـ/الخزينة الفرعية للصادر
٥١٠	حـ/الخزينة الفرعية للوارد	٢١٠	حـ/ البنك المركزى
٥٠	حـ/الخزينة الفرعية للصادر	٤٠٠	رصيد حـ/الخزينة الرئيسية نهاية اليوم
٩٦٠		٩٦٠	

ملاحظة:رصيد الخزينة الرئيسية نهاية اليوم يتمثل فى الحد الأقصى المسموح به للفرع الاحتفاظ به.

٢- قيود اليومية بدفتر الخزينة المساعدة (الأرقام بالألف جنيه) :

الوارد | الصادر

الخزينة الرئيسية	الخزينة الفرعية للصادر	الخزينة الفرعية للوارد	بيان	الخزينة الرئيسية	الخزينة الفرعية للصادر	الخزينة الفرعية للوارد	بيان
٤٠٠			رصيد	٣٥٠			حـ/الخزينة الفرعية للصادر
	٣٥٠		حـ/الخزينة الرئيسية		٦٠		حـ/ الحسابات الجارية
		١٠٠	حـ/الحسابات جارية		٧٢		حـ/ ودائع لأجل
		٩٠	حـ/ ودائع لأجل		٤٨		حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
		٧٠	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق		٢٠		حـ/ ودائع توفير
		٥٠	حـ/ ودائع توفير		١٠٠		حـ/فرع المعادى
		٢٠٠	حـ/فرع الدقى		٥٠	٥١٠	رصيد (حـ/الخزينة الرئيسية)
٤٠٠	٣٥٠	٥١٠		٣٥٠	٣٥٠	٥١٠	
٥١٠			حـ/الخزينة الفرعية للوارد	٢١٠			حـ/ البنك المركزى
٥٠			حـ/الخزينة الفرعية للصادر	٤٠٠			رصيد حـ/الخزينة الرئيسية فى نهاية اليوم
٩٦٠				٩٦٠			

٣ - قيود اليومية بدفتر اليومية العامة :

مدين	دائن	بيان
٥١٠٠٠٠		من حـ / الخزينة (١)
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/الحسابات جارية
	٧٢٠٠٠	حـ/ ودائع لأجل
	٤٨٠٠٠	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
	٢٠٠٠٠	حـ/ ودائع توفير
	١٠٠٠٠٠	حـ/فرع الدقى
		(إثبات حركة النقدية الواردة)

مدين	دائن	بيان
		من مذكورين ٢
٦٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية
٧٢٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل
٤٨٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
٢٠٠٠٠		حـ/ ودائع توفير
١٠٠٠٠٠		حـ/فرع المعادى
٢١٠٠٠٠		حـ/البنك المركزى
	٥١٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(إثبات حركة النقدية الصادرة)
١٠٠٠		من حـ/عجز الخزينة تحت التسوية ٢
	١٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(إثبات عجز الخزينة)
١٠٠٠		من حـ/الصراف (........)
	١٠٠٠	إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية
		(إثبات تحميل الصراف بقيمة العجز)
١٠٠٠		من حـ / الخزينة
	١٠٠٠	إلى حـ/الصراف (........)
		(إثبات سداد الصراف قيمة العجز)

ملاحظة:تجرى قيود اليومية التالية لمعالجة العجز فى الخزينة بافتراض عدم تحديد المسئول عن العجز :

مدين	دائن	بيان
١٠٠٠		من حـ/عجز الخزينة تحت التسوية
	١٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(إثبات عجز الخزينة)
١٠٠٠		من حـ/عجز الخزينة
	١٠٠٠	إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية
		(اعتبار عجز الخزينة خسارة)
١٠٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر
	١٠٠٠	إلى حـ/عجز الخزينة
		(أقفال عجز الخزينة فى حـ/أ.خ فى نهاية العام)

حالة تطبيقية (٢) : بلغ الرصيد الدفترى لخزينة البنك الأهلى المصرى فرع العباسية ٤١٠٠٠٠ جنيه فى نهاية يوم ٢٠١٧/١/٧ ، ولقد تم الجرد الفعلى للخزينة الرئيسية فى نفس اليوم وأتضح أن الرصيد الفعلى للخزينة يبلغ ٤١٠٧٠٠ جنيه .

المطلوب:إجراء قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفرق بين الرصيد الفعلى والرصيد الدفترى .

الحل

هناك زيادة فى الرصيد الفعلى للخزينة عن الرصيد الدفترى قدره ٧٠٠ جنيه ، ولمعالجة هذه الزيادة حاسبيا يجرى القيدين التاليين :

مدين	دائن	بيان
٧٠٠		من حـ/ الخزينة
	٧٠٠	إلى حـ/ الزيادة فى الخزينة
		(إثبات الزيادة في حساب الخزينة)
٧٠٠		من حـ/ الزيادة فى الخزينة
	٧٠٠	إلى حـ/ الأرباح والخسائر
		(أقفال الزيادة الخزينة في حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام)

الفصل الثانى

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية

الحساب الجارى بالبنك عبارة عن معاملات متبادلة بين العميل والبنك ، حيث يقوم العميل بإيداع مبلغ معين من المال أو أن يفتح البنك للعميل اعتماد بمبلغ معين يحق له سحبه دفعة واحدة أو على عدة دفعات بموجب شيكات أو أذون صرف أو أوامر تحويل .

وتنقسم الحسابات الجارية بالبنوك إلى نوعين هما :

* حسابات جارية مدينة : وتتمثل فى قيمة التسهيلات الائتمانية (السلف والقروض المصرفية) التى يحصل عليها العميل من البنك فى مقابل ضمانات عينية مثل البضائع والعقارات أو ضمانات مستنديه كالأوراق المالية أو التجارية أو ضمانات شخصية أو سحب على المكشوف ، ويكون رصيد العميل مدينا فى مثل هذا النوع من الحسابات . وتحسب فوائد على التسهيلات التى يمنحها البنك للعميل .
* حسابات جارية دائنة : وتتمثل فى حسابات العملاء بالعملة المحلية مقابل المبالغ التى قاموا بإيداعها فى البنك ، ويمكنهم السحب منها عند الطلب بموجب شيكات أو أذون صرف أو أوامر تحويل يصدرونها إلى الفرع الذى يحتفظ بالحسابات ، ويكون رصيد العميل دائنا عادة فى مثل هذا النوع من الحسابات ، ولا يحتسب عليها فوائد للمودعين فى معظم البنوك .

العمليات الرئيسية لقسم الحسابات الجارية

تتلخص العمليات التى يقوم بها قسم الحسابات الجارية فى الآتى :

* القيام بفتح الحسابات الجارية الدائنة والمدينة للعملاء .
* قبول الإيداعات بحسابات العملاء وصرف الشيكات وأذون الصرف المسحوبة على البنك لعملائه ، وإثبات عمليات التحويل فى الحسابات الجارية للعملاء .
* احتساب الفوائد المدينة والدائنة على أرصدة الحسابات الجارية وقيدها لحساب أو على حساب العميل .
* تنظيم المجموعة المستندية والدفترية لقسم الحسابات الجارية .

المجموعة المستندية والدفترية لقسم الحسابات الجارية :

أولا : المجموعة المستندية :تنقسم المستندات المتداولة بقسم الحسابات الجارية إلى مجموعتين :

الأولى : المستندات المؤيدة لعمليات الإيداع فى الحساب الجارى ، وتتحدد بناء على شكل الإيداع ، فإذا كان الإيداع نقدا فإن المستند يتمثل فى قسائم الإيداع (حوافظ الإيداع) التى يحررها المودعين أو موظف الحسابات الجارية ويوقع عليها العميل . أما إذا كان الإيداع بشيكات فيتمثل المستند فى الشيكات وقسائم الإيداع (حوافظ الإيداع) التى يحررها المودعين أو

الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية ويوقع عليها العميل، وأيضا إشعارات الإضافة التى يحررها الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية .

الثانية : المستندات المؤيدة لعمليات السحب من الحسابات الجارية وتتمثل فى الشيكات وأذون الصرف وأوامر التحويل التى يحررها العملاء .

ثانيا :المجموعة الدفترية : يحتفظ قسم الحسابات الجارية بدفترين أساسيين ، هما :

الأول : اليومية المساعدة للحسابات الجارية :ويسجل فيها كافة العمليات المتعلقة بهذه الحسابات من إيداعات ومسحوبات يقوم بها العملاء ، على أن يتم ترحيل تفاصيل هذه القيود أولا بأول إلى دفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية فى حساب العميل المختص . وفى نهاية كل فترة (يتفق عليها) يجرى قيد بإجمالى اليومية المساعدة فى اليومية العامة (المركزية) والتى يحتفظ بها قسم الحسابات العامة بالبنك .

الثانى : دفتر الأستاذ المساعد للحسابات الجارية : ويتضمن هذا الدفتر حسابا لكل عميل من عملاء الحسابات الجارية ، ويتم الترحيل إليه من واقع اليومية المساعدة للحسابات الجارية بعد إتمام مراجعة المستندات الأصلية ، ويوضح هذا الحساب رصيد كل عميل أولا بأول .

ثالثا : الكشوف الإحصائية : وتتمثل فى :

أولا : كشف خلاصة الحركة اليومية : ويتم إعداده فى نهاية كل يوم عمل كملخص إجمالى لأعمال قسم الحسابات الجارية من عدة نسخ ترسل إحداها إلى قسم الحسابات العامة ويحتفظ القسم بنسخة منه وترسل النسخ الأخرى إلى الأقسام لأخرى التى لها معاملات مع القسم .

ثانيا : دفتر مراكز العملاء : وهو عبارة عن نسخة ثانية من دفتر أستاذ مساعد قسم الحسابات الجارية وتحتفظ به وحدة مراكز العملاء بالقسم ، ويتم التسجيل فيه مباشرة من واقع المستندات المؤيدة لعمليات الإيداع أو السحب دون انتظار لمراجعة هذه المستندات والتسجيل بدفاتر اليومية المساعدة ، وذلك لتوفير عامل السرعة الذى يتطلبه النشاط المصرفى .

ثالثا : ملف العميل ويشمل بطاقات نماذج توقيع العميل ، وطلب فتح الحساب الجارى والأوراق الأخرى المتعلقة بالعميل .

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية :

تنقسم العمليات التى يقوم بها قسم الحسابات الجارية إلى عمليات الإيداع ، وعمليات السحب ، وعمليات التحويل ، وعمليات الفوائد والمصاريف والعمولات . **وفيما يلى توضيح لهذه العمليات والدورة المستندية لكل منها:**

عمليات الإيداع .

تنقسم عمليات الإيداع بالحسابات الجارية إلى عمليات الإيداع النقدي وعمليات الإيداع بشيكات . وقد يتم الإيداع فى حساب جارى دائن فيزيد رصيده بالقيمة المودعة ، أو يتم الإيداع فى حساب جارى مدين فيقل رصيده بالقيمة المودعة .

أولا: الإيداع النقدى

حيث يقوم العميل بإيداع مبالغ نقدية سائلة فى حسابه لدى البنك ويتم أجراء القيد التالى بأجمالي قيمة الإيداعات النقدية اليومية :

×× من حـ/ الحزينة

إلى مذكورين

× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....) ⟵ المودع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا: الإيداع بشيكات

تتوقف المعالجة المحاسبية للشيكات المودعة على مكان البنك المسحوبة عليه ، وهنا نواجه بثلاث حالات :

الأولى : إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس الفرع ، ويتولى قسم الحسابات الجارية تحصيل هذه الشيكات .

الثانية : إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى فرع آخر لنفس البنك، ويتولى قسم الحسابات الجارية تحصيل هذه الشيكات .

الثالث : إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك أخرى سواء كانت فى نفس المدينة أو مدينة أخرى يوجد فرع للبنك بها أو فى مدينة لا يجود للبنك فروع بها ويتولى قسم المقاصة، تحصيل هذه الشيكات .

وسوف نتناول معالجة الشيكات المقدمة للتحصيل وتكون مسحوبة على نفس الفرع أو فرع أخرى لنفس البنك ، وسنرجئ معالجة النوع الثالث ونتناوله فى الفصل بعد التالى عند التعرض لقسم المقاصة .

الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس الفرع :

يتم أجراء القيد التالى بإجمالى قيمة الشيكات المودعة خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ الساحب

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....) ⟵ الساحب

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان .....) ⟵ المودع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى فرع آخر لنفس البنك :

يتم إجراء القيد التالى بإجمالى قيمة الشيكات المودعة خلال اليوم والمسحوبة على الفروع :

×× من حـ/ الفروع

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....) ⟵ المودع

وفى حالة رفض الفروع سداد قيمة هذه الشيكات لأى سبب من الأسباب يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) ⟵ المودع

×× إلى حـ/ الفروع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

<u>عمليات السحب :</u>

تتم عمليات السحب من الحسابات الجارية للعملاء باستخدام أحد المستندات التالية :

* الشيك : يتم السحب من الحسابات الجارية للعملاء عن طريق الشيكات التى يسحبها العملاء على حساباتهم الجارية ، أو عن طريق الشيكات التى يسحبها الغير على عملاء البنك .

* الإيصال : وهو مستند سحب يصممه البنك بحيث يحتوى على كافة البيانات اللازمة ويحل محل الشيك فى عملية السحب ، ويمكن للعميل السحب بموجبه بعد استيفائه والتوقيع عليه توقيعا يطابق توقيعه طبقا لنموذج التوقيعات المحفوظ لدى البنك .

* أمر الدفع (الصرف) : وهو عن أمر كتابى يوجهه العميل إلى البنك كأمر للصرف بموجبه للمستفيد ، ويستخدم أمر الدفع فى أضيق الحدود .

عمليات السحب بموجب الشيكات :

يتم أجراء القيد التالى بإجمالى قيمة الشيكات المنصرفة خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....)

×× إلى حـ/ الخزينة

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

عمليات السحب بموجب الإيصالات وأوامر الدفع (الصرف) :

عندما يكون السحب بموجب إيصالات وأوامر الدفع (الصرف) تتبع نفس القيود اليومية العامة السابقة المتبعة فى حالة السحب بموجب الشيكات فيما عدا أن مستند السحب فى هذه الحالة يكون الإيصال أو أمر الدفع (الصرف) .

عمليات التحويل :

قد يطلب العميل تحويل مبالغ محددة من حسابه الجارى لدى البنك لصالح عملاء آخرين لهم حسابات جارية بنفس البنك أو فى فروع أخرى لنفس البنك أو فى بنوك محلية أخرى . كما قد يتلقى البنك أوامر تحويل لصالح عملاء البنك من عملاء فروع أخرى لنفس البنك أو فى بنوك محلية أخرى . وتتم المعالجة المحاسبية لكل نوع من نوعى التحويلات على النحو التالى:

أولا : التحويلات من الحسابات الجارية لعملاء البنك :

يتقدم العميل طالب التحويل إلى الموظف المختص بوحدة التعامل مع الجمهور لاستيفاء نموذج خاص لعملية التحويل أو يقدم له طلبا خاصا للتحويل يوضح به أسمه ورقم حسابه الجارى والمبلغ المطلوب تحويله وأسم الشخص المطلوب التحويل لحسابه الجارى والتاريخ بالإضافة إلى توقيعه المعتمد لدى البنك .بعد أن يتأكد الموظف المختص من صحة البيانات السابقة وكفاية رصيده وصحة توقيعه يقوم بتنفيذ التحويل المطلوب وذلك بإعداد إشعار إضافة لحساب المستفيد وإشعار خصم من حساب طالب التحويل من أصل وثلاث صور . ويتم إجراء القيد التالى بإجمالى قيمة التحويلات خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←ــــــ حساب طالب التحويل

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان...) ←ــــــ حساب طالب التحويل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←ــــــ حساب المستفيد

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ←ــــــ حساب المستفيد

×× حـ/ الفروع ←ــــــ حساب المستفيد

×× حـ/ البنوك المحلية ←ــــــ حساب المستفيد

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانياً : التحويلات إلى الحسابات الجارية لعملاء البنك :

قد يتلقى البنك أوامر تحويل لصالح عملاء البنك من عملاء فروع أخرى لنفس البنك أو فى بنوك محلية أخرى ، بموجب إشعارات إضافة واردة للبنك . فى هذه الحالة يتم التسجيل فى بطاقات العملاء المستفيدين بوحدة مراكز لعملاء بموجب إشعارات الإضافة الواردة للبنك ثم ترسل إشعارات الإضافة إلى الوحدة المحاسبية للحسابات الجارية لتتم المراجعة والتسجيل بدفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية ، والترحيل إلى أستاذ مساعد الحسابات الجارية .

وفى نهاية اليوم يرسل دفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية مرفقا به المستندات بعد المراجعة إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى اليومية المركزية ويتم إجراء القيد التالى بإجمالى قيمة التحويلات خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الفروع ←ــــــ طالب التحويل

×× حـ/ البنوك المحلية ←ــــــ طالب التحويل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←ــــــ حساب المستفيد

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ←ــــــ حساب المستفيد

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

عمليات الفوائد والمصروفات :

عادة وفى معظم البنوك لا يتم حساب فوائد لصالح العملاء على أرصدة حساباتهم الجارية الدائنة ، وإن كان هناك بعض البنوك التى تقوم باحتساب هذا النوع من الفوائد لصالح العملاء فى حالة إذا لم تقل أرصدة حساباتهم الجارية الدائنة عن حد معين خلال الشهر . وعلى عكس ما سبق ، وفى جميع الأحوال تقوم البنوك باحتساب فوائد لصالحها على أرصدة الحسابات الجارية المدينة فى نهاية كل شهر ومهما كنت قيمة تلك الأرصدة .كما تتقاضى كل البنوك مصروفات وعمولات مقابل فتح الحسابات الجارية للعملاء .وتتلخص الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للفوائد والمصروفات فى الآتى :

أولا : الفوائد المدينة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة :

وهى الفوائد التى تدفعها البنوك لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة بشروط محددة كالاحتفاظ برصيد معين بشكل دائم ، كما تدفع هذه الفوائد على أرصدة حسابات الجمعيات والهيئات التى لا تهدف للربح كالنوادى والجمعيات التعاونية والمستشفيات والنقابات المهنية ....إلى آخره. وتعتبر هذه الفوائد بندا من بنود المصروفات بالبنك .وتحتسب الفوائد المدينة شهريا لتحديد إجمالي المصروفات الشهرية للبنك ولكنها لا تضاف إلى حسابات العملاء شهريا وإنما ترحل لحساب وسيط هو حساب الفوائد المستحقة بموجب إشعارات خصم وإضافة داخلية . وفى نهاية كل فترة يحددها البنك تضاف قيمة الفوائد لأرصدة الحسابات الجارية الدائنة للعملاء . وتكون القيود المركزية كما يلى :

* عند استحقاق الفوائد المدينة شهريا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الفوائد المدينة (الحسابات الجارية الدائنة)

×× إلى حـ/ الفوائد المستحقة (الحسابات الجارية الدائنة)

* تضاف قيمة الفوائد للحسابات الجارية الدائنة للعملاء فى نهاية كل فترة (ربع سنوية ، نصف سنوية ، سنوية) بموجب إشعارات الإضافة ، وكذلك تخصم قيمة الفوائد من حساب الفوائد المستحقة بموجب إشعارات خصم داخلية، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (الحسابات الجارية الدائنة)

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

* فى نهاية العام يتم إقفال حساب الفوائد المدينة فى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ الفوائد المدينة (الحسابات الجارية الدائنة)

ثانياً : الفوائد الدائنة على أرصدة الحسابات الجارية المدينة :

هى الفوائد التى تحصل عليها البنوك من أصحاب الحسابات الجارية المدينة سواء كانت بضمانات أو بدون ضمانات بنسبة محددة يتفق عليها فى العقد المبرم بين البنك والعميل ، وتعتبر هذه الفوائد إيرادات للبنك ترحل للجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر .وتحتسب هذه الفوائد على أساس أرصدة الحسابات الجارية المدينة اليومية ومعدل الفائدة لاستخراج النمر حسب عدد أيام كل رصيد مدين ، وبقسمة إجمالى النمر الشهرية على القاسم طبقا لمعدل الفائدة المتفق عليه تنتج قيمة الفوائد الشهرية . وتتبع نفس إجراءات الدورة المستندية للفوائد المدينة لمعالجة الفوائد الدائنة محاسبيا ، مع مراعاة أن الوحدة المحاسبية بقسم الحسابات الجارية تقوم بإعداد إشعار خصم بقيمة الفوائد الشهرية يتم الخصم بموجبه من حسابات العملاء المدينة شهريا فى هذه الحالة بدلا من إعداد إشعار إضافة فى حالة الفوائد المدينة ، كما يتم إعداد إشعار إضافة داخلى للتسجيل بموجبه فى حساب الفوائد الدائنة .

وتكون القيود المركزية كما يلى :

×× من حـ/الحسابات الجارية المدينة(بضمان ....)

×× إلى حـ/ الفوائد الدائنة

* فى نهاية العام يتم أقفال حساب الفوائد الدائنة فى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد الدائنة

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

المصروفات والعمولات :

يتقاضى البنك من أصحاب الحسابات الجارية المدينة الدائنة عمولات مقابل فتح الحساب ، وكذلك مصروفات مقابل إدارة حساباتهم الجارية مثل مصروفات كشوف الحساب ودفاتر الشيكات ....إلى آخره . وتحتسب هذه المصروفات شهريا وتخصم من الحسابات الجارية للعملاء بموجب إشعارات خصم . وتعتبر هذه الفوائد والمصروفات إيرادا للبنك يرحل للجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر . وتتبع نفس إلاجراءات للفوائد الدائنة لمعالجة المصروفات والعمولات محاسبيا ، ويكون القيدالمركزى بدفتر اليومية العامة كالآتى:

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....)

×× حـ/ مصروفات الحسابات الجارية (حسب نوعها)

حالة تطبيقية رقم (١) : فى يوم ٢٠١٧/١/١٢ كان رصيد الحسابات الجارية الدائنة لدى بنك القاهرة فرع المعادى ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، ورصيد الحسابات الجارية المدينة ٤٢٠٠٠٠ جنيه ، وفيما يلى العمليات التى تمت بقسم الحسابات الجارية فى ذلك اليوم :-

١ – بلغت إيداعات العملاء النقدية ٥٠٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠٠ جنيه بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، والباقى بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية).

٢ – بلغت مسحوبات العملاء النقدية ٣٥٠٠٠ جنيه نصفها بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، والباقى بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية).

٣ – بلغت إيداعات عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) ٦٠٠٠٠ جنيه بشيكات منها ٢٠٠٠٠ جنيه شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بنفس الفرع والباقى شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بفرع مدينة نصر لنفس البنك التجارى .

٤ – نفذ البنك أوامر تحويل بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة منها ٣٠٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) بنفس الفرع ، ٢٥٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة لفرع مدينة نصر،والباقى لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة ببنوك محلية أخرى .

٥ – تلقى البنك تحويلات لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء بنوك محلية أخرى .

٦ – حملت الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بمصروفات ٨٠٠٠ جنيه ، والحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) بمصروفات ٧٠٠٠ جنيه ، وفوائد ٢٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب :- ١ – إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

٢ – تصوير حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ، وحـ/ الحسابات الجارية المدينة .

<u>الحل</u>

منه	له	بيان
٥٠٠٠٠		(١) من حـ/ الحزينة
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
		(إيداعات العملاء النقدية)
		(٢) من مذكورين
١٧٥٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٧٥٠٠		حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
	٣٥٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(مسحوبات العملاء النقدية)

منه	له	البيان
		(٣) من مذكورين
٢٠٠٠٠		ح/ الحسابات الجارية الدائنة
٤٠٠٠٠		ح/ فرع مدينة نصر
	٦٠٠٠٠	إلى ح/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)
		(إيداعات العملاء بشيكات)
٨٠٠٠٠		(٤) من ح/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	ح/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)
	٢٥٠٠٠	ح/ فرع مدينة نصر
	٢٥٠٠٠	ح/ البنوك المحلية
		(تنفيذ تحويلات لصالح العملاء)
٤٠٠٠٠		(٥) من ح/ البنوك المحلية
	٤٠٠٠٠	إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة
		(إضافة التحويلات الواردة لصالح العملاء)
٢٩٠٠٠		من ح/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)
		إلى مذكورين
	٧٠٠٠	ح/ فوائد دائنة
	٢٢٠٠٠	ح/ مصروفات الحسابات الجارية المدينة
		(إثبات المصروفات والفوائد المتعلقة بالحسابات المدينة)
٨٠٠٠		(٦) من ح/الحسابات الجارية الدائنة
	٨٠٠٠	إلى ح/ مصروفات الحسابات الجارية الدائنة
		(تحميل الحسابات الجارية الدائنة بالمصروفات)

٢ – تصوير ح/ الحسابات الجارية بدفتر الأستاذ :

منه ح/ الحسابات الجارية الدائنة له

منه	البيان	له	البيان
١٧٥٠٠	إلى ح/ الخزينة	٥٠٠٠٠٠	رصيد
٢٠٠٠٠	إلى ح/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)	٣٠٠٠٠	من ح/ الحزينة
٨٠٠٠٠	إلى مذكورين	٤٠٠٠٠	من ح/ البنوك المحلية
٨٠٠٠	إلى ح/ مصروفات الحسابات الجارية الدائنة		
٤٤٤٥٠٠	رصيد		
٥٧٠٠٠٠		٥٧٠٠٠٠	

منه ح/ الحسابات الجارية المدينة له

منه	البيان	له	البيان
٤٢٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٠٠	من ح/ الحزينة
١٧٥٠٠	إلى ح/ الخزينة	٦٠٠٠٠	من مذكورين
٢٩٠٠٠	إلى مذكورين	٣٠٠٠٠	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة
		٣٥٦٥٠٠	رصيد
٤٦٦٥٠٠		٤٦٦٥٠٠	

حالة تطبيقية رقم (٢) : فيما يلى حركة الحساب الجارى المدين للعميل حسن حسنى لدى أحد البنوك التجارية عن شهر نوفمبر ٢٠١٦ :

١ – كانت مسحوباته خلال الشهر ٦٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/٢ ، ٣٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١٠ ، ٧٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١٥ ، ٣٥٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١٨

٢ – كانت إيداعاته خلال الشهر ٢٠٠٠ جنيه نقدا فى ١١/٤ ، ٤٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١١ ، ٢٥٠٠ جنيه نقدا فى ١١/١٦ ، ٣٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/٢٨.

فإذا علمت أن شروط التعاقد بين البنك والعميل كانت تقضى باحتساب معدل فائدة ٨% سنويا عمولة ١% ، كما تحتسب الفائدة على المبالغ المسحوبة فى يوم السحب (حق نفس اليوم) والمبالغ المودعة فى اليوم التالى من الإيداع (حق اليوم التالى) .

المطلوب : تصوير بطاقة العميل حسن حسنى فى ٢٠١٦/١١/٣٠ .

الحل

حـ/ العميل حسن حسنى فى ٢٠١٦/١١/٣٠

التاريخ	بيان	الحركة		الرصيد		تاريخ الاستحقاق	عدد الأيام	الأعداد
		منه	له	منه	له			
١١/٢	سحب	٦٠٠٠		٦٠٠٠		١١/٢	٣	١٨٠٠٠
١١/٤	إيداع		٢٠٠٠	٤٠٠٠		١١/٥	٥	٢٠٠٠٠
١١/١٠	سحب	٣٠٠٠		٧٠٠٠		١١/١٠	٢	١٤٠٠٠
١١/١١	إيداع		٤٠٠٠	٣٠٠٠		١١/١٢	٣	٩٠٠٠
١١/١٥	سحب	٧٠٠٠		١٠٠٠٠		١١/١٥	٢	٢٠٠٠٠
١١/١٦	إيداع		٢٥٠٠	٧٥٠٠		١١/١٧	١	٧٥٠٠
١١/١٨	سحب	٣٥٠٠		١١٠٠٠		١١/١٨	١١	١٢١٠٠٠
١١/٢٨	إيداع		٣٠٠٠	٨٠٠٠		١١/٢٩	١	٨٠٠٠
مجموع الأعداد								١٩٢٥٠٠
الفائدة		٤٢.٨		٨٠٤٢.٨				
العمولة		٥.٣٥		٨٠٤٨.١٥				

ملاحظات على الحل :

الفائدة = مجموع الأعداد × معدل الفائدة × (١ ÷ ٣٦٠)

= ١٩٢٥٠٠ × ٨% × (١ ÷٣٦٠) = ٤٢.٨ جنيه .

العمولة = مبلغ الفائدة x (معدل العمولة ÷ معدل الفائدة)

=٣٥.٥٥ × (١ ÷ ٨) =٥.٣٥ جنيه .

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الودائع والتوفير

الودائع هى الأموال التى يتم إيداعها فى البنوك والتى يحدد لها تاريخ استرداد معين عند إيداعها ولا يجوز للمودع سحبها قبل هذا التاريخ ، كما يحدد لها معدل فائدة حسب فترة الإيداع ، وقد يزيد معدل الفائدة بزيادة فترة الإيداع . ولا يجوز للمودع سحب الوديعة إلا فى نهاية المدة المتفق عليها ، ولكن يجوز للمودعين الاقتراض من البنك بضمان ودائعهم . وتعتبر الودائع من المصادر الهامة لتمويل العمليات المصرفية نظرا لاستقرارها مما يساعد البنك على إعداد خطته المتعلقة بالإقراض والتسليف . وتصنف الودائع حسب مدة بقائها بالمصرف إلى الأنواع التالية :

* **الودائع تحت الطلب** : وهى حسابات يفتحها العملاء لدى البنك بهدف تلبية احتياجات أعمالهم من إيداعات وسحب ومقاصة ، ويتم الإيداع والسحب منها بحرية تامة ، ولا تدفع البنوك غالبا عنها فائدة على أرصدة هذه الحسابات ، ويطلق على هذه الودائع فى العرف المصرفي الحسابات الجارية . وقد سبق لنا تناولها بالتفصيل فى الفصل السابق .
* **الودائع لآجل** : وهى المبالغ التى يودعها العملاء لدى البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية فى حساب خاص لآجال مختلفة (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) وقد تزيد مدتها عن سنة حسب الاتفاق مع العميل ، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الإيداع ، ولا يجوز سحب هذه الودائع إلا عند استحقاقها وإلا سقط حق المودع فى الحصول على الفائدة.
* **الودائع بإخطار** : وهى المبالغ التى يودعها العملاء لدى البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية فى حساب خاص ، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الإيداع ، ولا يجوز سحب هذه الودائع كلها أو جزء مها إلا بعد إخطار البنك بمدة معينة متفق عليها كأن تكون أسبوعا أو شهر ... إلى آخره ، على أن يستمر الإيداع واحتساب الفوائد طالما لم يصل البنك إطار من العميل بسحب الوديعة أو جزء منها . ويجوز للبنك الموافقة على سحب الوديعة أو جزء منها فى أي وقت مع إسقاط الفائدة عن المبالغ المسحوبة عن المدة المتفق عليها ، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع معدلات فائدة على ودائعهم تقارب معدلات الفائدة على الودائع لآجل .
* **ودائع التوفير** : وهى المبالغ التى يودعها صغار المودعين لدى البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية فى حساب خاص ، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الإيداع . ويهدف هذا النوع إلى تنمية عادة الادخار المصرفى لدى هولاء المودعين ، فضلا عن تجميع مدخراتهم ووضعها فى خدمة الاقتصاد القومى . ويحدد عادة حد أدنى وحد أعلى لمبالغ ودائع التوفير ، وكذلك عدم احتساب فوائد على المبالغ التى تودع خلال الشهر إلا ابتداء من أول الشهر التالى، واحتساب الفائدة على اقل رصيد للمودع خلال الشهر . ويقوم المصرف بتسليم دفتر توفير لكل

مودع على غرار صناديق التوفير فى هيئات البريد ، على أن يتم تسجيل عمليات الإيداع فى الدفتر وما يستحق عنها من فوائد وكذلك المبالغ التى يقوم المودع بسحبها .

* **شهادات الإيداع :** وهى شهادات تعطى للمودع مقابل المبالغ التى يودعها لآجال محددة، وتتميز هذه الشهادات بمعدلات فائدة مرتفعة ، وتكفل للمودع دخلا ثابتا فى تاريخ الاستحقاق فضلا عن الجوائز الدورية التى قد يحصل عليها المودع ، بالإضافة إلى تمتعها بالسيولة وإمكانية استرداد قيمتها فى أي وقت .

ويتولى قسم الودائع والتوفير عمليات فتح حسابات الودائع وقبول الودائع فى هذه الحسابات نقدا أو بشيكات أو تحويلات من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء ، واحتساب الفوائد على أرصدة الودائع ، وتنفيذ عمليات السحب أو تجديد أو إقفال حسابات هذه الودائع، والقيام بالأعمال المترتبة على هذه الودائع .

المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لآجل والودائع بإخطار سابق :

أولا : عمليات الإيداع :

يتم فتح حسابات الودائع عن طريق الإيداع النقدى أو الإيداع بشيكات أو التحويل من الحسابات الجارية للعملاء .وفى الغالب لا تختلف الدورة المستندية كثيرا لعمليات إيداع الودائع بالشيكات أو التحويل من الحسابات الجارية للعملاء. ونتناول فيما يلى المعالجة المحاسبية لحسابات الودائع.

أ – الإيداع النقدى :

تكون القيود المركزية كما يلى :

×× من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/ الودائع لآجل

×× حـ/ الودائع بإخطار

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ب – التحويل من الحسابات الجارية للعملاء :

قد يقوم العملاء بفتح حسابات ودائع لآجل أو بإخطار سابق بموجب تحويل من حسابه الجارى لدى البنك أو أحد فرعه ، فى هذه الحالة يجب أن يمر طلب التحويل وصور قسائم الإيداع على قسم الحسابات الجارية لتعديل أرصدتهم فى بطاقاتهم بوحدة مراكز العملاء ، وكذلك الوحدة المحاسبية بقسم الحسابات الجارية للتسجيل بدفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية،

والترحيل إلى أستاذ مساعد الحسابات الجارية . ثم تتبع نفس الخطوات المتبعة فى حالة الإيداع النقدى . وتكون القيود المركزية كما يلى :

من مذكورين

×× ح/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ عملاء لهم حسابات جارية

×× ح/ الفروع ⟵ عملاء لهم حسابات فى فروع أخرى

×× ح/ مودعى شيكات للتحصيل ⟵ عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك محلية أخرى

إلى مذكورين

×× ح/ ودائع لآجل

×× ح/ ودائع بإخطار سابق

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ج – الإيداع بشيكات :

قد يقوم العملاء بفتح حسابات ودائع لآجل أو بإخطار سابق بموجب شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس البنك فى هذه الحالة يجب أن تمر الشيكات وإشعارات الإضافة وصور قسائم الإيداع على قسم الحسابات الجارية للتسجيل فى السجلات ذات الصلة . كما قد تكون الشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات فى فروع أخرى وفى هذه الحالة ترسل حوافظ إيداع شيكات للتحصيل والشيكات إلى الفروع وترسل صورة منها إلى قسم الودائع . أما الشيكات المسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك محلية أخري فانه يتم تحصيلها عن طريق قسم المقاصة وبعد التأكد من تحصيلها يتم تسجيلها فى الدفاتر . وتكون القيود المركزية كما يلى :

من مذكورين

×× ح/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ عملاء لهم حسابات جارية بالبنك

×× ح/ الفروع ⟵ عملاء لهم حسابات فى فروع أخرى

×× ح/ مودعى شيكات للتحصيل ⟵ عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك محلية أخري

إلى مذكورين

×× ح/ ودائع لآجل

×× ح/ ودائع بإخطار سابق

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا : عمليات الفوائد على الودائع

لا تختلف المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لآجل ثابت أو بإخطار سابق عنها فى حالة الحسابات الجارية الدائنة ، وتكون القيود بدفتر اليومية المركزية على النحو التالى :

* تحسب الفوائد على الودائع لآجل ثابت أو بإخطار سابق فى نهاية كل شهر نظرا لأثرها على حساب الأرباح والخسائر الذى يعده البنك شهريا وعند استحقاق الفوائد على الودائع ، يجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية :

×× من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لآجل أو بإخطار)

×× إلى حـ / الفوائد المستحقة(ودائع لآجل أو بإخطار)

ويتم إقفال حساب الفوائد المدينة (ودائع لآجل أو بإخطار) فى حساب الأرباح والخسائر بينما يظهر حساب الفوائد المستحقة(ودائع لآجل أو بإخطار) بقائمة المركز المالى .

* يتم إضافة قيمة الفوائد فى نهاية أجل الوديعة أو فى نهاية فترة محددة (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) إلى الحسابات الجارية الدائنة أو إلى حساب الودائع لآجل أو الودائع بإخطار سابق حسب الاتفاق المبرم بين البنك والعميل ، ويجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل أو بإخطار)

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← إضافة الفوائد للحساب الجارى

×× حـ/الودائع لآجل ← إضافة الفوائد لحساب الودائع لآجل

×× حـ/الودائع بإخطار سابق ← إضافة الفوائد لحساب الودائع بإخطار سابق

أما فى حالة صرف الفوائد نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل أو بإخطار)

×× إلى حـ/ الخزينة

ثالثا : استحقاق الوديعة

قد يطلب العميل فى نهاية أجل الوديعة تجديدها لمدة أخرى ، وقد يطلب استرداد قيمتها نقدا وقد يطلب إضافة قيمتها إلى حسابه الجارى الدائن . وفى حالة استرداد الوديعة سواء بإضافة قيمتها إلى الحساب الجارى أو سحبها نقدا فإنه يتم تسجيل عملية الاسترداد بدفتر قسم الودائع ودفاتر قسم الحسابات الجارية (فى حالة إضافة قيمتها لحساب العميل الجارى) أو دفتر قسم الخزينة (فى حالة سحب قيمتها نقدا) . ويجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية وبعد ذلك يتم ترحيله إلى دفتر الأستاذ العام:

من مذكورين

×× حـ/ ودائع لآجل

×× حـ/ ودائع بإخطار سابق

×× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة ←في حالة إضافة قيمتها لحساب العميل الجارى

أو×× إلى حـ/ الخزينة ← فى حالة سحب قيمتها نقدا

المعالجة المحاسبية لعمليات دفتر التوفير :

تتشابه عمليات ودائع التوفير مع عمليات قسم الحسابات الجارية (الإيداع والسحب والفوائد) ،ومن ثم تتشابه الإجراءات المستندية لكل من هذه العمليات مع الإجراءات المستندية لقسم الحسابات الجارية فيما عدا ضرورة تقديم دفتر التوفير فى حالتى السحب والإيداع واحتساب الفوائد بالإضافة إلى أن السحب من حسابات التوفير يتم بموجب أمر دفع وليس باستخدام الشيكات . وبالتالى تسجل عمليات ودائع التوفير فى دفاتر قسم الخزينة بالإضافة إلى دفاتر قسم الودائع وفى نهاية كل يوم عمل ترسل دفاتر اليومية المساعدة لقسم الخزينة وقسم الودائع مرفقا بها المستندات بعد المراجعة إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى اليومية وتكون القيود المركزية كما يلى :

أ – عمليات الإيداع النقدى :

×× من حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ ودائع التوفير

ب – عمليات السحب النقدى :

×× من حـ/ ودائع التوفير

×× إلى حـ/ الخزينة

ج – عمليات الفوائد :

تحسب الفوائد على ودائع التوفير فى نهاية كل شهر نظرا لأثرها على حساب الأرباح والخسائر الذى يعده البنك شهريا وعند استحقاق الفوائد على ودائع التوفير يجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية :

×× من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع التوفير)

××إلى حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

ويتم إقفال حساب الفوائد المدينة (ودائع التوفير) فى حساب الأرباح والخسائر بينما يظهر حساب الفوائد المستحقة(ودائع التوفير) بقائمة المركز المالى .

فى حالة إضافة قيمة الفوائد لحساب العميل الجارى الدائن يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

××إلى حـ/ ودائع التوفير

أما فى حالة صرف قيمة الفوائد نقد أو إضافتها لحساب الوديعة يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

×× إلى حـ/ ودائع التوفير ← إضافة الفوائد للحساب الوديعة

أو×× إلى حـ/ الخزينة ← صرف الفوائد نقدا

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الودائع والتوفير ببنك مصر فرع المعادى فى ٢٠١٧/١/٤ ، علما بأن أرصدة حسابات الودائع فى بداية اليوم كانت على النحو التالى : حـ/ الودائع لآجل ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، حـ/ الودائع بإخطار ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، حـ/ ودائع التوفير ١٢٠٠٠٠ جنيه .

١ – إجمالى الإيداعات ٣٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل بشيكات على عملاء بنوك محلية أخرى ، ٨٠٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار نقدا ، ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير نقدا ، والباقى تحويلات من الحسابات الجارية إلى الودائع لآجل .

٢ – إجمالى المسحوبات ١٤٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٤٥٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ٥٥٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار ، ٤٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل .

٣ – إجمالى الفوائد ٢٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٨٠٠٠ جنيه فوائد على الودائع لآجل سحبت نقدا ، ٧٠٠٠ جنيه فوائد الودائع بإخطار حولت إلى الحسابات الجارية ، ٥٠٠٠ جنيه على ودائع التوفير أضيفت إلى الودائع ذاتها .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
		من مذكورين (١)
٦٠٠٠٠		حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
١٠٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٤٠٠٠٠		حـ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	١٦٠٠٠٠	حـ/ ودائع لآجل
	٨٠٠٠٠	حـ/ ودائع بإخطار
	٦٠٠٠٠	حـ/ ودائع توفير
		(إيداعات نقدا وبشيكات وتحويلات)
		من مذكورين (٢)
٤٥٠٠٠		حـ/ ودائع توفير
٥٥٠٠٠		حـ/ ودائع بإخطار
٤٠٠٠٠		حـ/ ودائع لآجل
	١٤٠٠٠٠	إلى حـ / الخزينة
		(مسحوبات نقدية)

٨٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع لآجل) إلى حـ / الخزينة (فوائد ودائع لآجل صرفت نقدا) ٣
	٨٠٠٠	
٧٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع بإخطار) إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة (إضافة الفوائد للحسابات الجارية الدائنة)
	٧٠٠٠	
٥٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع توفير) إلى حـ/ ودائع توفير (إضافة الفوائد لودائع التوفير)
	٥٠٠٠	

الفصل الرابع

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم المقاصة

من بين الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه خدمة تحصيل الشيكات المسحوبة لصالحهم والمسحوبة على عملاء بنوك أخرى . كما يرد للبنك شيكات مسحوبة على عملائه لصالح عملاء بنوك أخرى . ويتولى قسم المقاصة فى البنك بتسوية هذا النوع من العمليات المصرفية عن طريق عمليات المقاصة التى تحدث بين البنك والبنوك الأخرى .

غرفة المقاصة :

لتلافى الانتقال الفعلى للأموال وتوفيرا للوقت والجهد والنفقات التى تترتب على تحصيل كل بنك لحقوق عملائه تجاه عملاء البنوك الأخرى عن طريق التحصيل النقدى لها ونقل الأموال المحصلة من بنك إلى آخر ، فقد نشأت فكرة المقاصة بين مديونية كل بنك ودائنيه تجاه البنوك الأخرى وذلك عن طريق غرفة للمقاصة .

وغرفة للمقاصة مقرها البنك المركزى وتشترك فيها كافة البنوك ، ويلتقى فيه مندوبو البنوك الأعضاء فى غرفة المقاصة فى مواعيد محددة كل يوم عمل لتبادل الشيكات المسحوبة على كل منها وتسوية صافى الأرصدة الناتجة عن عمليات المبادلة وذلك بأشراف مراقب غرفة المقاصة . وتعقد غرفة المقاصة المصرية ثلاث جلسات يومية تخصص الأولى والثانية منها لتبادل الشيكات المقدمة من العملاء للتحصيل بينما تخصص الثالثة لتبادل الشيكات المرفوضة من تلك المقدمة للتحصيل فى نفس اليوم .

وهكذا فان غرفة المقاصة تعمل على تبادل وانتقال الأموال حسابيا بين البنوك المختلفة بسرعة ودقة ودون حاجة إلى مراجعة العديد من البنوك بفروعه المختلفة لصرف الشيكات المسحوبة عليها . وهذا يؤدى إلى تجنب البنوك مشاكل المراجعة والصرف والقبض والنقل وما يترتب عليها من مضيعة للوقت والجهد وزيادة احتمالات التعرض للمخاطر المختلفة مثل الاختلاس والسرقة .

وظائف قسم المقاصة :

يتولى قسم المقاصة بالبنك التجارى القيام بالوظائف التالية :

١ – استلام الشيكات المسحوبة على عملاء البنوك الأخرى وفروعها العاملة داخل البلاد ، وفرز وترتيب هذه الشيكات فى مجموعات تحتوى كل مجموعة على الشيكات المسحوبة على بنك معين.

٢ – إعداد حافظة بالشيكات المسحوبة على كل بنك على حدة وموضحا بها رقم الشيك ومبلغه، وإعداد حافظة إضافية إجمالية تشمل كل حوافظ الإضافة ويوضح بها عدد الشيكات المسحوبة على كل بنك والقيمة الإجمالية لها .

٣ – استلام حوافظ الخصم مرفقا بها الشيكات المسحوبة على كل بنك من عملاء البنوك الأخرى.

تنظيم المستندات والإشعارات اللازمة لإجراء القيود المحاسبية بالدفاتر .

المعالجة المحاسبية لعمليات الإيداع بشيكات مسحوبة على بنوك محلية أخرى:

تكون المعالجة المحاسبية فى دفتر اليومية المركزية لكل من البنك التجارى المشارك فى غرفة المقاصة وغرفة المقاصة والبنك المركزى كما يلى :

أولا : دفتر اليومية العامة فى البنك التجارى :

تقوم البنوك التجارية باتباع أحد أسلوبين لمعالجة الشيكات الواردة من عملاء البنك للتحصيل والمسحوبة على عملاء البنوك الأخرى المشتركة فى غرفة المقاصة هما :

أ – إضافة قيمة الشيكات مباشرة لحسابات العملاء الجارية دون انتظار نتيجة المقاصة إذا كانت درجة الثقة فيهم عالية ، وفى هذه الحالة تتم المعالجة على النحو التالى :

* عند استلام الشيكات من العملاء للتحصيل يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة تحصيل الشيكات

* فى حالة رفض بعض الشيكات بموجب إخطار غرفة المقاصة يجرى القيد التالى :

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

××إلى حـ/ غرفة المقاصة

* إثبات التسويات التى تمت بين حسابات البنك والبنوك الأخرى فى غرفة المقاصة لدى البنك المركزى ، حيث تتم هذه التسويات عن طريق أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزى ، بأحد القيدين التاليين :

١ – إذا كانت نتيجة المقاصة فى صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة الدائنية عن المديونية) ، فان البنك المركزى يصدر إشعار إضافة بالقيمة الصافية ، ويتم إضافة القيمة الصافية لرصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

××من حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ غرفة المقاصة

٢ – إذا كانت نتيجة المقاصة فى غير صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة المديونية عن الدائنية) ، فان البنك المركزى يصدر إشعار صم بالقيمة الصافية ، ويتم خصم القيمة الصافية من رصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ البنك المركزى

ب– انتظار نتيجة المقاصة ، وفى هذه الحالة تتم المعالجة على النحو التالى :

* عند استلام الشيكات من العملاء للتحصيل يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ/ شيكات للتحصيل

×× إلى حـ/ مودعى شيكات للتحصيل

* عند إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة للتحصيل يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ شيكات للتحصيل

* عند استلام إخطار غرفة المقاصة بقبول الشيكات يتم إضافة قيمتها لحسابات العملاء الجارية بموجب القيد التالى :

×× من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل

إلى مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة تحصيل الشيكات

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الشيكات المرفوضة بموجب إخطار غرفة المقاصة بموجب القيد التالى :

×× من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل

×× إلى حـ/ شيكات للتحصيل

* إثبات التسويات التى تمت بين حسابات البنك والبنوك الأخرى فى غرفة المقاصة لدى البنك المركزى ، حيث تتم هذه التسويات عن طريق أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزى ، بأحد القيدين التاليين :

١ – إذا كانت نتيجة المقاصة فى صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة الدائنية عن المديونية) فان البنك المركزى يصدر إشعار إضافة بالقيمة الصافية ، ويتم إضافة القيمة الصافية لرصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

××من حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ غرفة المقاصة

٢- إذا كانت نتيجة المقاصة فى غير صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة المديونية عن الدائنية) ، فان البنك المركزى يصدر إشعار صم بالقيمة الصافية ، ويتم خصم القيمة الصافية من رصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ البنك المركزى

ثانيا : دفتر اليومية العامة فى البنك المركزى :

يقوم البنك المركزى بالإضافة إلى البنوك الدائنة التى تكون نتيجة المقاصة فى صالحها وبالخصم من البنوك المدينة التى تكون نتيجة المقاصة فى غير صالحها وذلك من حساباتهم الجارية طرف البنك المركزى ، بالقيود التالية :

أ – إثبات المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة طرف البنوك الأخرى بالقيد التالى :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

إلى مذكورين

×× حـ / البنك ....

×× حـ / البنك ....

ب – إثبات المبالغ المستحقة على البنوك المدينة لصالح البنوك الأخرى بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك ....

×× حـ / البنك ....

×× حـ / البنك ....

×× إلى حـ/ غرفة المقاصة

ويجب أن تستحق المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة مع المبالغ المستحقة للبنوك المدينة .

ثالثا : دفتر اليومية العامة فى بغرفة المقاصة:

تقوم غرفة المقاصة فى نهاية كل يوم بإثبات نتيجة المقاصة النهائية وتسوية حسابات البنوك الدائنة والمدينة بالقيود التالية :

* إثبات دائنية ومديونية البنوك من واقع مراكزهم الصافية فى نهاية كل يوم ، بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك .... ← البنوك المدينة

×× حـ / البنك ....

إلى مذكورين

×× حـ / البنك .... ← البنوك الدائنة

×× حـ / البنك ....

* إثبات خصم مديونية البنوك المدينة من حساباتهم الجارية لدى البنك المركزى بالقيد التالى :

×× من حـ / البنك المركزى

إلى مذكورين

×× حـ / البنك ....

××حـ / البنك ....

* إثبات إضافة دائنية البنوك الدائنة إلى حساباتهم الجارية لدى البنك المركزى بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك (د)

×× حـ / البنك (هـ)

×× إلى حـ / البنك المركزى

المعالجة المحاسبية لعمليات السحب بشيكات مسحوبة على عملاء البنك لصالح عملاء بنوك محلية أخرى أعضاء بغرفة المقاصة :

قد ترد للبنك شيكات للتحصيل والتى تكون مسحوبة على عملاء البنك لصالح عملاء بنوك محلية أخرى وهذه البنوك أعضاء فى غرفة المقاصة. ويجرى القيد المركزى التالى :

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

××إلى حـ/ غرفة المقاصة

حالة تطبيقية : كانت مراكز البنوك المشاركة فى جلسة المقاصة الأولى بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٨ كما يلى :

١ – قدم البنك (أ) شيكات مسحوبة على البنك (ب) بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه، والبنك (ج) بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.

٢ – قدم البنك (ب) شيكات مسحوبة على البنك (أ) بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ج) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه.

٣ – قدم البنك (ج) شيكات مسحوبة على البنك (أ) بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ب) بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه.

٤ – قدم البنك (د) شيكات مسحوبة على البنك (ا) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ب)بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ج) بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ جنيه ٨٠٠٠٠.

٥ – قدم البنك (هـ) شيكات مسحوبة على البنك (ا) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه والبنك (ب) بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ج) بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه .

فإذا علمت أن نتيجة المقاصة بين البنوك المشاركة فى جلسة المقاصة أسفرت عن قبول جميع الشيكات المقدمة للتحصيل فيما عدا الشيكات المقدمة للتحصيل عن طريق البنك (أ) والمسحوبة على البنك (هـ) رفض منها شيكات بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه لأسباب مختلفة .

المطلوب : ١ – تصوير كشف المقاصة النهائى للبنوك المشاركة .

٢ – إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر اليومية المركزية فى كل من البنك (أ) والبنك (د) .

٣ – إجراء قيود اليومية المركزية فى دفاتر غرفة المقاصة .

٤ – إجراء قيود اليومية المركزية فى دفاتر البنك المركزى .

الحل

١ – تصوير كشف حركة المقاصة النهائى للبنوك المشاركة .

أ – لإعداد كشف حركة المقاصة النهائى يجب إعداد كشف تفريغ لحصر المبالغ المستحقة لكل بنك وأيضا المبالغ المستحقة عليه :

البنوك	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	الإضافة
(أ)	-	٣٢٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٦٠٠٠
(ب)	١٦٠٠٠٠	-	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٦٠٠٠	٢٨٨٠٠٠
(ج)	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠	-	٥٦٠٠٠	٩٦٠٠٠	٣٢٨٠٠٠
(د)	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠	-	٨٠٠٠٠	٢٩٦٠٠٠
(هـ)	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	-	٣٦٠٠٠٠
الخصم	٤٠٠٠٠٠	٣٦٨٠٠٠	٣٧٦٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	٢٦٦٠٠٠	١٦١٨٠٠٠

ملاحظة : استبعد ١٦٠٠٠ جنيه قيمة الشيكات التى رفضها البنك (هـ) والمسحوبة عليه لصالح البنك

ب – وبناء على كشف التفريغ السابق يمكن أعداد كشف حركة المقاصة النهائى كما يلى:

إضافة		اسم البنك	خصم	
عدد الشيكات	المبلغ		عدد الشيكات	المبلغ
_	٣٤٦٠٠٠	(أ)	_	٤٠٠٠٠٠
_	٢٨٨٠٠٠	(ب)	_	٣٦٨٠٠٠
_	٣٢٨٠٠٠	(ج)	_	٣٧٦٠٠٠
_	٢٩٦٠٠٠	(د)	_	٢٠٨٠٠٠
_	٣٦٠٠٠٠	(هـ)	_	٢٦٦٠٠٠
	١٦١٨٠٠٠			١٦١٨٠٠٠

ج – يتم تحديد المراكز الصافية للبنوك المشركة فى جلسة المقاصة من واقع كشف حركة المقاصة كما يلى :

البنك		الإضافة		الخصم			
(أ)	=	٣٤٦٠٠٠	–	٤٠٠٠٠٠	=	(٥٤٠٠٠)	مدين
(ب)	=	٢٨٨٠٠٠	–	٣٦٨٠٠٠	=	(٨٠٠٠٠)	مدين
(ج)	=	٣٢٨٠٠٠	–	٣٧٦٠٠٠	=	(٤٨٠٠٠)	مدين
(د)	=	٢٩٦٠٠٠	–	٢٠٨٠٠٠	=	٨٨٠٠٠	دائن

(هـ) = ٣٦٠٠٠٠ - ٢٦٦٠٠٠ = ٩٤٠٠٠ دائن

٢ – إجراء قيود اليومية المركزية فى البنوك التجارية .

دفتر اليومية العامة للبنك (أ) :

منه	له	بيان
٣٥٢٠٠٠		من حـ/ شيكات للتحصيل
	٣٥٢٠٠٠	إلى حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
		(إيداع شيكات للتحصيل)
٣٤٦٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٣٤٦٠٠٠	إلى حـ/ شيكات للتحصيل
		(الشيكات المقبولة بغرفة المقاصة)
٤٠٠٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		(خصم قيمة الشيكات المقدمة من البنوك الأخرى)
٥٤٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٥٤٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى
		(سداد المستحق للبنوك الدائنة عن طريق البنك المركزى)
٣٤٦٠٠٠		من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
	٣٤٦٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(إضافة قيمة الشيكات المحصلة لحسابات العملاء)
١٦٠٠٠		من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
	١٦٠٠٠	إلى حـ/ شيكات للتحصيل
		(إثبات الشيكات المرتدة)

دفتر اليومية العامة للبنك (د) :

منه	له	بيان
٢٩٦٠٠٠		من حـ/ شيكات للتحصيل
	٢٩٦٠٠٠	إلى حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
		(إيداع شيكات للتحصيل)
٢٩٦٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٢٩٦٠٠٠	إلى حـ/ شيكات للتحصيل
		(إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة)
٢٠٨٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		(خصم قيمة الشيكات المقدمة من البنوك الأخرى)
٨٨٠٠٠		من حـ/ البنك المركزى
	٨٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		تحصيل المستحق على البنوك المدينة عن طريق البنك المركزى

٢٩٦٠٠٠		من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
	٢٩٦٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(إضافة قيمة الشيكات المحصلة لحسابات العملاء)

٣ – قيود اليومية المركزية فى دفاتر غرفة المقاصة :

منه	له	بيان
		من مذكورين
٥٤٠٠٠		حـ / البنك (أ)
٨٠٠٠٠		حـ / البنك (ب)
٤٨٠٠٠		حـ / البنك (ج)
		إلى مذكورين
	٨٨٠٠٠	حـ / البنك (د)
	٩٤٠٠٠	حـ / البنك (هـ)
		(إثبات نتيجة المقاصة)
١٠٨٠٠٠		من حـ / البنك المركزى
		إلى مذكورين
	٥٤٠٠٠	حـ / البنك (أ)
	٨٠٠٠٠	حـ / البنك (ب)
	٤٨٠٠٠	حـ / البنك (ج)
		(خصم مديونية البنوك المدينة من أرصدتها بالبنك المركزى)
		من مذكورين
٨٨٠٠٠		حـ / البنك (د)
٩٤٠٠٠		حـ / البنك (هـ)
	١٠٨٠٠٠	إلى حـ / البنك المركزى
		(إضافة دائنيه البنوك الدائنة إلى أرصدتها بالبنك المركزى)

٤– قيود اليومية المركزية فى دفاتر البنك المركزى :

منه	له	بيان
١٠٨٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
		إلى مذكورين
	٨٨٠٠٠	حـ / البنك (د)
	٩٤٠٠٠	حـ / البنك (هـ)
		(المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة)
		من مذكورين
٥٤٠٠٠		حـ / البنك (أ)
٨٠٠٠٠		حـ / البنك (ب)
٤٨٠٠٠		حـ / البنك (ج)
	١٠٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		(المبالغ المستحقة على البنوك المدينة)

الفصل الخامس

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق التجارية

يقدم قسم الأوراق التجارية الخدمات المصرفية للعملاء والتى تتعلق بالتعامل فى الكمبيالات أو السندات الأذنيه . والكمبيالة يقصد بها تعهد كتابى من المسحوب عليه إلى الساحب بان يدفع له أو لآمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغ محدد فى تاريخ معين أو قابل للتعيين .أما السند الاذنى فهو تعهد كتابى من مسحوب عليه بان يدفع للساحب أو لأمره مبلغ محدد عند الطلب أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين . وقد جرى العرف التجارى على استخدام لفظ الكمبيالة للتعبير عن الأوراق التجارية سواء كانت كمبيالة أو سند أذنى ، وسوف نستخدم لفظ الكمبيالات للتعبير عن الأوراق التجارية . ويقدم قسم الأوراق التجارية الخدمات المصرفية آلاتية :

- تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء .
- خصم الكمبيالات للعملاء.
- منح القروض والتسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات.

ونعرض فيما يلى كل من هذه العمليات والمعالجة المحاسبية لها :

تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء :

من الخدمات الأساسية التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها القيام بتحصيل الكمبيالات ، وإضافة قيمة الكمبيالات المحصلة للحسابات الجارية للعملاء ، أو صرف قيمنها نقدا من الخزينة . ويتم ذلك مقابل عمولة تحصيل معينة يحصل عليها البنك نظير قيامه بهذه الوظيفة .

وتتم عملية تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء على مرحلتين ، هما :

- إيداع الكمبيالات بالبنك للتحصيل .
- تحصيل الكمبيالات فى ميعاد استحقاقها .

أولا :إيداع الكمبيالات بالبنك للتحصيل :

يتقدم العميل إلى وحدة التعامل مع الجمهور بقسم الأوراق التجارية الكمبيالات المطلوب تحصيلها ، فيقوم الموظف المختص تحرير حافظة إيداع كمبيالات من اصل وصورتين تتضمن بيانات عن اسم العميل ورقم حسابه الجارى ورقم الكمبيالة وتاريخ تحريرها وتاريخ استحقاقها واسم المسحوب علي والمستفيد وعنوان المسحوب عليه ، بالإضافة إلى أي تعليمات أخرى للعميل كتفويض البنك بأجراء البروتستو فى حالة رفض المدين السداد ، وقوم العميل بتظهير الأوراق الكمبيالات المودعة بالبنك بما يفيد إنابة البنك فى التحصيل فى تاريخ الاستحقاق نيابة عن العميل ، ويتولى الموظف المختص مراجعة الأوراق على حافظة الإيداع ثم يوقع على الأصل ويسلمه للعميل كمستند على استلام الأوراق .

* ويجرى القيد النظامى التالى فى نهاية اليوم بجميع قيم الكمبيالات الواردة للبنك سواء احتفظ بها البنك أو أرسلت للفروع أو المراسلين للتحصيل :

×× من حـ / كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

* وعند خصم عمولة ومصاريف التحصيل التى يحصل عليها البنك مقدما عن جميع الكمبيالات الواردة للبنك بموجب إشعارات خصم من الحسابات الجارية ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

×× حـ / عمولة تحصيل كمبيالات

×× حـ / مصاريف البريد

* وعند إرسال الكمبيالات إلى الفروع أو المراسلين للتحصيل يجرى القيد النظامى التالى :

من مذكورين

×× حـ / الفروع

×× حـ / المراسلين

×× إلى حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا : تحصيل الكمبيالات فى ميعاد استحقاقها : تتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

* إثبات تحصيل الكمبيالات نقدا أو خصما من الحسابات الجارية للمسحوب عليهم فى حالة إذا كان لهم حسابات جارية بالبنك ، وإضافة القيمة للحسابات الجارية للساحبين بالقيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

×× أو من حـ / الحسابات الجارية الدائنة(أو المدينة) ← المسحوب عليه

×× إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← الساحب

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المحصلة عن طريق البنك :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

التحصيل عن طريق الفروع والمراسلين :

عندما يتلق البنك إخطار من الفروع أو المراسلين بتحصيل الكمبيالات السابق إرسالها لهم لتحصيلها ، يقوم قسم الكمبيالات بإعداد أشعار خصم على حساب الفروع أو المراسلين وإشعار إضافة لحساب العميل ، وتجرى القيود التالية فى دفاتر البنك :

* عند استلام أخطار الفروع أو المراسلين بتحصيل قيمة الكمبيالات السابق إرسالها لهم لتحصيلها يجرى القيد التالى :

×× حـ / الفروع

×× حـ / المراسلين

×× إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة(أو المدينة)

إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة فعلا :

×× من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل عن طريق البنك والتى تم تحصيلها بواسطة الفروع أو المراسلين :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

*إثبات استحقاق عمولة الفروع أو المراسلين عن الكمبيالات المحصلة عن طريقهما :

×× من حـ / عمولة التحصيل للفروع أو المراسلين

×× إلى حـ / الفروع

××أو إلى حـ / المراسلين

* تخفيض عمولة تحصيل الكمبيالات التى خصمها البنك مقدما بقيمة العمولات التى تقاضتها الفروع والمراسلين ، بالقيد التالى :

×× من حـ / عمولة التحصيل

×× إلى حـ / عمولة التحصيل للفروع أو المراسلين

<u>رفض سداد الكمبيالات :</u>

قد يحدث وان يرفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالات فى حال استحقاقها ، وفى هذه الحالة يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للعميل مودع الكمبيالة . وتتوقف الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لعملية الرفض على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا ، وأيضا على ما إذا كانت الكمبيالة المرفوضة فى دائرة عمل البنك أم فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين .

<u>رفض سداد الكمبيالات المقدمة للتحصيل عن طريق البنك :</u>

تتوقف المعالجة المحاسبية على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا .

الاحتمال الأول : وجود تعليمات من العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو : يقوم قسم الحسابات العامة بالتسجيل فى اليومية العامة بالقيود التالية :

* عند قيام البنك بإجراءات البروتستو وسداد مصروفاته يجرى القيد التالى :

×× من حـ / مصاريف البروتستو

××إلى حـ / الخزينة

* عند قيام البنك بخصم مصاريف البروتستو من الحساب الجاري الدائن للعميل أو تحميلها على حسابه الجارى المدين يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة / أو المدينة

××إلى حـ / مصاريف البروتستو

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

الاحتمال الثانى : عدم وجود تعليمات من العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو : يجرى لقيد التالى فى اليومية العامة لإلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

رفض سداد الكمبيالات المقدمة للتحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين :

تتوقف المعالجة المحاسبية على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا .

الاحتمال الأول : وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو :

فى حالة وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو، يقوم الفرع أو المراسل باجرات البروتستو عند توقف المسحوب عليه السداد ، ثم يرسل للبنك إخطار يفيد الرفض وكذلك إشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل ومصاريف البروتستو مرفقا بها الكمبيالات المرفوضة ، فبقوم البنك بإعادة الكمبيالات المرفوضة للعميل وخصم قيمة مصاريف البروتستو من حسابه الجارى ، مع إجراء القيود التالية :

* إثبات قيمة مصاريف البروتستو للفرع أو المراسلين :

×× من حـ / مصاريف البروتستو

××إلى حـ / للفرع أو المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرسلة للفروع أو المراسلين والتى تم رفضها :

×× من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

* خصم قيمة مصاريف البروتستو من حساب العميل الجارى الدائن أو تحميلها على حسابه الجارى المدين بالقيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة / أو المدينة

××إلى حـ / مصاريف البروتستو

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

الاحتمال الثانى : عدم وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو :

فى حالة عدم وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو، تقوم الفروع أو المراسلين بإرسال إخطار يفيد الرفض وكذلك إشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل مرفقا بها الكمبيالات المرفوضة ، فبقوم البنك بإعادة الكمبيالات المرفوضة للعميل ، مع إجراء القيدين التاليين :

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرسلة للفروع أو المراسلين والتى تم رفضها :

×× من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك القاهرة فرع المعادى فى ٢٠١٧/٢/٢٦ :

١ – بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ٦٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عنها ٦٠٠ جنيه ومصاريف البريد ١٥٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء ، أرسل منها للفروع كمبيالات قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه،وللمراسلين كمبيالات قيمتها ٢٢٥٠٠ جنيه.

٢ – حصل البنك كمبيالات لحساب عملائه قيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه ورفضت كمبيالات قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه ردها البنك للعملاء بعد عمل بروتستو تكلف ٣٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء .

٣ – وردت للبنك إشعارات من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٦٠٠ جنيه ومن المرسلين كمبيالات قيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٣٠٠ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء .

٤ – وردت للبنك إخطارات من المرسلين تفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ٦٦٠٠٠ جنيه وتم عمل بروتستو عنها بواسطة المرسلين تكلف ٣٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل عنها ٤٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات المرفوضة للعملاء .

<u>المطلوب</u> :– إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

<u>الحل</u>

منه	له	بيان
٦٠٠٠٠		(١) من حـ / كمبيالات للتحصيل
	٦٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
		(إيداع كمبيالات للتحصيل)
٧٥٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٦٠٠	حـ / عمولة تحصيل كمبيالات
	١٥٠	حـ / مصاريف البريد
		(خصم العمولة ومصاريف البريد)
		من مذكورين
١٥٠٠٠		حـ / الفروع
٢٢٥٠٠		حـ / المراسلين
	٣٧٥٠٠	إلى حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل
		(إرسال كمبيالات للتحصيل)
٩٠٠٠٠		(٢) من حـ / الخزينة
	٩٠٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(تحصيل كمبيالات نقدا)
٩٠٠٠٠		من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
	٩٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات للتحصيل
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
١٨٠٠٠		من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
	١٨٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات للتحصيل
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم رفضها)

البيان		
من حـ / مصاريف البروتستو إلى حـ / الخزينة (سداد مصاريف البروتستو نقدا)	 ٣٠٠	٣٠٠
من حـ / الحسابات الجارية الدائنة إلى حـ / مصاريف البروتستو (خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)	 ٣٠٠	٣٠٠
٣ من مذكورين حـ / الفروع حـ / المراسلين إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة (تحصيل كمبيالات عن طريق الفروع والمراسلين)	 ٢١٠٠٠٠	 ١٢٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠
من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل إلى مذكورين حـ / الفروع حـ / المراسلين (إلغاء القيد النظامى بإرسال كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)	 ١٢٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل إلى حـ /كمبيالات للتحصيل (إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)	 ٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
من مذكورين عمولة التحصيل للفروع عمولة التحصيل للمراسلين إلى مذكورين حـ / الفروع حـ / المراسلين (إثبات عمولة تحصيل للفروع والمراسلين)	 ٦٠٠ ٣٠٠	 ٦٠٠ ٣٠٠
من حـ / عمولة تحصيل كمبيالات إلى مذكورين عمولة التحصيل للفروع عمولة التحصيل للمراسلين (تخفيض عمولة التحصيل بقيمة عمولة الفروع والمراسلين)	 ٦٠٠ ٣٠٠	٩٠٠
٤ من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل إلى حـ / المراسلين (إلغاء القيد النظامى بإرسال كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)	 ٦٦٠٠٠	 ٦٦٠٠٠
من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل إلى حـ / كمبيالات للتحصيل (إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم رفضها)	 ٦٦٠٠٠	٦٦٠٠٠

٣٠٠ ٤٠٠	 ٧٠٠	من مذكورين حـ /مصاريف البروتستو حـ /عمولة التحصيل للمراسلين إلى حـ / المراسلين (إثبات مصاريف البروتستو والعمولة للمراسلين)
٣٠٠	 ٣٠٠	من حـ / الحسابات الجارية الدائنة إلى حـ / مصاريف البروتستو (خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
٤٠٠	 ٤٠٠	من حـ / عمولة تحصيل كمبيالات إلى حـ /عمولة التحصيل للمراسلين (تخفيض عمولة التحصيل بقيمة عمولة المراسلين)

المعالجة المحاسبية لعمليات خصم الكمبيالات :

قبول خصم الكمبيالات :

يقوم البنك بخصم (قطع) الكمبيالات لصالح العملاء ، وتحقق هذه الخدمة المصرفية ميزة لكل من العميل والبنك . فالعميل يمكنه الحصول على النقدية أو السيولة الحاضرة لتسيير نشاطه ودون الانتظار حتى ميعاد استحقاق الورقة . أما المصرف فإن قيامه بعملية الخصم هذه فإنها تعد إحدى وسائل الاستثمار الجيدة خصوصا وان القانون قد وضع العديد من الضمانات والضوابط لضمان السداد ، كما يتوافر أيضا مبدأ السيولة حيث يستطيع البنك إعادة خصم تلك الأوراق لدى البنك المركزى والحصول على قيمتها النقدية إذا اضطرته الظروف إلى ذلك . ومن ثم فإن عملية الخصم (أو القطع) هى حصول العميل على لقيمة الحالية للكمبيالة فى تاريخ خصمها أو بمعنى آخر قيمتها الاسمية ناقصا الأجيو والذى يتكون من :

- الفائدة : وتحسب على القيمة الاسمية للورقة بسعر الخصم المتفق عليه عن المدة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق . وعادة ما يتحدد سعر الخصم على أساس سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى .
- عمولة البنك : وتحسب على أساس نسبة مئوية من القيمة الاسمية للكمبيالة ، وهى تقابل المصروفات التى يتحملها البنك فى عمليات الخصم وتحصيل الكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق.

. وفيما يلى قيود اليومية المركزية :

- * إذا كان هناك فاصل زمنى بين تقديم العملاء الكمبيالات المخصومة وقبول البنك صمها ، فإنه يفضل إجراء قيد نظامى بقيمة الكمبيالات المقدمة للخصم ، وعندما يقبل البنك خصم هذه الكمبيالات يتم إلغاء القيد النظامى .

* عند قبول البنك خصم الكمبيالات المقدمة من العملاء وسداد قيمتها نقدا أو إضافة قيمتها للحسابات الجارية للعملاء أو تخفيض مديونية العملاء بقيمتها يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الكمبيالات المخصومة

إلى مذكورين

×× حـ / الأجيو

×× حـ / الخزينة ← السداد نقدا

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← إضافتها للحسابات الجارية

×× حـ / الحسابات الجارية المدينة ← تخفيض مديونية العملاء

* إذا كانت الكمبيالات المخصومة مسحوبة على مدينين خارج دائرة عمل البنك ، فإنها ترسل إلى الفروع أو المراسلين للتحصيل وفى هذه الحالة يجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / الفروع

×× حـ / المراسلين

×× إلى حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

تحصيل الكمبيالات المخصومة فى تاريخ الاستحقاق :

قد تكون الكمبيالات المخصومة مسحوبة على مدينين فى دائرة عمل البنك أو فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين ، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

التحصيل عن طريق البنك :

يكون القيد باليومية العامة على النحو الآتي :

×× من حـ / الخزينة

أو×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ / الحسابات الجارية المدينة

×× إلى حـ / الكمبيالات المخصومة

التحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين :

عندما يتسلم البنك إخطار من الفروع أو المراسلين يفيد تحصيل الكمبيالات المخصومة يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الفروع

أو ×× من حـ / المراسلين

×× إلى حـ / الكمبيالات المخصومة

* إلغاء القيد النظامى بإرسال الكمبيالات المخصومة المرسلة للفروع أو المراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة فعلا :

×× من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

××إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

*إثبات قيمة عمولة الفروع أو المراسلين عن قيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل والمحصلة فعلا:

×× من حـ / عمولة التحصيل للفروع أو المراسلين

××إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

<u>رفض سداد الكمبيالات المخصومة فى تاريخ الاستحقاق :</u>

قد يرفض المسحوب عليه قيمة الكمبيالة سواء كان فى دائرة عمل البنك أو فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين ، وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات الرفض على النحو التالى :

رفض سداد الكمبيالات المخصومة وكان المسحوب عليه فى دائرة عمل البنك:

يقوم البنك بعمل إجراءات البروتستو ثم يعد إشعار خصم بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو حيث يتم الخصم بموجبه من حساب العميل الجارى ، ويتم إعادة الكمبيالة المخصومة والتى رفضت للعميل ، وتجرى القيود التالية :

* عن قيام البنك بعمل إجراءات البروتستو وسداد مصروفاته يجرى القيد التالى :

×× من حـ / مصاريف البروتستو

×× إلى حـ /لخزينة

* خصم مصاريف البروتستو والكمبيالة المرفوضة من حساب العميل الجارى الدائن او تحميله للحساب الجارى المدين بالقيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة

إلى مذكورين

حـ / الكمبيالات المخصومة

حـ / مصاريف البروتستو

<u>رفض سداد الكمبيالات المخصومة وكان المسحوب عليه فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين:</u>

عند رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالة تقوم الفروع أو المراسلين بعمل إجراءات البروتستو ، ثم يتم إرسال إخطار للبنك بقيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل مرفقا بها الكمبيالة المخصومة المرفوضة . يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للميل وإعداد إشعار خصم على حساب العميل الجارى الدائن (أو تحميلها للحساب الجارى المدين) بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو ، وإعداد إشعار إضافة بقيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل لحساب الفروع أو المراسلين ، وتجرى القيود التالية :

*عند خصم قيمة الكمبيالة الخصومة والتى تم رفضها ومصاريف البروتستو من حساب العميل الجارى يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة

إلى مذكورين

×× حـ / الكمبيالات المخصومة

×× حـ / مصاريف البروتستو

* إضافة قيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل لحساب الفروع أو المراسلين، بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / عمولة التحصيل

×× حـ / مصاريف البروتستو

×× إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بإرسال الكمبيالات المخصومة المرسلة للفروع أو المراسلين بقيمة الكمبيالات المرفوضة فعلا :

×× من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

××إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

<u>إعادة خصم الكمبيالات المخصومة لدى البنك المركزى :</u>

قد يضطر البنك التجارى إزاء حاجته إلى نقدية إلى إعادة خصم الكمبيالات المملوكة له والسابق خصمها من قبل العملاء لدى البنك المركزى، وفى هذه الحالة يتنازل البنك التجارى عن جزء من القيمة الاسمية للكمبيالة مقابل حصوله على قيمتها الحالية وهو يعرف بالاجيو ، ويمثل الأجيو فى هذه الحالة مصروف للبنك التجارى وإيراد للبنك المركزى .،وتكون القيد باليومية العامة على النحو الآتي :

* عندما يتسلم البنك التجارى إشعار إضافة من البنك المركزى بصافى قيمة الكمبيالات المعاد خصمها وقيمة الأجيو المستقطع ، يجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك المركزى

×× حـ / الأجيو المدين

×× إلى حـ / كمبيالات مخصومة

وفى تاريخ استحقاق الورقة المعاد خصمها قد يحدث أحد الاحتمالين التاليين :

الأول : قيام المسحوب عليه الكمبيالة سداد قيمتها للبنك المركزى ، فى هذه الحالة لا يقوم البنك التجارى بإجراء أية قيود لليومية بدفاتره باعتبار أن ملكية الورقة قد انتقلت قانونيا للبنك المركزى إعادة الخصم .

الثانى : رفض المسحوب عليه الكمبيالة سداد قيمتها للبنك المركزى ، فى هذه الحالة يقوم البنك المركزى باتخاذ إجراءات البروتستو اللازمة ، وإخطار البنك التجارى بذلك ، وإعادة الكمبيالات المرفوضة مرفقة بشعار خصم بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / كمبيالات مخصومة

×× حـ / مصاريف البروتستو

×× إلى حـ / البنك المركزى

ثم يقوم البنك التجارى بإعداد إشعار خصم بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو على حساب العميل ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

×× حـ / كمبيالات مخصومة

×× حـ / مصاريف البروتستو

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك القاهرة فرع المعادى فى ٢٠١٧/٢/٢٦ :

١ – بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة ١٠٠٠٠٠ جنيه بسعر خصم٥% وكان متوسط مدة هذه الكمبيالات ٦شهور ، وقد دفع البنك من صافى القيمة ٢٢٥٠٠ جنيه نقدا وأضاف الباقى للحسابات الجارية للعملاء .

٢ – حصل البنك كمبيالات سبق خصمها لديه ٥٠٠٠٠ جنيه نقدا ، بينما رفض المدين سداد كمبيالة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقام البنك بعمل بروتستو تكلف ٢٥٠ جنيه وخصمت قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من حساب العميل وردت إليه الكمبيالة.

٣ – أرسل البنك كمبيالات مخصومة للفروع للتحصيل بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وللمراسلين بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، وقد تسلم إخطار من أحد الفروع يفيد تحصيل كمبيالة مخصومة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وبلغت عمولة التحصيل ٣٠ جنيه.

٤ – ورد للبنك إخطار من أحد المراسلين يفيد رفض كمبيالة مخصومة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وقام المراسل بعمل بروتستو تكلف ٢٥٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل للمراسل ٢٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

٥ – أعاد البنك خصم كمبيالات لدى البنك المركزى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وتقاضى عنها أجيو قدره ٦٢٢٥ ، وقد ورد إخطار للبنك من البنك المركزى يفيد رفض كمبيالة سبق إعادة خصمها لدية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو الذى تكلف ٥٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

المطلوب :إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
١٠٠٠٠٠		(١) من حـ / الكمبيالات المخصومة
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠	حـ / الأجيو
	٢٢٥٠٠	حـ / الخزينة
	٧٥٠٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(خصم كمبيالات دفع جزء نقدى والباقى أضيف للحسابات الجارية)
٥٠٠٠٠		(٢) من حـ / الخزينة
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / الكمبيالات المخصومة
		(تحصيل كمبيالات مخصومة نقدا)
٢٥٠		من حـ / مصاريف البروتستو
	٢٥٠	إلى حـ /لخزينة
		(سداد مصاريف البروتستو نقدا)
١٥٢٥٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	١٥٠٠٠	حـ / الكمبيالات المخصومة
	٢٥٠	حـ / مصاريف البروتستو
		(خصم قيمة كمبيالات مخصومة مرفوضة ومصروفات البروتستو من حساب العميل)
		من مذكورين
٢٥٠٠٠		حـ / الفروع
٢٠٠٠٠		حـ / المراسلين
	٤٥٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل
		(قيد نظامى بالكمبيالات المخصومة المرسلة للتحصيل)
١٥٠٠٠		من حـ / الفروع
	١٥٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات مخصومة
		(تحصيل كمبيالات مخصومة بواسطة الفروع)

البيان	دائن	مدين
من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل إلى حـ / الفروع (إلغاء القيد النظامى بالكمبيالات المخصومة المرسلة للتحصيل والتى تم تحصيلها)	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
من حـ / عمولة التحصيل للفروع إلى حـ / الفروع (إثبات عمولة التحصيل للفروع)	٣٠	٣٠
٤ من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل إلى حـ / المراسلين (إلغاء القيد النظامى بالكمبيالات المخصومة المرسلة للتحصيل والتى تم رفضها)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من حـ / الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين حـ / كمبيالات مخصومة حـ / مصاريف البروتستو (خصم قيمة كمبيالات مخصومة مرفوضة ومصروفات البروتستو من حساب العميل)	 ٢٠٠٠٠ ٢٥٠	٢٠٢٥٠
٥ من مذكورين حـ / مصاريف البروتستو حـ /عمولة التحصيل للمراسلين إلى حـ / المراسلين (إضافة مصاريف البروتستو والعمولة لحساب المراسلين)	 ٤٥٠	 ٢٥٠ ٢٠٠
من مذكورين حـ / البنك المركزى حـ / الأجيو المدين إلى حـ / كمبيالات مخصومة (إعادة خصم كمبيالات مخصومة لدى البنك المركزى)	 ١٠٠٠٠٠	 ٩٣٧٥٠ ٦٢٥٠
من مذكورين حـ / كمبيالات مخصومة حـ / مصاريف البروتستو إلى حـ / البنك المركزى (رفض كمبيالات معاد خصمها ومصاريف البروتستو)	 ٢٠٥٠٠	 ٢٠٠٠٠ ٥٠٠
من حـ / الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين حـ / كمبيالات مخصومة حـ / مصاريف البروتستو (خصم قيمة كمبيالات مخصومة مرفوضة ومصروفات البروتستو من حساب العميل)	 ٢٠٠٠٠ ٥٠٠	٢٠٥٠٠

<u>ملاحظات :</u>

١ - الأجيو = ١٠٠٠٠٠ x ٥% × (٦ شهور ÷ ١٢) = ٢٥٠٠ جنيه .

صافى القيمة الاسمية = ١٠٠٠٠٠ القيمة الاسمية – ٢٥٠٠ الأجيو = ٩٧٥٠٠ جنيه .

المبلغ المضاف للحساب الجارى للعميل

= ٩٧٥٠٠ صافى القيمة الاسمية – ٢٢٥٠٠ المدفوع نقدا = ٧٥٠٠٠ جنيه .

المعالجة المحاسبية لعمليات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات :

يقدم العملاء . فى كثير من الأحيان . الكمبيالات كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية (سلف وقروض) من البنوك التجارية . وعلى الرغم من انتقال حيازة تلك الكمبيالات للبنك الذى يتولى التحصيل نيابة عن العميل ، إلا أن ملكية الورقة تظل دائما للعميل . ونظرا للمخاطر التى يتعرض لها البنك والتى قد تحيط بعملية منح السلف والقروض فى البنوك ، فان البنك يبذل جهدا كبيرا فى سبيل تقليل تلك المخاطر ، ومن ثم تقييم الضمان المقدم من جانب العميل والمتمثل هنا فى الكمبيالة تقييما دقيقا . ولقد جرت العادة على تقسيم الكمبيالات المقدمة كضمان للسلف إلى عدة فئات من حيث قيمتها الائتمانية أو التسليفية . وتتراوح قيمة التسهيلات التى يحصل عليها العملاء بضمان كمبيالاتهم ما بين ٥٠% إلى ٩٠% من القيمة الاسمية لهذه الكمبيالات .

وتكون القيود باليومية العامة على النحو الآتي :

<u>أولا : إثبات قبول الكمبيالات كضمان سلف :</u>

* عند إيداع الكمبيالات كضمان سلف يتم إثبات الكمبيالات المقبولة فقط بالقيمة الاسمية لها بموجب القيد النظامى التالى :

×× من حـ / كمبيالات برسم التأمين

×× إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين

* عند وضع القيمة التسليفية للكمبيالات تحت تصرف العميل بحسابه الجارى المدين بضمان الكمبيالات يخصم منه قيمة عمولة تحصيل الكمبيالات ومصاريف البريد مقدما عن الكمبيالات التى تستحق التحصيل أثناء مدة السلفة ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

إلى مذكورين

×× حـ / عمولة التحصيل

×× حـ / مصاريف البريد

<u>ثانيا : استخدام العميل للسلفة :</u>

قد يطلب العميل صرف قيمة السلفة دفعة واحدة أو يفتح اعتماد يسحب منها حسب احتياجاته ، وعادة يفضل العملاء فتح اعتماد للسحب منه حتى لا يتحملوا بالفوائد على اجمالى

قيمة السلفة ويتم تحمليهم بالفوائد المستحقة على مسحوباتهم فقط وتتم المعالجة المحاسبية فى كل حالة على حدة على النحو التالى :

أ – فى حالة قيام العميل صرف قيمة السلفة دفعة واحدة : قد يقوم العميل بصرف قيمة السلفة دفعة واحدة نقدا أو يتم إضافتها لحسابه الجارى الدائن بالبنك ، فى هذه الحالة يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

إلى مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← إضافتها لحساب العميل الجارى الدائن

×× حـ / الخزينة ← صرف قيمة السلفة نقدا

×× حـ / الفوائد الدائنة

ب– فى حالة قيام العميل بفتح حساب جارى مدين : يقوم العميل بالسحب منه على دفعات حسب احتياجاته ، وتكون المعالجة المحاسبية كالآتى :

* عند قيام العميل بالسحب دفعة من السلفة نقدا ، أو عن طريق تحويلها لحسابه الجارى الدائن فى هذه الحالة يجرى القيد التالى بقيمة لدفعة المسحوبة فقط :

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

×× إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← إضافة القيمة المسحوبة لحساب العميل الجارى الدائن

×× إلى حـ / الخزينة ← صرف القيمة المسحوبة من السلفة نقدا

* فى نهاية كل شهر يتم حساب الفوائد الدائنة على المبالغ المسحوبة فقط ، ويجرى القيد التالى:

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

×× إلى حـ / الفوائد الدائنة

ثالثا : استحقاق الكمبيالات كضمان سلف :

إذا استحقت الكمبيالات كضمان سلف أثناء فترة سريان مدة السلفة يقوم البنك بتحصيل قيمتها من المحسوب عليه الكمبيالة يتم إضافة قيمتها إلى حساب العميل الجارى المدين وذلك لسداد جزء من السلفة ، ثم يلغى القيد النظامى والذى تم أجرائه عند استلام الكمبيالة من العميل . ويتم معالجة الكمبيالات المحصلة محاسبيا بنفس الطريقة السابق توضيحها عند معالجة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم تحصيلها فعلا ، سواء تم التحصيل عن طريق البنك أو الفروع أو المراسلين ، على أن تكون الإضافة فى هذه الحالة للحسابات الجارية المدينة (بضمان الكمبيالات) . وكذلك تتبع نفس المعالجة فى حالة رفض المدينين سداد الكمبيالات للبنك أو الفروع أو المراسلين . وفى جميع الحالات يتم إلغاء القيد النظامى الخاص باستلام الكمبيالات المقدمة كضمان للسلفة بقيمة الكمبيالات المحصلة أو المرفوضة المقدمة كضمان للسلفة ، وذلك

بمقارنة الرصيد المدين لحساب العميل مع القيمة التسليفية للكمبيالات التى فى حيازة البنك بعد استبعاد الكمبيالات المرفوضة منها ، ينتج عن المقارنة أحد احتمالين:

الأول : أن يكون رصيد العميل المدين فى حدود القيمة التسليفية للكمبيالات الباقية بعد استبعاد الكمبيالات المرفوضة ، وفى هذه الحالة يكون المركز المالى للعميل لدى البنك سليم حيث أن الضمان كافى .

الثانى : أن يكون رصيد العميل المدين أكبر من القيمة التسليفية للكمبيالات الباقية بعد استبعاد الكمبيالات المرفوضة ، وبالتالى فان الكمبيالات المتبقية غير كافية كضمان للسلفة ، وفى هذه الحالة يطالب البنك العميل بتغطية مركزه المالى بإحدى الطريقتين التاليتين :

أ – تقديم كمبيالات جديدة قيمتها التسليفية تعادل على الأقل الفرق بين رصيد العميل المدين والقيمة التسليفية للكمبيالات الباقية ، ويتم إجراء قيد نظامى بالقيمة الاسمية للكمبيالات الجيدة كالاتى :

×× من حـ / كمبيالات برسم التأمين

×× إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين

ب – تغطية الفرق بين رصيد العميل المدين والقيمة التسليفية للكمبيالات الباقية بالسداد النقدى ، ويتم إجراء القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

××إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

<u>رابعا : سداد السلفة فى نهاية مدة التعاقد :</u>

فى نهاية الآجل المحدد للسلفة يقوم العميل بسداد قيمتها إما خصما على حسابه الجارى الدائن أو نقدا ، ويقوم البنك بتسليمه الكمبيالات التى لم يحل ميعاد استحقاقها بعد ولم يحصلها البنك ، وتتم المعالجة المحاسبية بإجراء القيود التالية :

* عندما يقوم العميل بسداد رصيد السلفة خصما على حسابه الجارى الدائن أو نقدا، يتم إجراء القيد التالى :

××من حـ / الخزينة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

* إلغاء القيد النظامى بالقيمة الاسمية للكمبيالات التى ردت للعملاء آلاتي :

×× من حـ / حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين

×× إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين

حالـة تطبيقيـة: فيمـا يلـى بعض العمليات التـى تمت بقسم الكمبيـالات ببنـك مصـر الـدولى فـرع المعادى فى ٢٠١٦/٣/١١ :

١ – بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة للبنك كتأمين للسلف ١٥٠٠٠٠ جنيه قبل منها البنك ما قيمته ١٢٥٠٠٠ جنيه على أن يكون الاقتراض بضمانها بنسبة ٨٠% من قيمتها الاسمية .وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عليها ٥٠٠٠ جنيه. أرسل البنك منها للمراسلين كمبيالات بمبلغ٥٠٠٠٠ جنيه للتحصيل ، وبلغت مسحويات العملاء من السلف ٧٥٠٠٠ جنيه نقدا .

٢ – حل ميعاد كمبيالات برسم التأمين بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بتحصيلها نقدا وأضاف القيمة للحسابات الجارية المدينة للعملاء .

٣ – وصل أخطار للبنك من الفروع يفيد تحصيل كمبيالات برسم التأمين سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه وبلغت عمولة التحصيل ٣٧٥ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء .

٤ – وصل أخطار للبنك من المراسلين يفيد رفض المسحوب عليه سداد كمبيالات برسم التأمين سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو تكلف ٥٠٠ جنيه وبلغت عمولة المراسلين ٢٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وتم خصم قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٥ – رفض المسحوب عليهم سداد كمبيالات برسم التأمين بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بإجراءات البروتستو الذى تكلف ٥٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات للعملاء وطالبهم بتغطية مراكزهم المالية ، فقدم العملاء كمبيالات جديدة بمبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه وسددوا الباقى نقدا .

٦ – استحقت فوائد على الأرصدة المدينة بضمان كمبيالات بمبلغ ١٩٥٠٠ جنيه ، وحل ميعاد استحقاق سلفيات بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه سددت نقدا وسلمت كمبيالات برسم التأمين لأصحابها قيمتها ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

<u>المطلوب</u> :– إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
١٢٥٠٠٠		(١) من حـ / كمبيالات برسم التأمين
	١٢٥٠٠٠	إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
		(قيد نظامى بالكمبيالات المودعة ضمان سلف)
٥٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٥٠٠٠	إلى حـ / عمولة التحصيل
		(خصم عمولة التحصيل من حسابات العملاء)
٥٠٠٠٠		من حـ / المراسلين
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين مرسلة للتحصيل
		(قيد نظامى بإرسال كمبيالات للمراسلين للتحصيل)

٧٥٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٧٥٠٠٠	إلى حـ / الخزينة (سحب سلف نقدا)
١٢٠٠٠٠		٢ من حـ / الخزينة
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات) (تحصيل كمبيالات برسم التأمين نقدا)
١٢٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين (إلغاء القيد النظامى بالكمبيالات المودعة ٣ التامين حصلت)
٣٧٥٠٠		من حـ / الفروع
	٣٧٥٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات) (تحصيل كمبيالات برسم التأمين بواسطة الفروع)
٣٧٥٠٠		من حـ / كمبيالات برسم التأمين مرسلة للتحصيل
	٣٧٥٠٠	إلى حـ / الفروع (إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات برسم التأمين حصلت)
٣٧٥٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٣٧٥٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين (إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات برسم التأمين حصلت)
٣٧٥		من حـ / عمولة التحصيل للفروع
	٣٧٥	إلى حـ / الفروع (إضافة العمولة المستحقة للفروع)
٣٧٥		من حـ / عمولة التحصيل
	٣٧٥	إلى حـ / عمولة التحصيل للفروع (تخفيض العمولة بقيمة عمولة الفروع)
٣٠٠٠٠		٤ من حـ / كمبيالات برسم التأمين مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	إلى حـ / المراسلين (إلغاء القيد النظامى بإرسال كمبيالات برسم التأمين رفضت)
٣٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٣٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين (إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات برسم التأمين رفضت)
		من مذكورين
٢٠٠		حـ / عمولة التحصيل للمراسلين
٥٠٠		حـ / مصاريف البروتستو
	٧٠٠	إلى حـ / المراسلين (إضافة العمولة المستحقة ومصاريف البروتستو للمراسلين)

٢٠٠		من حـ / عمولة التحصيل
	٢٠٠	إلى حـ / عمولة التحصيل للمراسلين
		(تخفيض العمولة بقيمة عمولة المراسلين)
٣٠٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٥٠٠	حـ / مصاريف البروتستو
		(تغطية مراكز العملاء خصما من حساباتهم الجارية الدائنة)
٥٠٠٠٠		٥ من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامى باستلام كمبيالات برسم التأمين رفضت)
٥٠٠		من حـ / مصاريف البروتستو
	٥٠٠	إلى حـ / الخزينة
		(سداد مصاريف البروتستو نقدا)
٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٥٠٠	إلى حـ / مصاريف البروتستو
		(خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
٣٧٥٠٠		من حـ / كمبيالات برسم التأمين
	٣٧٥٠٠	إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
		(قيد نظامى بالكمبيالات المودعة ضمان سلف بلا من المرفوضة)
١٢٥٠٠		من حـ / الخزينة
	١٢٥٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
		(تغطية مراكز العملاء نقدا)
١٩٥٠٠		٦ من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيا[لات)]
	١٩٥٠٠	إلى حـ/ الفوائد الدائنة(بضمان كمبيالات)
		(خصم الفوائد الدائنة)
٢٠٠٠٠٠		من حـ / الخزينة
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
		(سداد السلفيات نقدا)
٢٥٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٢٥٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات برسم التأمين رفضت)

الفصل السادس

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق المالية

يقدم قسم الأوراق المالية بالبنوك التجارية العديد من الخدمات المصرفية من أهمها :

* شراء وبيع الأوراق المالية .
* بيع الأوراق المالية .
* حفظ الأوراق المالية للغير .
* إصدار الأوراق المالية نيابة عن الغير .
* تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير .
* صرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير .
* منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية .

ونوضح فيما يلى المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات السابقة :

شراء الأوراق المالية :

يقوم الأوراق المالية بالبنوك التجارية بشراء الأوراق المالية لحساب عملاء البنك أو لمحفظته الخاصة أو لصالح الفروع الأخرى أو لغير العملاء . وعند شراء البنك الأوراق المالية لمحفظته الخاصة ، فإنه يأخذ فى الاعتبار شراء الأوراق المالية التى ترتفع فيها درجة الضمان وسهولة بيعها عند الحاجة إلى سيولة نقدية دون التعرض لخسائر من وراء عملية البيع

المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء :

تتوقف المعالجة المحاسبية على الجهة لمشترى لحسابه الأوراق المالية ، ونتناول الحالات المختلفة على النحو التالى :

أولا : الشراء لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك أو لحساب فروع البنك :

فى حالة الشراء لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك أو لحساب فروع البنك لا يتقاضى البنك عن عملية الشراء عمولة ، فى حين يتقاضى الفرع الطالب للشراء عمولة عن الأوراق المالية المشتراة لحساب عملائه . وتتم المعالجة المحاسبية على الوجه التالى :

* عند إتمام عملية شراء الأوراق المالية لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك أو لحساب فروع البنك يجرى القيد التالى بقيمة الأوراق المالية المشتراة مضافا إليها عمولة السمسار :

×× من حـ/ محفظة الأوراق المالية ⟵ الشراء لحساب محفظة الأوراق المالية

أو ×× من حـ/ الفروع ⟵ الشراء لحساب الفروع

×× إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

*عند سداد القيمة للسماسرة نقدا أو إضافة القيمة لحساباتهم الجارية لدى البنك يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ سماسرة الأوراق المالية

إلى مذكورين

×× إلى حـ/ الخزينة

أو إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

ثانيا : الشراء لحساب عملاء البنك :

* عند حجز القيم التقديرية لطلبات شراء الأوراق المالية من الحساب الجارى الدائن للعميل تخصم القيمة التقديرية للشراء من حساب العميل الجارى بالقيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)

×× إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

* عند إتمام عملية شراء الأوراق المالية تعلى القيمة على الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة بقيمة الأوراق المشتراة وعمولة البنك بالقيد التالى :

×× من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية

* عند سداد المستحق للسماسرة نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× إلى حـ/ الخزينة

* التسوية بين المبلغ المقدم كأمانة من العملاء والقمة الفعلية للأوراق المالية المشتراة ، وهنا يحدث أحد احتمالين :

الأول : المبلغ المقدم كأمانة أكبر من القيمة الفعلية للأوراق المالية المشتراة ، فى هذه الحالة يقوم البنك يرد الزيادة للأفراد نقدا ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

إلى ×× حـ/ الخزينة

الثانى : المبلغ المقدم كأمانة أصغر من القيمة الفعلية للأوراق المالية المشتراة ، فى هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل الفرق من الأفراد نقدا أو يعالج على أنه سلفة من البنك بضمان الأوراق المالية ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

أو ×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

×× إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

* فى حالة وجود تعليمات من الأفراد للبنك بحفظ الأوراق المالية فى محفظته بأسمائهم يجرى القيد النظامى التالى بالقيمة الاسمية للأوراق :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

××إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

بيع الأوراق المالية :

يتولى قسم الأوراق المالية البنك التجارى بيع الأوراق المالية لحساب عملائه أو غير العملاء نظير عمولة معينة يتفق عليها أو للفروع أو لمحفظة الأوراق المالية .

المعالجة المحاسبية لعمليات البيع :

تتوقف المعالجة المحاسبية على الجهة البائعة لحسابها الأوراق المالية ، ونتناول الحالات المختلفة على النحو التالى :

أولا : البيع لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك :

* عند سحب الأوراق المالية من محفظة الأوراق المالية وإعدادها للبيع يوسط حساب مبيعات محفظة الأوراق المالية نظرا لوجود فاصل زمنى بين تاريخ سحب الأوراق من المحفظة بغرض البيع وتاريخ تحصيل قيمة هذه الأوراق ويجرى القيد التالى:

×× من حـ /مبيعات محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ / محفظة الأوراق المالية

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× إلى حـ/مبيعات محفظة الأوراق المالية

* فى نهاية العام يتم ترصيد حساب مبيعات الأوراق المالية ، وقد يكون رصيده مدينا (خسائر) كما قد يكون دائنا (أرباح) ، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلى :

. فى حالة إذا كان رصيد حساب مبيعات الأوراق المالية دائنا (أرباح) ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ /الأرباح والخسائر

. فى حالة إذا كان رصيد حساب مبيعات الأوراق المالية مدينا (خسائر) ،يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ / مبيعات محفظة الأوراق المالية

ثانيا : البيع لحساب الفروع :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية ، تتوقف المعالجة المحاسبية على ما إذا كانت الأوراق المالية محفوظة بالبنك أم لا ، كما يلى :

ـ إذا كانت الأوراق المالية محفوظة لدى البنك برسم الأمانة فإنها تكون مسجلة بالقيد النظامى التالى :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إيداع الفروع للأوراق المالية عند طلب بيعها من البنك يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ / أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× إلى حـ/ أمانات بيع أوراق مالية

* عند إضافة حصيلة بيع الأوراق المالية لحساب الفروع ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / أمانات بيع أوراق مالية

×× إلى حـ/ الفروع

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المودعة للبيع :

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق محفوظة لدى البنك يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق مودعة مع أمر البيع يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم البيع

ثالثا : البيع لحساب عملاء البنك :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية ، تتوقف المعالجة المحاسبية على ما إذا كانت الأوراق المالية محفوظة بالبنك أم لا ، كما يلى :

ـ إذا كانت الأوراق المالية محفوظة لدى البنك برسم الأمانة فإنها تكون مسجلة بالقيد النظامى التالى :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إيداع الفروع للأوراق المالية عند طلب بيعها من البنك يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ / أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (العملاء)

×× حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

* ترحيل عمولة بيع الأوراق المالية لحساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المودعة للبيع :

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق محفوظة لدى البنك يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق مودعة مع أمر البيع يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم البيع

<u>رابعا : البيع لحساب أفراد غير عملاء البنك :</u>

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية من غير عملاء بغرض البيع يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× حـ/ أمانات بيع أوراق مالية

* عند سداد المستحق لغير عملاء البنك نقدا بعد خصم عمولة البنك ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / أمانات بيع أوراق مالية

إلى مذكورين

×× حـ/ الخزينة

×× حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المودعة للبيع ، بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم البيع

حفظ الأوراق المالية للغير :

تقدم البنوك التجارية لعملائها خدمة حفظ الأوراق المالية لعملائها على سبيل الأمانة مقابل عمولة معينة . وتحقق هذه الخدمة مزايا عديدة للعملاء مثل حماية هذه الأوراق من السرقة أو الضياع أو الحريق ، بالإضافة إلى قيام البنك بتحصيل كوبونات الأوراق المالية المودعة لدية لحساب العميل .

المعالجة المحاسبية لعمليات حفظ الأوراق المالية :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية من العملاء بغرض الحفظ ، يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

* عند خصم عمولة حفظ الأوراق المالية من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء أو تحصيلها نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة

×× من حـ / الخزينة

×× حـ/ عمولة حفظ الأوراق المالية

* عندما يقوم العميل بسحب الأوراق المالية المودعة لدى البنك بغرض الحفظ يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

إصدار الأوراق المالية نيابة عن الغير :

تتولى البنوك التجارية طرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام نيابة عن الشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية سواء كان الإصدار بغرض إنشاء شركة جديدة أو زيادة رأس المال أو الاقتراض ضمانا لجدية التعامل وحماية لأموال المكتتبين فى الأسهم والسندات . ويقدم البنك هذه الخدمة لعملائه مقابل عمولة معينة تحسب بنسبة من القيمة الاسمية للأوراق المالية .

المعالجة المحاسبية لعمليات إصدار الأوراق المالية :

* يتم إثبات إجمالى الاكتتابات التى تلقاها البنك فى نهاية اليوم ، بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ / الخزينة

×× حـ / الفروع

×× حـ / البنوك المحلية

×× إلى حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة ....)

* فى حالة قيام البنك بشراء الأوراق المالية المصدرة التى لم يتم تغطيتها من الغير بغرض الاستثمار ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة ....)

* عند إقفال باب الاكتتاب وتحويل القيمة لحساب الشركة الجارى بعد خصم عمولة البنك يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة ....)

إلى مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة(شركة ....)

×× حـ /عمولة إصدار أوراق مالية

<u>تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير :</u>

من بين الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه القيام بتحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية التى يمتلكونها أو كانت تلك الأوراق مودعة لديه كأمانة أو كضمان للحصول على تسهيلات .

المعالجة المحاسبية لعمليات تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير:

* عند استحقاق الكوبونات التحصيل أو عند استلامها من أصحابها ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ /كوبونات أوراق مالية للتحصيل

×× إلى حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل

* عند استلام إشعارات التحصيل من الشركات أو البنوك المحلية بما يفيد توزيع الأرباح ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الخزينة

أو×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (للشركات المساهمة)

أو×× من حـ/ البنوك المحلية

×× إلى حـ / كوبونات أوراق مالية للتحصيل

* عند إضافة صافى قيمة الكوبونات المستحقة للحسابات الجارية للعملاء بعد خصم عمولة التحصيل ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)

×× حـ/ عمولة تحصيل كوبونات

* فى حالة تحصيل كوبونات الأوراق المالية المملوكة للبنك ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الخزينة

أو×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (للشركات المساهمة)

أو×× من حـ/ البنوك المحلية

×× إلى حـ / إيرادات أوراق مالية

صرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الشركات المساهمة :

من بين الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه القيام بصرف قيمة كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الشركات المصدرة للأوراق المالية .

المعالجة المحاسبية لعمليات صرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الشركات المساهمة :

المعالجة المحاسبية لعمليات صرف كوبونات الأوراق المالية على طريقة الاتفاق بين البنك والشركة المصدرة للأوراق المالية ، كما يلى :

الأسلوب الأول : فتح حساب خاص بتوزيع الكوبونات :

* تحويل مبلغ يعادل قيمة الكوبون وعمولة البنك من الحساب الجارى للشركة ، بالقيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة ....)

إلى مذكورين

حـ/الكوبون رقم ...... لشركة ....

حـ/ عمولة صرف كوبونات الأوراق المالية

* عند صرف قيمة الكوبون نقدا أو إضافته للحساب الجارى للعملاء أو الفروع أو البنوك المحلية أو إضافة قيمة الكوبون لإدارة الاستثمار بالبنك ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الكوبون رقم ...... لشركة ....

إلى مذكورين

×× حـ/الخزينة ← الصرف نقدا

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ← كوبونات مملوكة لعملاء البنك

×× حـ/ الفروع .... ← كوبونات مملوكة للفروع

×× حـ/ البنوك المحلية ← كوبونات مملوكة للبنوك المحلية

×× حـ/ إيرادات الأوراق المالية ← كوبونات مملوكة للبنك

الأسلوب الثانى : خصم قيمة الكوبونات من الحساب الجارى الدائن للشركة المساهمة المصدرة للأوراق المالية مباشرة :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة ....)

إلى مذكورين

×× حـ/الخزينة ⟵ الصرف نقدا

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ كوبونات مملوكة لعملاء البنك

×× حـ/ الفروع .... ⟵ كوبونات مملوكة للفروع

×× حـ/ البنوك المحلية ⟵ كوبونات مملوكة للبنوك المحلية

×× حـ/ إيرادات الأوراق المالية ⟵ كوبونات مملوكة للبنك

×× حـ/ عمولة صرف كوبونات الأوراق المالية

منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية :

من الخدمات الأساسية التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها خدمة تقديم التسهيلات الائتمانية بضمانات مختلفة ، ومن بين هذه الضمانات الأوراق المالية التى يقدمه العملاء لهذا الغرض . وهناك شروطا ينبغى توافرها فى الأوراق المالية التى تصلح كضمان للحصول على التسهيلات الائتمانية ، ومن تلك الشروط :

١ – أن تكون الأوراق المالية من النوع المسجل ببوصة الأوراق المالية وذلك لضمان سهولة بيعها وتحويلها إلى سيولة فى حالة إخلال العميل بالتزاماته تجاه البنك .

٢ – أن تخص الأوراق المالية شركات ذات مركز مالى قوى أو تتمثل فى سندات حكومية أو أوراق مالية مضمونة من الحكومة المصرية .

٣ – ألا تتمثل الأوراق المالية فى اسهم مملوكة للبنك نفسه ، فلا يصح أن يقدم البنك سلفا بضمان أوراقه المملوكة له

المعالجة المحاسبية لعمليات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية:

* عند إيداع الأوراق المالية كضمان للسلفة ، يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ / أوراق مالية برسم التأمين

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين

* عند قيام العميل بحب مبلغ السلفة أو جزء منه أو إضافة المبلغ إلى الحساب الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

×× إلى حـ/ الخزينة

أو ×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

* فى نهاية كل شهر وعن احتساب الفوائد والعمولات والمصاريف على الحساب الجارى المدين ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

إلى مذكورين

×× حـ/ الفوائد الدائنة(بضمان أوراق مالية)

أو×× إلى حـ/ العمولات

×× حـ/ المصروفات

* عند استحقاق موعد تحصيل كوبونات الأوراق المالية المودعة لدى البنك كضمان للسلف ، يتم تحصيلها نقدا أو عن طريق بنك آخر ، ويتم استخدامها فى تخفيض الحساب الجارى الدين بعد خصم عمولة التحصيل بالقيد التالى :

×× من حـ/ الكوبون رقم ...... لشركة ....

أو×× من حـ / الخزينة

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة ....)

أو×× من حـ / البنوك المحلية

×× إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة كوبونات الأوراق المالية

* عند انتهاء آجل السلفة يقوم العميل بسداد رصيد حسابه الجارى المدين ، كما قد يتوقف عن السداد :

الاحتمال الأول : سداد العميل رصيده المدين :

ـ سداد العميل رصيد حسابه الجارى المدين نقدا أو خصما من رصيد حسابه الجارى الدائن بالبنك ، بالقيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

أو ×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)

. إلغاء القيد النظامى بما يعادل الجزء المسدد من السلفة ورد الأوراق المالية للعميل :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم التأمين

ـ فى حالة رغبة العميل الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك بصفة أمانة ، يلغ القيد النظامى بإيداع الأوراق المالية كتأمين سلف (كما فى القيد السابق) ويجرى القيد النظامى التالى بإيداع الأوراق على سبيل الحفظ :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

الاحتمال الثانى : توقف العميل عن سداد رصيده المدين :

عند توقف العميل عن سداد رصيده المدين يقوم البنك ببيع الأوراق المالية واستخدام حصيلة البيع فى سداد الرصيد المدين للعميل وخصم مصروفات البيع ، وفى حالة زيادة القيمة البيعية للأوراق المالية عن المستحق للبنك فإن البنك يحتفظ بهذه الزيادة على سبيل الأمانة لحين تسليمها للعاملين ، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

* إثبات عملية البيع وتحصيل القيمة من سماسرة الأوراق المالية ، بالقيد التالى

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)

×× حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

×× حـ/ أمانات بيع أوراق مالية (الباقى)

* إلغاء القيد النظامى بالقيم الاسمية للأوراق المالية المباعة ، بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم التأمين

* عند صرف باق القيمة البيعية لأصحاب الأوراق المالية التى تم بيع أوراقهم المالية نتيجة توقفهم عن السداد ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ أمانات بيع أوراق مالية (الباقى)

×× إلى حـ/ الخزينة

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الأوراق المالية بالبنك الاهلى المصرى فرع دار السلام فى يوم ٥مارس٢٠١٦ :

١ - أسهم شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية مكتتب فيها عن طريق البنك ٩٠٠٠٠٠ جنيه لحساب العملاء دفعت من حساباتهم الجارية ، ٤٥٠٠٠٠ جنيه لحساب الفروع ، وقد بلغت عمولة الإصدار ٣٠٠٠ جنيه.

٢ - أوراق مالية برسم الأمانة قيمتها ٥٥٠٠٠٠ جنيه أودعت لحساب العملاء وبلغت عمولة إيداعها ٥٠٠ جنيه خصمت من حساباتهم الجارية ، كما بلغت قيمة الأوراق المالية المسحوبة من الأوراق المالية المودعة برسم الأمانة ٣٢٠٠٠٠ جنيه.

٣ - بلغت قيمة الأوراق المالية المشتراة لمحفظة الأوراق المالية بالبنك ٤٥٠٠٠٠ جنيه (شاملة عمولة السماسرة) أضيفت لحسابات السماسرة الجارية لدى البنك ، ٣٥٠٠٠٠ جنيه لحساب الفروع(شاملة عمولة السماسرة) دفعت قيمتها للسماسرة نقدا ، ٤٠٠٠٠٠

جنيـه(بمـا فيهـا عمولـة السماسـرة) لحسـاب العمـلاء خصـمت مـن حسـاباتهم الجاريـة بالإضافة إلى عمولـة البنك ٢٠٠٠ جنيـه وأضيفت القيمـة للحسابات الجاريـة للسماسرة ، ٥٥٠٠٠٠ جنيـه (بمـا فيهـا عمولـة السماسرة) بالإضـافة إلـى ٢٥٠٠ جنيـه عمولـة البنـك لحسابات أفراد غير عملاء البنك دفعت نقدا وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للسماسرة ، علما بأن القيمة التقديرية التى دفعها غير العمـلاء تحت حساب شراء أوراق ماليـة بلغت ٥٦٠٠٠٠ جنيه .

٤ – بلغت قيمـة الأوراق الماليـة المباعـة من محفظـة الأوراق الماليـة بالبنك٥٣٥٠٠٠ جنيـه نقدا (تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠٠٠ جنيه) بعد خصم عمولـة السماسرة ، ٢٨٥٠٠٠ جنيـه لحسـاب الفـروع سجلت علـى الحسـابات الجاريـة للسماسرة (قيمتهـا الأسمية ٢٥٠٠٠٠ جنيه) ، ٤٢٠٠٠٠ جنيه لحساب العملاء(قيمتهـا الأسمية ٤٠٠٠٠٠ جنيـه) سجلت فـى حساباتهم الجارية بعد احتساب عمولة البنك بمقدار ١٠٠٠ جنيه.

٥ – بلغت قيمة الكوبونات المحصلة لحساب العملاء ٥٠٠٠٠٠ جنيـه أضيفت لحساباتهم بعد خصم عمولة التحصيل وقدرها ١٠٠٠ جنيه.

٦ – بلغت قيمة الأرباح المعدة للتوزيـع والتـى خصصتها شركة البرمجيات وأنظمـة المعلومـات ٤٥٠٠٠٠٠ خصـمت مـن حسـابها الجـارى بالبنـك وبلغـت عمولـة البنـك عنهـا ٤٥٠٠٠ وبلغت قيمة التوزيعات على المساهمين ٢٠٠٠٠٠٠ على المساهمين نقدا .

٧ – بلغت قيمة الأوراق المالية المقدمة كتأمين سلف ١٢٠٠٠٠٠ جنيه بقيمة سلفيات تعادل ٨٠% ، سحب منها نقدا ٣٥٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت تسديدات السلف التى استحقت بضمان أوراق ماليـة ١٠٥٠٠٠٠ جنيـه ، وسـحبت الأوراق الضـامنة لهـا وقيمتهـا ١٥٠٠٠٠٠ جنيـه أودعت برسم الأمانة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
		من مذكورين (١)
٩٠٠٠٠٠		حـ / الحسابات الجارية الدائنة
٤٥٠٠٠٠		حـ / الفروع
	١٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية)
		(الاكتتاب فى أسهم شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية)
١٣٥٠٠٠٠		من حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية)
		إلى مذكورين
	١٣٤٧٠٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة(شركة الحاسبات والأنظمة)
	٣٠٠٠	حـ /عمولة إصدار أوراق مالية
		(إضافة قيمة الاكتتاب لحساب الشركة بعد خصم العمولة)

٥٥٠٠٠٠		من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة (٢)
	٥٥٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
		(قيد نظامى بإيداع أوراق مالية برسم الأمانة)
٥٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٥٠٠	إلى حـ /عمولة حفظ أوراق مالية
		(خصم عمولة حفظ أوراق مالية من حسابات العملاء)
٣٢٠٠٠٠		من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
	٣٢٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع بالأوراق المالية المسحوبة)
		من مكورين (٣)
٤٥٠٠٠٠		حـ/ محفظة الأوراق المالية
٣٥٠٠٠٠		حـ/ الفروع
	٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية
		(شراء أوراق مالية لمحفظة الأوراق المالية والفروع)
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية
		إلى مذكورين
	٣٥٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
	٤٥٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
		(سداد جزء من المستحق للسماسرة نقدا والباقى أضيف لحساباتهم الجارية
٤٠٢٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)
	٤٠٢٠٠٠	إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية
		خصم القيمة التقديرية لشراء أوراق مالية للعملاء
٤٠٢٠٠٠		من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	٢٠٠٠	حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية
		شراء أوراق مالية للعملاء
٤٠٠٠٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
		(سداد المستحق للسماسرة بإضافته لحساباتهم الجارية)

البيان	دائن	مدين
من حـ / الخزينة إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية (القيمة التقديرية لشراء أوراق مالية لغير العملاء)	 ٥٦٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠
من حـ / أمانات شراء أوراق مالية إلى مذكورين حـ/ سماسرة الأوراق المالية حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية (شراء أوراق مالية لغير العملاء)	 ٥٥٠٠٠٠ ٢٥٠٠	٥٥٢٥٠٠
من حـ /سماسرة الأوراق المالية إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة) (سداد المستحق للسماسرة بإضافته لحساباتهم الجارية)	 ٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
من حـ / أمانات شراء أوراق مالية إلى حـ / الخزينة (رد المبلغ الزيادة إلى غير العملاء نقدا)	 ٧٥٠٠	٧٥٠٠
من حـ /مبيعات محفظة الأوراق المالية ٤ إلى حـ / محفظة الأوراق المالية (إرسال أوراق مالية للبيع)	 ٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
من حـ /سماسرة الأوراق المالية إلى حـ/مبيعات محفظة الأوراق المالية (تنفيذ عملية البيع)	 ٥٣٥٠٠٠	٥٣٥٠٠٠
من حـ/ الخزينة إلى حـ /سماسرة الأوراق المالية (القيمة البيعية للأوراق المالية المملوكة للبنك بعد خصم عمولة السماسرة)	 ٥٣٥٠٠٠	٥٣٥٠٠٠
من حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية إلى حـ /الأرباح والخسائر (ترحيل أرباح بيع الأوراق المالية لحساب الأرباح والخسائر)	 ٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة) إلى حـ / أمانات بيع أوراق مالية (بيع أوراق مالية لصالح الفروع)	 ٢٨٥٠٠٠	٢٨٥٠٠٠
من حـ / أمانات بيع أوراق مالية إلى حـ / الفروع (أضافه القيمة البيعية الصافية لحساب الفروع)	 ٢٨٥٠٠٠	٢٨٥٠٠٠
من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة (إلغاء القيد النظامى بإيداع أوراق مالية برسم الأمانة)	 ٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

٤٢٠٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
	٤٢٠٠٠٠	إلى حـ / أمانات بيع أوراق مالية
		(بيع أوراق مالية لصالح العملاء)
٤٢٠٠٠٠		من حـ / أمانات بيع أوراق مالية
		إلى مذكورين
	٤١٩٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)
	١٠٠٠	حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية
		(إضافة القيمة البيعية الصافية لحسابات العملاء)
٤٠٠٠٠٠		من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة
		(إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المالية المباعة)
٥٠٠٠٠٠		من حـ /كوبونات أوراق مالية للتحصيل (٥)
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل
		(قيد نظامى بإيداع العملاء كوبونات للتحصيل)
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / كوبونات أوراق مالية للتحصيل
		(تحصيل كوبونات لصالح العملاء نقد)
٥٠٠٠٠٠		من حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل
		إلى مذكورين
	٤٩٩٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)
	١٠٠٠	حـ/ عمولة تحصيل كوبونات
		(إضافة القيمة كوبونات محصلة لحسابات العملاء بعد خصم العمولة)
٤٥٤٥٠٠٠		(٦) من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات)
		إلى مذكورين
	٤٥٠٠٠٠٠	حـ/توزيعات أرباح (شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات)
	٤٥٠٠٠	حـ/ عمولة صرف كوبونات
		(خصم قيمة التوزيعات والعمولة من حسابات الشركة)
٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/توزيعات أرباح (شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات)
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(صرف أرباح المساهمين نقدا)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة (٧)
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين
		(قيد نظامى بقيمة الأوراق المالية المودعة كضمان سلف)

٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) إلى حـ/ الخزينة (مسحوبات نقدية)
١٠٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) (سداد قيمة السلف نقدا)
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	من حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين إلى حـ / أوراق مالية برسم التأمين (إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المالية المباعة)

الفصل السابع

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم خطابات الضمان

تعتبر خطابات الضمان من الخدمات المصرفية الهامة التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها ، ويتولى قسم خطابات الضمان تقديم هذه الخدمة .فقد يطلب عملاء البنك منه خطاب الضمان عندما يطالبهم أصحاب الأعمال كالشركات والوزارات والهيئات الحكومية فى حالة ارتباطهم بأعمال مع هذه الجهات ، بدفع جزء من قيمة الغطاء مقدما على سبيل ضمان جدية العميل ، وبدلا من تجميد الأموال لدى تلك الجهات يلجأ العملاء الى البنوك بغية الحصول على خطابات ضمان تضمن التزامهم تجاه هذه الجهات .

ويعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابى يقدمه البنك بناء على طلب عميلة إلى جهة معينة (المستفيد) بان يدفع نيابة عن عميلة بمجرد مطالبة المستفيد بقيمة الضمان بالكامل أو بجزء منه عند المطالبة خلال مدة سريان الضمان ولنفس الغرض الذى اصدر من اجله . وخطاب الضمان يعد التزام عرضى أو احتمالى بالنسبة للبنك المصدر له ، يظهر ضمن حساباته النظامية ، وقد يتحول الى التزام فعلى فى حالة عدم وفاء العميل بالالتزامات التى صدر من اجلها خطاب الضمان ، وفى هذه الحالة يقوم البنك بالسداد نيابة عن العميل .ويتطلب إصدار خطاب الضمان قيام البنك بفحص المركز المالى للعميل ، كما يقوم بحجز نسبة معينة من قيمة الخطاب من حساب العميل الجارى كتأمين ، وتختلف هذه النسبة من عميل لآخر حسب مركزه المالى ومدى ثقة ابنك فى معاملاته ، كما يتقاضى البنك من العميل عمولة مقابل منحه الخطاب، ويحصل أيضا على فائدة ى حالة قيا البنك بدفع خطاب الضمان أو جزء منه للمستفيد نيابة عن العميل .

ومن الحالات التى تستخدم فيها خطابات الضمان الدخول فى الناقصات العامة والمزايدات العامة وضمان كفاءة تنفيذ الأعمال التى التزم العملاء بها وضمان سدادهم كافة التزاماتهم بعد التنفيذ ، وضمان استرداد الآلات والمعدات التى يخرجها أصحابها بصفة مؤقتة ، وتحل خطابات الضمان محل بوالص الشحن فى سحب البضائع من الجمارك قبل استلام بوالص الشحن لضمان تقديم البوالص عند وصولها .

أنواع خطابات الضمان :

تصدر البنوك التجارية عدة أنواع من خطابات الضمان ، ويمكن تصنيف هذه الخطابات من زوايا متعددة ، فيمكن تصنيفها من حيث شكل أو صورة الغطاء الذى يحصل عليه البنك من العميل مقابل إصداره الخطاب ، كما يمكن تصنيفه من حيث الغرض الذى تصدر من اجله ، وأيضا يمكن تصنيفه من حيث العميل الذى يصدر من اجله الخطاب . ونناقش بإيجاز هذه التصنيفات المختلفة على النحو التالى :

أ – من حيث شكل أو صورة الغطاء :

يمكن تصنيف خطابات الضمان من حيث شكل أو صورة الغطاء الذى يحصل عليه البنك من العميل مقابل إصداره الخطاب الى الأنواع التالية :

* خطابات ضمان بغطاء نقدى :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه مقابل قيام العميل بسداد قيمة الضمان بالكامل أو نسبة منه فى صورة نقدية ، أو أن يقوم البنك خصم القيمة من حساب العميل الجارى . ويقوم البنك بالاحتفاظ بالغطاء فى حساب خاص يسمى إحتياطى خطابات الضمان .

* خطابات ضمان بغطاء عينى :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه مقابل قيام العميل بسداد قيمة الضمان بالكامل أو نسبة منه فى صورة عينية مثل الكمبيالات أو الأوراق المالية أو البضائع ، على أن تكون قيمة هذه الضمانات اكبر من قيمة خطاب الضمان . ويحتفظ بها البنك طوال فترة الضمان .

* خطابات الضمان بدون غطاء (المكشوفة) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه بدون غطاء نقدى أو عينى . وتقتصر هذه الحالة على البنوك الكبرى والعملاء ذو السمعة الطيبة والمركز المالى القوى .

ب – من حيث الغرض الذى تصدر من اجله خطابات الضمان :

يمكن تصنيف خطابات الضمان من حيث الغرض الذى تصدر من اجله خطابات الضمان الى الأنواع التالية :

* خطابات الضمان الابتدائية (الأولية) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه والتى تقدم الى الجهات الحكومية أو الشركات كتأمين الدخول فى المناقصات ، وتحل محل النقود وذلك لضمان جدية العميل .

* خطابات الضمان النهائية :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه والتى تقدم الى الجهات الحكومية أو الشركات بعد رسو المناقصة عليه كتأمين نهائى . وتحل محل النقود وذلك لضمان جدية العميل فى تنفيذ الأعمال الكلف بها طبقا لشروط التعاقد .

* خطابات الضمان مقابل دفعات مقدمة :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى تقدمها الشركات المنفذة الى أصحاب الأعمال كتأمين مقابل حصولهم عل دفعات مقدمة تحت الحساب من قيمة الأعمال التى يتولون تنفيذها ،

فى حالة القيام بالعمليات التى يستغرق تنفيذها فترات طويلة كعقود المقاولات وبناء السفن وتصنع الطائرات .

ج – من حيث العميل الذى يصدر من اجله خطابات الضمان :

يمكن تصنيف خطابات الضمان من حيث من حيث من اجله خطابات الضمان الى الأنواع التالية :

* خطابات الضمان المحلية (الداخلية) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لصالح عملائه داخل الدولة والتى تقدم الى الجهات المحلية ، وتحل محل النقود وذلك لضمان جدية العملاء .

* خطابات الضمان الخارجية :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لصالح شركات عالمية بالخارج تطلب بواسطة المراسلين فى نفس دولة الشركة العالمية والتى تقدم الى الجهات المحلية .

المعالجة المحاسبية لخطابات الضمان :

المعالجة المحاسبية لإصدار خطابات الضمان: يقوم قسم الحسابات العامة بالتسجيل فى اليومية العامة بالقيود التالية :

* فى حالة موافقة العميل على خصم قيمة التأمين (الغطاء) والعمولة من حسابه الجارى يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء)

إلى مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/عمولة خطاب الضمان

* أما فى حالة قيام العميل بسداد قيمة التأمين (الغطاء) والعمولة نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/عمولة خطاب الضمان

*عن قيام البنك بإصدار خطاب الضمان يجرى القيد النظامى التالى بإجمالي قيمة خطابات الضمان المصدرة :

×× من حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان

×× إلى حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان

المعالجة المحاسبية لعملية انتهاء مدة خطاب الضمان واسترداده خطابات الضمان:

تكون المعالجة المحاسبية لانتهاء غرض أو مدة سريان خطاب الضمان على لنحو التالى :

أولا : فى حالة رغبة العميل فى تجديد مدة سريان خطاب الضمان لفترة جديدة :

فى هذه الحالة تخصم عمولة التجديد فقط من حساب العميل الجارى أو يقوم بسدادها نقدا بالقيد التالى:

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← الخصم من حساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← السداد نقدا

××الى حـ/عمولة خطاب الضمان

ثانيا : فى حالة قيام العميل بالوفاء بالتزاماته كاملة ورد خطاب الضمان الى البنك :

* يقوم البنك فى هذه الحالة برد قيمة التأمين للعميل إما بإضافته لحسابه الجارى بالبنك أو سداده له نقدا ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← الإضافة الى حساب العميل الجارى

أو×× إلى حـ/ الخزينة ← السداد نقدا

* إلغاء القيد النظامى بقيمة خطابات الضمان المصدرة بالقيد التالى :

×× من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان

×× إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان

ثالثا : فى حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته ومطالبة المستفيد البنك بسداد قيمة الضمان كليا أو جزئيا:

فى هذه لحالة يقوم البنك بسداد قيمة الضمان للمستفيد كليا أو جزئيا إما نقد أو إضافته لحساب العميل الجارى طرف البنك مقابل استرداد خطاب الضمان ويستخدم البنك قيمة التأمين فى سداد حقوق المستفيد ، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

* عند استرداد خطاب الضمان من المستفيد يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان

×× إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان

* عند استخدام مبلغ التأمين فى سداد حقوق المستفيد ، تكون هناك ثلاث احتمالات كما يلى :

<u>الاحتمال الأول :</u> مبلغ التأمين مساوى أو يزيد عن حقوق المستفيد ، فى هذه الحالة يقوم البنك برد الزيادة للعميل نقدا أو إضافته لحسابه الجارى ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/تأمينات خطاب الضمان

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(المستفيد) ← إضافته لحساب المستفيد الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة(المستفيد) ← سداد المستحق للمستفيد نقدا

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العميل) ← إضافة الباقى لحساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← سداد الباقى للعميل نقدا

<u>الاحتمال الثانى</u> : مبلغ التأمين غير كاف لسداد حقوق المستفيد ، فى هذه الحالة يقوم البنك يقوم العميل بسداد الزيادة نقدا أو أن يقوم البنك بتحميل الزيادة على حساب العميل الجارى ، ويجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة(العميل) ← سداد الزيادة خصما من حساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← قيام العميل بسداد الزيادة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(المستفيد) ← إضافته لحساب المستفيد الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة(المستفيد) ← سداد المستحق للمستفيد نقدا

<u>الاحتمال الثالث</u> : مبلغ التأمين غير كاف لسداد حقوق المستفيد ، ولم يكن للعميل رصيد كاف أو لم يكن لديه حساب جارى لدى البنك فى هذه الحالة يقوم البنك بتحميل الزيادة على حساب العميل الجارى المدين لحين سداده ، ويجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة(العميل) ← تحميل الزيادة على حساب العميل الجارى

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(المستفيد) ← إضافته لحساب المستفيد الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة(المستفيد) ← سداد المستحق للمستفيد نقدا

* عند قيام العميل بسداد المستحق عليه والممثل فى الفرق بين قيمة التأمين والمستحق للمستفيد يجرى القيد التالى :

من ×× حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة

حالة تطبيقية : فيما يلى العمليات التى تمت بقسم خطابات الضمان بالبنك الاهلى المصرى فرع مصر القديمة فى ٢٥ مارس ٢٠١٦ :

١ – طلب أحد العملاء خطاب ضمان لمدة ٦ شهور لصالح إحدى الجهات الحكومية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فوافق البنك على إصدار الخطاب على أن يحجز من حسابه الدائن ٥٠% من قيمة الخطاب كتأمين وعمولة ١% لكل٦ شهور بحد أدنى ٨٠٠ ، وتم إصدار الخطاب وخصم التأمين والعمولة من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٢ – ردت إحدى الجهات الحكومية خطاب الضمان السابق إصداره من البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ لوفائه بالتزاماته وكانت نسبة التأمين ٣٠% أضيفت إلى الحساب الجارى الدائن للعميل .

٣ – طلبت إحدى الجهات الحكومية مصادرة خطاب الضمان السابق إصداره من البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ لعدم وفائه بالتزاماته وكانت نسبة التأمين ٦٠% فقام البنك بسداد قيمة الخطاب لحساب الجهة الحكومية طرف البنك المركزى ، وخصم البنك باقى قيمة خطاب الضمان والتأمين من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٤ – جدد البنك خطاب ضمان انتهت مدته بناء على طلب شركة عصفور للمنتجات المعدنية لمدة ٦ شهور بعمولة ٢% سنويا،علما بأن قيمة الخطاب ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه.

<u>المطلوب</u> :– إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

<u>الحل</u>

منه	له	بيان
٣٠٠٠٠٠٠		(١) من حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان
	٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
		(قيد نظامى بإصدار خطاب ضمان)
١٥٣٠٠٠٠		من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء)
		إلى مذكورين
	١٥٠٠٠٠٠	حـ/تأمينات خطاب الضمان (٣٠٠٠٠٠٠x ٥٠%=١٥٠٠٠٠٠)
	٣٠٠٠٠	حـ/عمولة خطاب الضمان (٣٠٠٠٠٠٠ x ١%=٣٠٠٠٠)
		(خصم التأمين والعمولة من حسابات العملاء)

٣٠٠٠٠٠		(٢) من حـ/تأمينات خطاب الضمان(١٠٠٠٠x ٣٠%=٣٠٠٠٠٠)
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء)
		(رد قيمة التأمين لحساب العميل)
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان
		(إلغاء القيد النظامى بإصدار خطاب ضمان)
		(٣) من مذكورين
٤٨٠٠٠٠		حـ/تأمينات خطاب الضمان(٨٠٠٠٠٠x ٦٠%=٤٨٠٠٠٠)
٣٢٠٠٠٠		حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء) (٨٠٠٠٠٠ – ٤٨٠٠٠٠=٣٢٠٠٠٠)
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/البنك المركزى(المصلحة الحكومية)
		(سداد قيمة خطاب الضمان)
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
	٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان
		(إلغاء القيد النظامى بإصدار خطاب ضمان)
٢٥٠٠٠		(٤) من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة عصفور للمنتجات المعدنية)
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/عمولة تجديد خطاب الضمان٢٥٠٠٠٠٠x٣% x (٦ شهور÷١٢)=٢٠٠٠٠
		(خصم عمولة تجديد خطاب الضمان)

الفصل الثامن

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصرف الأجنبى

يقوم قسم الصرف الأجنبى (قسم الكمبيو) بالتعامل فى العملات الأجنبية ، سواء كانت فى صورة نقدية أو فى صورة تحويلات من وإلى البنوك الأجنبية بالعملات الأجنبية : ومن أهم العمليات التى يقوم بها هذا القسم :

* شراء العملات الأجنبية بيعها .
* التحويلات الخارجية للعملات الأجنبية .
* إصدار وصرف الشيكات المصرفية .
* شراء وبيع الشيكات السياحية .

ونتناول فيما يلى الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للعمليات السابقة :

شراء العملات الأجنبية :

تشترى البنوك التجارية العملات الأجنبية طبقا لأسعار الصرف السائدة بالسوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى يوم الشراء . .ويتمثل قيد اليومية العامة فى القيد التالى :

×× من حـ/العملات الأجنبية

×× إلى حـ/ الخزينة ← فى حالة الاستبدال نقدا

أو×× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← فى حالة إضافة القيمة لحساب العميل

بيع العملات الأجنبية :

يتولى قسم الصرف الاجنبى بيع العملات الأجنبية للعملاء نظير ما يعادلها بالعملة المحلية طبقا لأسعار الصرف السائدة بالسوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى يوم البيع ، وتتم عملية البيع عن طريق قيام العميل بسداد ما يعادل العملة الأجنبية بالعملة المحلية إما نقدا أو خصما من حسابه الجارى الدائن لدى البنك التجارى ويتمثل قيد اليومية العامة فى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← فى حالة خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو ×× من حـ / الخزينة ← فى حالة البيع نقدا

×× إلى حـ/ العملات الأجنبية

التحويلات الخارجية للعملات الأجنبية .

يحتاج العملاء المسافرون خارج البلاد لأغراض التعليم أو العلاج أو السياحة إلى العملة الأجنبية للبلد التى سيذهبون إليها ، وذلك لتسديد نفقات إقامتهم وتنقلاتهم .....إلى آخره . وتقدم البنوك التجارية هذه الخدمة إلى عملائها من خلال عملية التحويل الخارجى والتى يقوم بها البنك التجارى من خلال البنك المركزى الذى يتولى مسألة هذه العملات الأجنبية وإضافتها لحسابات المراسلين وخصمها فى نفس الوقت من حسابات المصارف الحلية فى نفس الوقت . وبالمثل

يتلقى البنك المركزى الحوالات الخارجية الواردة ويخصم قيمتها من حسابات المراسلين بالخارج ويضيفها فى نفس الوقت أى حسابات البنوك المحلية .

الحوالات الخارجية الواردة :

تتمثل المعالجة المحاسبية للحوالات الخارجية فى القيود التالية :

* عند تلقى البنك إخطار من مراسله الاجنبى تتم معادلة قيمة الحوالة بالعملة المحلية طبقا لأسعار الصرف الحرة ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

×× إلى حـ/ الحوالات الخارجية الواردة

* عند تحويل المبالغ من البنوك المراسلة إلى البنك المركزى أو إلى الحسابات الجارية لديهم ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ البنك المركزى

أو ×× من حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (حسابات جارية)

×× إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

* عند سداد مبلغ الحوالة بالعملة المحلية للعميل نقدا أو إضافتها لحساب العميل الجارى أو إضافتها للفروع أو البنوك المحلية الأخرى يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحوالات الخارجية الواردة

إلى مذكورين

×× حـ/ الخزينة

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الفروع

×× حـ/ البنوك المحلية

×× حـ/ عمولة حوالات واردة

الحوالات الخارجية الصادرة :

تتمثل المعالجة المحاسبية للحوالات الخارجية الصادرة فى القيود التالية :

* عند قيام العميل بتوريد مبلغ الحوالة والعمولة والمصروفات المختلفة نقدا ، أو خصمها على حسابه الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن ← خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو ×× من حـ/ الخزينة ← سداد قيمة الحوالة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة

××حـ/ عمولة حوالات صادرة

××حـ/ مصروفات حوالات صادرة

* عند إضافة قيمة الحوالة للبنوك المراسلة فى الخارج يجرى القيد التالى :

××من حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة

××إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

* عند تحويل قيمة الحوالة إلى البنوك المراسلة عن طريق البنك المركزى أو خصما من الحسابات الجارية لديهم ، يجرى القيد التالى :

××من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

××إلى حـ/ البنك المركزى

أو ××حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حسابات جارية)

إصدار وصرف الشيكات المصرفية الخارجية :

إصدار الشيكات المصرفية الخارجية

يطلب العملاء من البنوك المحلية تحويل مبالغ بالعملات الأجنبية لصالحهم أو لصالح مستفيدين آخرين بموجب شيكات يسحبها البنك المحلى على بنوك خارجية ، وتسمى هذه العملية بإصدار الشيكات المصرفية . وتتمثل المعالجة المحاسبية الشيكات المصرفية الصادرة فى القيود التالية :

* عند قيام العميل بتوريد مبلغ الشيك والعمولة نقدا ، أو خصمها على حسابه الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن ← خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× من حـ/ الخزينة ← سداد قيمة الحوالة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة

××حـ/ عمولة شيكات مصرفية

* عند إخطار البنك المسحوب عليه الشيك وإضافة القيمة لحسابه الجارى طرف البنك المحلى ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

* عند سداد قيمة الشيكات المصرفية للبنوك المراسلة فى الخارج عن طريق البنك المركزى أو من الحسابات الجارية الدائنة للبنك المحلى لديهم ،، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

××إلى حـ/ البنك المركزى

صرف الشيكات المصرفية الخارجية :

يطلب العملاء من البنوك المحلية صرف الشيكات التى سحبتها بنوك خارجية لصالحهم أو لصالح مستفيدين آخرين على البنك المحلى ، وتسمى هذه العملية بصرف الشيكات المصرفية الخارجية . وتتمثل المعالجة المحاسبية الشيكات المصرفية الخارجية فى القيود التالية :

* عند قيام البنك بصرف مبلغ الشيك للعميل بعد خصم العمولة نقدا ، أو إضافة القيمة الصافية إلى حسابه الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الشيكات المصرفية الخارجية الواردة

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائن ← إضافة القيمة إلى حساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← سداد قيمة الشيك نقدا

××حـ/ عمولة شيكات مصرفية واردة

* عند إخطار البنك المسحوب عليه الشيك وخصم القيمة من حسابه الجارى طرف البنك المحلى ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

×× إلى حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الواردة

* عند تحصيل قيمة الشيكات المصرفية من البنك الخارجى عن طريق البنك المركزى أو إضافتها إلى الحساب الجارى للبنك المحلى لديها ،، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

أو ×× حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

شراء وبيع الشيكات السياحية :

يفضل الكثير من العملاء الحصول على شيكات سياحية فى حالات السفر إلى الخارج بدلا من الحوالات الخارجية ، ومن بين لخدمات التى تقدمها البنوك إلى عملائها تمكينهم من الحصول على تلك الشيكات بعد أن تكون قد حصلت من البنوك الأجنبية ومن الشركات المصدرة لهذا النوع من الشيكات (مثل أمريكان أكسبريس وتوماس كوك) . وعادة ما تكون الشيكات السياحية مقومة بعملات أجنبية حرة مل الدولار الأمريكي واليورو ، على أن يتم دفع ما يعادل قيمتها بالعملة المحلية . ويعتبر الشيك السياحى شيكا أسميا لا يصرف قيمته إلا لصاحبه .وتتمثل المعالجة المحاسبية فى القيود التالية :

أولا : فى حالة إصدار الشيكات السياحية :

* عند قيام البنك ببيع الشيكات السياحية للعميل نقدا ، أو خصم القيمة من حسابه الجارى الدائن لدى البنك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن ←── خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× من حـ/ الخزينة ←── سداد قيمة الحوالة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ الشيكات السياحية المباعة

××حـ/ عمولة بيع شيكات سياحية

××حـ/ المصروفات

* عند قيام المراسلين بصرف الشيكات ، وإخطار البنك المحلى بذلك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الشيكات السياحية المباعة

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

* عند تحويل قيمة العملات الأجنبية للمراسلين عن طريق البنك المركزى أو خصمها من الحساب الجارى للبنك المحلى لديها ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

أو×× حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

ثانيا : فى حالة قيام البنك التجارى ببيع الشيكات السياحية لصالح البنوك المصدرة لها :

تجرى القيود التالية :

* عند استلام الشيكات السياحية من البنك الخارجى الذى أصدرها،يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ/ شيكات سياحية برسم البيع

×× إلى حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية

* عند بيع الشيكات السياحية للعميل نقدا ، أو خصم القيمة من حسابه الجارى الدائن لدى البنك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←── خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× حـ/ الخزينة ←── سداد القيمة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

×× حـ/ عمولة بيع شيكات سياحية

* يتم فى نهاية كل يوم عمل يلغى القيد النظامى بقيم الشيكات السياحية المباعة على النحو التالى :

×× من حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية

×× إلى حـ/ شيكات سياحية برسم البيع

* عند تسوية قيمة الشيكات السياحية بين البنك المحلى والبنك الخارجى عن طريق البنك المركزى أو خصم القيمة من الحساب الجارى للبنك المحلى لديها ،، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

أو ×× حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

شراء الشيكات السياحية :

تتمثل المعالجة المحاسبية فى القيود التالية :

* عند استلام الشيكات السياحية من العميل وصرف قيمتها نقدا ، أو إضافة القيمة إلى حسابه الجارى الدائن لدى البنك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/شيكات سياحية مشتراة

إلى مذكورين

××حـ/ الخزينة ← سداد القيمة نقدا

××حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ← إضافة القيمة من حساب العميل الجارى

حـ/ عمولة شراء شيكات سياحية

* عند خصم قيمة الشيكات السياحية المنصرفة على حساب البنك الخارجى الذى أصدرها ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

×× إلى حـ/ شيكات سياحية مشتراة

* عند قيام المراسلين بتحويل المبلغ عن طريق البنك المركزى أو أضافته لحساب البنك الجارى طرفه بالعملة الأجنبية يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

حالـة تطبيقيـة : فيمـا يلـى بعض العمليـات التـى تمـت بقسـم الصـرف الأجنبـى بالبنـك الاهلـى المصرى فرع المنيل فى ١٢ مارس ٢٠١١ :

١ – بلـغ إجمـالى العمـلات الأجنبيـة المشـتراة نقدا ١٠٠٠٠٠ يـورو بسـعر ٧.٦ جنيـه مصرى لليـورو . ويـاع لعمـلاء الحسـابات الجاريـة ٤٥٠٠٠ يورو بسـعر ٧.٧جنيـه مصرى لليـورو وتم خصم القيمة المعادلة بالجنيه المصرى من حسابات العملاء .

٢ – بلغ مجموع الشيكات السياحية المشـتراة ٣٠٠٠٠ دولار بسـعر ٦.٣ جنيـه مصرى للـدولار سددت نقدا للعملاء بالعملة المحلية بعد خصم عمولـة ١% ، وقد تمت التسـوية بـين البنـك ومراسلة الامريكى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى.

٣ – بلغت مبيعات الشـيكات السـياحية التـى سبق الحصـول عليهـا مـن أحد البنـوك الفرنسـية بغرض البيـع ٥٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦٥جنيه مصرى لليورو وتـم تحصيل القيمـة نقدا مـع عمولـة ٢% ، وتمت التسوية مـع البنـك المصدر للشيكات السياحية بـالعملات المحليـة عن طريق البنك المركزى .

٤ – أصدر البنك شيكات مصرفية بنـاء على طلب عمـلاء الحسـابات الجاريـة الدائنـة علـى أحد البنـوك الكويتيـة بمبلـغ ٥٠٠٠٠ دينـار كـويتى بسـعر ٢١ جنيـه مصـرى للـدينار الكـويتى ، وخصمت القيمة بالعملة المحلية مع عمولة ١% على حسابات العمـلاء وتمت التسوية مـع البنك الكويتى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٥ – صـرف البنـك شـيكات مصـرفية مسـحوبة عليـه بواسـطة أحـد البنـوك السـعودية بمبلـغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودى بسعر ١.٦٥ جنيه مصرى للريال السعودى بعد خصـم عمولـة بنسبة ١% وتمت التسوية مع البنك السعودى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٦ – بلغت الحـولات الخارجيـة الإجماليـة الصـادرة بنـاء علـى طلـب عمـلاء الحسـابات الجاريـة الدائنة مبلـغ ٦٠٠٠٠ جنيه إسترلينى بسعر ٨ جنيه مصرى للجنيـه الإسترلينى ،وقـام البنـك بتحويل القيمة خصما على حسابات العملاء مع عمولة ١% ومصروفات ٤٠٠ جنيه وتمت التسوية مع البنك الإنجليزى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٧ – بلغت الحولات الخارجية الإجمالية الواردة ٥٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦ جنيه مصرى لليـورو ، وقام البنك بتحويل القيمة بسداد القيمـة للمستفيد بعد خصم عمولـة ١% وتمت التسوية مع المراسل الفرنسى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

<u>المطلوب</u> :– إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
٧٦٠٠٠٠		١ من حـ/العملات الاجنبية
		(١٠٠٠٠٠ يورو x ٧.٦ = ٧٦٠٠٠٠)
	٦٠٨٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(شراء عملات احنبية)
٣٤٦٥٠٠		من حـ/الحسابات الجارية الدائنة
	٣٤٦٥٠٠	إلى حـ/العملات الاجنبية(٤٥٠٠٠ يورو x ٧.٧ ج)
		(بيع عملات احنبية)
١٨٧٠٢٠		٢ من حـ/شيكات سياحية مشتراه(٣٠٠٠٠ دولار x ٦.٣)
		إلى مذكورين
	١٢٤٧٤٠	حـ/ الخزينة(١٨٩٠٠٠ – ١٩٨٠ العمولة)
	١٩٨٠	حـ/ عمولة شراء شيكات سياحية(١٨٩٠٠٠ x ١%)
		(شراء شيكات سياحية)
١٨٩٠٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)
	١٨٩٠٠٠	إلى حـ/ شيكات سياحية مشتراه
		(خصم القيمة على البنك المصدر للشيكات)
١٢٦٠٠٠		من حـ/ البنك المركزى
	١٢٦٠٠٠	إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)
		(التسوية بالعملة المحلية)
٣٨٢٥٠٠		٣ من حـ/ شيكات سياحية برسم البيع
		(٥٠٠٠٠ دولار x ٧.٦٥ جنيه= ٣٨٢٥٠٠)
	٣٨٢٥٠٠	إلى حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية
		(قيد النظامى بتسليم شيكات للبيع)
٣٩٠١٥٠		حـ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	٣٨٢٥٠٠	حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية) (٥٠٠٠٠ دولار x ٧.٦٥ جنيه= ٣٨٢٥٠٠)
	٧٦٥٠	حـ/ عمولة بيع شيكات سياحية(٣٨٢٥٠٠ x ٢%)
		(بيع شيكات سياحية)
٣٨٢٥٠٠		من حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية
	٣٨٢٥٠٠	إلى حـ/ شيكات سياحية برسم البيع
		(إلغاء القيد النظامى بتسليم شيكات للبيع)

٣٨٢٥٠٠	 ٣٨٢٥٠٠	من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية) إلى حـ/ البنك المركزى (التسوية مع البنك الفرنسى)
١١٥٥٠٠	 ١٠٥٠٠٠ ١٠٥٠٠	٤ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة(٥٠٠٠٠ دينار **x** ٢١) حـ/ عمولة شيكات مصرفية(١٠٥٠٠٠ **x** ١%) (إصدار شيكات مصرفية)
١٠٥٠٠٠	 ١٠٥٠٠٠	من حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (إضافة القيمة للبنك الكويتى)
١٠٥٠٠٠	 ١٠٥٠٠٠	من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية) إلى حـ/ البنك المركزى (التسوية مع البنك الكويتى بالعملة الاجنبية)
١٦٥٠٠٠	 ١٥٣٣٥٠ ١٦٥٠	٥ من حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الواردة (١٠٠٠٠٠ ريال **x** ١.٦٥جنيه) إلى مذكورين حـ/ الخزينة حـ/ عمولة شيكات مصرفية(١٦٥٠٠٠ **x** ١%) (سداد قيمة شيكات مصرفية واردة)
١٦٥٠٠٠	 ١٦٥٠٠٠	من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية) إلى حـ/ الشيكات المصرفية الواردة (خصم القيمة على البنك الخارجى)
١٦٥٠٠٠	 ١٦٥٠٠٠	من حـ/ البنك المركزى إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية) (التسوية بالعملة الجنبية مع البنك السعودى)
٤٨٥٢٠٠	 ٤٨٠٠٠٠ ٤٨٠٠ ٤٠٠	٦ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة (٦٠٠٠٠ جنيه إسترلينى **x** ٨ جنيه= ٤٨٠٠٠٠) حـ/ عمولة حوالات صادرة (٤٨٠٠٠٠ **x** ١%) حـ/ مصروفات حوالات صادرة (تنفيذ حوالات صادرة لإنجلترا)

مدين	دائن	البيان
٤٨٠٠٠٠		من حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة
	٤٨٠٠٠٠	إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
		(إضافة قيمة الحوالات للبنوك المراسلة بالخارج)
٤٨٠٠٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
	٤٨٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى
		(التسوية مع البنك الانجليزى بالعملة الاجنبية)
٣٨٠٠٠٠		(٧) من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
	٣٨٠٠٠٠	إلى حـ/ الحوالات الخارجية الواردة (٥٠٠٠٠ جنيه يورو x ٧.٦ جنيه= ٣٨٠٠٠٠)
		(إثبات الحوالات الواردة من الخارج)
٣٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك المركزى
	٣٨٠٠٠٠	إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
		(التسوية مع المراسل الخارجى)
٣٨٠٠٠٠		من حـ/ الحوالات الخارجية الواردة
		إلى مذكورين
	٣٧٦٢٠٠	حـ/ الخزينة
	٣٨٠٠	حـ/ عمولة حوالات واردة(٣٨٠٠٠٠x ١% =٣٨٠٠)

الباب الثالث

محاسبة شركات التأمين

الفصل الأول

النظام المحاسبي في شركات التأمين

المقدمة

ينفرد النشاط التأميني بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتؤثر بالتالي على طبيعة وخصائص النظام المحاسبي الذي يطبق على شركات التأمين.

١/١: طبيعة التأمين

يلجأ الأفراد إلى التأمين ضد أخطار معينة وذلك بغرض درء الخطر عنهم في حال وقوعه وبالتالي الشعور بالأمن، و في سبيل ذلك يقومون بنقل عبء الخطر الذي قد يتعرضون له في شخصهم أو ممتلكاتهم إلى الغير(شركة التأمين) عن طريق التعاقد مع شركة التأمين لتأدية هذه الخدمة، ولتحقيق ذلك لا بد من دفع أقساط ومبالغ معينة إلى شركة التأمين، تقوم هي باستثمارها وتنميتها حتى تتوفر لديها القدرة على سداد التعويضات للمؤمن لهم في حال وقوع الأخطار المؤمن ضدها.

وتقوم شركات التأمين بمجموعة من العمليات في سبيل الوفاء بمتطلبات المؤمن لهم والتمتع بسمعة طيبة في سوق التأمين والمحافظة على الاستمرارية في مجال النشاط التأميني والقدرة على منافسة الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، منها على سبيل المثال الاستعانة بمنتجين مقابل عمولات لجذب عملاء، وتكوين المخصصات والاحتياطيات وتحصيل الأقساط، ودفع التعويضات بصورها المختلفة، وإعادة التأمين لدى هيئات وشركات أخرى، واستثمار الأموال المتراكمة لديها من متحصلات الأقساط التي يسددها المؤمن لهم، وكذا لابد من تكبد نفقات في سبيل أداء خدمة التأمين.

٢/١: خصائص نشاط التأمين

نظرًا للطبيعة الخاصة بالخدمة التي يقدمها النشاط التأميني، فإن له خصائص تختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالآتي:

- تتمتع المنشآت التي تزاول نشاط التأمين وإعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر، لذا يلزم ضرورة الإشراف الحكومي على هذه المنشآت لحماية حقوق حملة الوثائق والمحافظة على المدخرات الوطنية.
- تتميز خدمة التأمين بأنها مؤجلة..
- لا تخضع أسعار التأمين لقوانين العرض والطلب، وإنما يتطلب تسعير الخدمة التأمينية خبرة فنية ورياضية خاصة بعمليات التأمين.
- التدخل الحكومي واضح في مجالات النشاط التأميني.

- نظرًا للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التأمين، يصعب على المحاسب تحديد نتيجة النشاط التأميني بدرجة عالية من الدقة.
- على شركة التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لديها، و لكن في ضوء ما هو محدد في القانون سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار فيها، أو بالنسب التي يحددها القانون لكل نوع من أنواع الاستثمار.

ـ معظم شركات التأمين تعمل في فروع تأمين مختلفة (فروع تأمينات الحياة، وتأمينات الممتلكات)، ويجبر القانون شركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حده، بالإضافة إلى ميزانية مجمعة لفرعي النشاط معًا. و تتمثل القوائم المالية المطلوبة في:

- الميزانية. – قائمة الدخل.
- قائمة إيرادات ومصروفات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.
- قائمة إيرادات ومصروفات لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات.
- قائمة التدفقات النقدية.

١/٣: تصنيف شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين وفقًا لتشكيلة الأنشطة التأمينية التي تمارسها، وكذلك وفقا للشكل القانوني، كالآتي:

. التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين العام، وشركات التأمين الصحي، ثم الشركات الشاملة.

فالنشاط التأميني لشركات التأمين على الحياة يشمل كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع الاثنين.

أما شركات التأمين العام فتختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية تجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق أو السرقة، وتأمين النقل بأنواعه، أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي تلحق بالغير أو ممتلكاتهم.

وبالنسبة لشركات التأمين الصحي فهي الشركات المتخصصة في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له أو جزء منه، وأما شركات التأمين الشاملة فهي غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين.

التصنيف وفقًا للشكل القانوني للشركة:

يمكن أن تصنيف شركات التأمين إلى:

أ . شركات مساهمة، حيث تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية.

ب . شركات الصناديق، حيث لا تصدر هذه الشركات أسهمًا إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها.

ج . هيئات التأمين، وهي تضم أعضاءً يشتركون سويًا في تغطية مخاطر التأمين مقابل حصول كل منهم على جزء من قسط التأمين.

١/٤: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

يشمل النظام المحاسبي مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتبويب البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها (في شكل معلومات مفيدة) لمن يهمه الأمر من مستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء من داخل المنشأة أو من خارجها.

خصائص النظام المحاسبي في منشآت التأمين:

أهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في منشآت التأمين:

- مفهوم الوحدة المحاسبية:

تعد نظرية الشخصية المعنوية أداة مناسبة لتنظير طبيعة الوحدة المحاسبية في منشآت التأمين أو تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة، وتعد أيضًا أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في هذه المنشآت.

- عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي:

يمارس نشاط التأمين في ظل ظروف عدم التأكد، وهو ما يؤدي إلى صعوبة قياس النفقات والإيرادات، كما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح أو خسارة في ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل إليها في حال التأكد.

- القوائم المالية:

يتطلب فهم وتحليل القوائم المالية لمنشآت التأمين الإلمام بقدرٍ وافٍ من المعلومات الفنية في مجال التأمين، بالإضافة إلى كثير من المعلومات المحاسبية والاقتصادية والمالية اللازمة لهذا التحليل.

يلاحظ أن القوائم المالية في منشآت التأمين تعكس الصورة المتوقعة للمنشأة في ظل الظروف الحالية، وتهدف أصلًا إلى إظهار قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ليس في الوقت الحاضر فقط بل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المحتملة في المستقبل. ويلاحظ أن الحسابات الختامية في منشآت التأمين، خاصة تأمينات الحياة، تعد على أسس تقريبية، ويرجع ذلك إلى القاعدة العامة وهي أن يجرى تقدير رياضي للالتزامات عن عدة سنوات، في الوقت الذي تعد فيه المنشأة حساباتها الختامية سنويًا دون الاعتماد على الحسابات الرياضية للتأمين. ويتضح من ذلك أن هناك تفاوتًا زمنيًا في درجة دقة القوائم المالية لمنشآت التأمين.

- الاستقلال الفرعي لأنشطة التأمين وأثره المحاسبي:

قد يطلب من شركة التأمين الإفصاح عن نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين، وهذا يتطلب توصيفًا دقيقًا لعناصر الإيرادات والنفقات، وتحديد أسس عادلة لتوزيع النفقات على الفروع المختلفة، بغية الوصول إلى نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات وبالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع على حده، وبعد تحديد نتيجة أعمال كل فرع، يتم ترحيلها إلى الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيدًا للوقوف على نتيجة أعمال المنشأة بشكل إجمالي.

الإطار العام للنظام المحاسبي في منشآت التأمين:

يمكن أن يؤطر الهيكل العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين من خلال احتفاظ المنشأة بمجموعة الدفاتر والسجلات الآتية:

دفاتر يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين:

يقوم كل قسم من أقسام التأمين بمباشرة المهام الخاصة بإصدار وثائق التأمين الجديدة، وتجديد وثائق التأمين السابقة قبل انتهاء مدة التأمين، وتعديل شروط الوثائق أو إلغائها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى سداد التعويضات عند تحقق الخطر المؤمن منه، ولإثبات هذه العمليات فإن كل قسم من أقسام التأمين يحتفظ بمجموعة الدفاتر والسجلات التالية:

سجل الإصدار: ما يقيد فقط بهذا السجل هو العمليات الجديدة المباشرة التي تعقدها منشأة التأمين.

سجل التجديدات: يعد هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعد، يقيد به الأقساط المستحقة عن تجديد الوثائق وتفاصيلها. وفي نهاية كل فترة دورية (أسبوعًا أو شهرًا) يجري إثبات مجاميعها في دفتر اليومية العامة الموجود بقسم الحسابات العامة.

سجل التعديلات والإلغاءات: يسجل فيه التعديلات التي تطرأ على وثيقة التأمين، أو إذا ألغيت الوثيقة، حيث تعتبر وثيقة التأمين وثيقة قابلة للتعديل أو الإلغاء بالكامل في أي وقت. وفي نهاية كل فترة معينة (أسبوعيًا أو شهريًا) يجري قيد إجمالي بمجموع هذا السجل بدفتر اليومية العامة الموجود بقسم الحسابات العامة.

سجل التعويضات: تثبت به التعويضات مستحقة السداد للمؤمن لهم أو المستفيدين، ويعتبر سجل التعويضات دفتر يومية مساعد تقيد به البيانات بالتفصيل أولًا بأول.

سجل العمولات: تتعدد أنواع العمولات، فهناك عمولات تدفعها منشأة التأمين للغير مثل عمولة الإنتاج التي تدفعها للمنتجين والوكلاء، وعمولات أخرى تحصل عليها من الغير، مثل عمولة الإنتاج التي تحصل عليها من منشآت التأمين الأخرى مقابل تنازلها عن جزء من عملياتها إليها، ويحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل للعمولات المستحقة ويعتبر هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعد.

سجل إعادة التأمين الوارد: يحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل أو مجموعة من السجلات لإثبات عمليات إعادة التأمين الواردة التي يتم قبولها فقط. يعتبر سجل إعادة التأمين الوارد بمثابة دفتر يومية مساعد.

بالإضافة إلى ذلك هناك سجل الإقراض، سجل الاتفاقيات، وسجل الأموال المخصصة.

الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة:

نظرًا لتكرار بعض أوجه التحصيل والصرف في منشآت التأمين وضرورة إثباتها أولًا بأول، يتطلب الأمر أن يحتفظ قسم الخزينة بمجموعة من الدفاتر أو السجلات التي تعتبر يوميات مساعدة يثبت بها بنود الإيرادات والمصروفات أول بأول بالتفصيل، ويمكن عرض أهم الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة في منشآت التأمين كما يلي: دفتر يومية صندوق الأقساط المحصلة، دفتر اليومية أو سجل العمولات المسددة، ودفتر يومية أو سجل التعويضات المسددة.

الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة:

من أهم الدفاتر والسجلات التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة: دفتر يومية الصندوق العام، دفتر (سجل) اليومية العامة، دفتر الأستاذ العام، دفاتر(سجلات) اليوميات المساعدة، حيث يحتفظ قسم الحسابات العامة بمجموعة من اليوميات المساعدة لإثبات العمليات الأخرى (بخلاف تلك التي تحدث في أقسام التأمين أو في قسم الخزينة) ذات الطبيعة المتكررة، ودفاتر(سجلات) الأستاذ المساعدة، وهي دفاتر حسابات تفصيلية لعمليات منشأة التأمين مع جميع الأطراف، وتحتوي المعلومات الضرورية لكل الأغراض والاستخدامات الطبيعية.

١/٥: خلاصة الفصل الأول

يلاحظ من العرض السابق وفي ضوء السمات التي تتميز بها شركات التأمين دون غيرها من الشركات، أن النظام المحاسبي موضوع بشكل يمكنها من أداء أعمالها المختلفة، من جذب المؤمن لهم، وإصدار وثائق التأمين، وتحديد قيمة الأقساط، وتحصيل الأقساط المستحقة، والتعامل مع المؤمن لهم المتخلفين عن سداد الأقساط المستحقة، وإقراض المؤمن لهم، كذلك تحديد أوجه الاستثمار المناسبة لهذه الأقساط بحيث يمكن لمنشأة التأمين الوفاء بالتزاماتها المختلفة تجاه المؤمن لهم، وكذلك تحقيق هامش ربح يمكنها من الاستمرار والبقاء. وغير ذلك من الأعمال التي ترتبط بعمل منشآت التأمين.

كذلك فإن السمات التي تتصف بها منشأة التأمين تترك أثرها على معالجة عملياتها، حيث يجب أن تخضع معالجة هذه العمليات لممارسات محاسبية مختلفة عن تلك التي توجد في الشركات الصناعية أو التجارية مما يسهل قيامها بأعمالها وتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية لإيرادات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

مقدمة:

طبقًا للقانون (٩١) لسنة ١٩٩٥ ولائحته التنفيذية المعروف بقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٩، تشمل إيرادات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال العناصر الآتية:

. المخصصات الفنية أول المدة.

. الأقساط .

. عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر.

. صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة.

. الدمغة النسبية.

. إيرادات أخرى مباشرة.

ويتناول هذا الفصل المعالجة المحاسبية لهذه العناصر المذكورة للإيرادات، مع تفصيل أساس تحقق الإيراد.

٢/١: أساس تحقق الإيراد:

في ضوء معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٩ يراعى الأتي:

- يثبت الإيراد على أساس الاستحقاق، فيما عدا إيرادات وثائق التأمين طويلة الأجل التي تدرج بالكامل بقائمة الإيرادات والمصروفات لفرع التأمين المختص مع تكوين مخصص بنسبة ١٠٠% من قيمة الأقساط التي تخص السنوات المالية التالية.
- يثبت صافي الدخل المتأتي من الاستثمارات سواء كانت استثمارات مخصصة أو غير مخصصة، بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات هذا الاستثمار.
- يتحدد موعد استحقاق إيرادات توزيعات الأسهم على أساس تاريخ اعتماد الجمعيات العمومية للشركات لهذه التوزيعات.
- تؤجل الإيرادات المتعلقة باتفاقات إعادة التأمين الوارد التي لم تستكمل حساباتها سنة تأمينية كاملة بالإضافة إلى الحالات الأخرى الاستثنائية أو التقديرية التي لم يكتمل فيها بعض الحسابات المؤجلة لسنوات تالية لسنة الميزانية، وتدرج هذه الإيرادات ضمن الالتزامات حتى استكمال السنة التأمينية لهذه الحسابات.

٢/٢: المحاسبة عن المخصصات الفنية أول المدة:

المخصصات الفنية أول كل مدة هي مخصصات آخر المدة السابقة عليها سبق تكوينها وحجزها من إيرادات تلك الفترة السابقة ، وهي مصروفات خاصة بتلك الفترة السابقة حملت على إيراداتها طبقًا للائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥، وهي بالنسبة للفترة الحالية مخصصات أول مدة انتفى الغرض من تكوينها، وبالتالي يتم إقفال حساباتها بردها لإيرادات الفترة الحالية، لأن الإيرادات هي المصدر الرئيس لتكوينها.

تضم المخصصات الفنية أول المدة في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عنصرين كالآتي:

أ . الاحتياطي الحسابي أول المدة:

يعرف الاحتياطي الحسابي أول المدة بأنه مبلغ تم خصمه من إيرادات الفترة المحاسبية السابقة باعتباره مخصص تحميلي (يحمل على الإيرادات) لمواجهة الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين والقيمة الحالية للأقساط المستقبلة التي سيسددها المؤمن له (المستأمن).

ينشأ هذا الفرق نتيجة أن أقساط التأمين التي يسددها المستأمن تكون في شكل مبالغ ثابتة طوال سنوات سريان عقد التأمين، بينما يكون الخطر المؤمن ضده في أغلب الأحيان متغيرًا، أي أن قسط التأمين الذي يتحمله المستأمن يجب أن يكون متغيرًا لكي يتمشى مع طبيعة الخطر المؤمن ضده، لكن في ظل سياسة ثبات أقساط التأمين تصبح هناك فجوة بين الأقساط التي يسددها المستأمن سنويًا وتكلفة الخطر الذي يتعرض له، وبالتالي يتم تكوين الاحتياطي الحسابي لسد هذه الفجوة.

يقوم الخبراء الاكتواريون بتقدير الاحتياطي الحسابي، بحيث يكون مقدارًا كافيًا لمواجهة التزامات شركة التأمين تجاه المستأمن في نهاية كل فترة محاسبية.

ب . مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة:

هومخصص آخر الفترة السابقة، ونظرًا لأن الأمر يتطلب تكوين مخصص جديد في نهاية الفترة الحالية لمقابلة المطالبات مؤكدة الحدوث محتملة المقدار عن الفترة الحالية محل القياس، لذا يرد مخصص أول المدة إلى الوعاء الذي سبق وأن حجز منه وحمل عليه، أي يرد إلى الإيرادات، وبذالك يتم إلغاؤه وإقفال حسابه.

المطالبات تحت التسديد هي مطالبات، بتعويضات من قبل المستأمنين أو المستفيدين بسبب تحقق الأخطار المؤمن ضدها، لم تسدد بعد بسبب عدم الانتهاء من الإجراءات التي تقررها شركة التأمين حتى يتم صرفها.

مثال (١): كانت أرصدة المخصصات الفنية في أول المدة كالآتي: (الأرقام بألوف الجنيهات):

. الاحتياطي الحسابي ٣٦٠٠ . مخصص المطالبات تحت التسديد ٤٥٠٠.

المطلوب: ١ . إجراء قيود اليومية اللازمة في نهاية الفترة ٢٠١٥/٦/٣٠

الحل:

١. قيود اليومية في ٢٠١٥/٦/٣٠:

إقفال حسابات المخصصات الفنية أول المدة:

من مذكورين

٣٦٠٠ حـ/ الاحتياطي الحسابي أول المدة

٤٥٠٠ حـ/ مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة

٨١٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات ....

٣/٢: المحاسبة عن أقساط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

في ضوء معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (١٥٧) لسنة، ١٩٩٩، تعرض معلومات الأقساط ويفصح عنها في حساب إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال كالآتي:

الأقساط المباشرة

\+ أقساط إعادة التأمين الوارد

= إجمالي الأقساط

(–) أقساط إعادة التأمين الصادر

= صافي الأقساط

أ . أقساط التأمين المباشرة: تنتج عن عمليات التأمين والوثائق التي تقوم شركة التأمين بإبرامها مع المؤمن لهم (المستأمنين)، وتمثل أقساط التأمين المباشرة من وجهة نظر المستأمن تكلفة الخدمة التأمينية التي يحصل عليها ويستفيد بها من شركة التأمين، وتمثل أيضًا التزامًا عليه واجب السداد خلال تواريخ محددة متفق عليها.

أما من وجهة نظر شركة التأمين فهي تعد بندًا من بنود الإيرادات الرئيسية التي تتحصل عليها الشركة من مباشرة نشاطها الرئيس، وتقدر قيمة الأقساط المباشرة الخاصة بعميل معين (مستأمن) في ضوء حجم المخاطر التي يتعرض لها، ودرجة احتمال تحقق هذه المخاطر، بالإضافة لاعتبارات أخرى متعددة، وتقع مسئولية تقدير الأقساط المباشرة على الخبراء الاكتواريين لدى شركة التأمين.

ب . الأقساط المباشرة الإضافية: يقصد بها تلك الأقساط التي تستحق على المستأمنين بالإضافة إلى الأقساط المباشرة الأصلية، وتنتج هذه الأقساط الإضافية في أغلب الأحوال عن طلب المستأمنين إجراء تعديلات في شروط وبنود عقد التأمين يترتب عليها زيادة في الأقساط المباشرة

المطلوبة منهم، ومن أمثلة تلك التعديلات زيادة مدة العقد أو زيادة مبلغ التعويض الواجب سداده من شركة التأمين في حالة تحقق الخطر... الخ.

ج . الأقساط التي تستحق الرد: هي الأقساط التي يستحق ردها للمستأمنين من الأقساط المباشرة التي تكون الشركة قد أثبتتها كأقساط تحت التحصيل وكأقساط مباشرة، ولكن تقرر الرجوع فيها والتنازل عنها وعدم تحصيلها، وذلك بسبب طلب المستأمنين إجراء تعديلات في شروط العقد يترتب عليها تخفيض قيمة القسط المستحق، وبذلك فإن الأقساط المستحقة الرد هي عكس الأقساط الإضافية.

د . أقساط إعادة التأمين الوارد: يقصد بها الأقساط التي يتحصل عليها من شركات التأمين المتنازلة عن عمليات إعادة التأمين الوارد والتي تعد من قبيل العمليات التي تحدث بين شركات التأمين بعضها البعض وليس للمستأمن دخل بها، وتتم هذه العمليات بموجب اتفاقات يطلق عليها اتفاقات إعادة التأمين.

هـ . أقساط إعادة التأمين الصادر: هي الأقساط التي تلتزم شركة التأمين بسدادها للشركة المصرية لإعادة التأمين نتيجة عمليات إعادة التأمين، وهي عمليات إلزامية بموجب نص المادة رقم (٣٤) من القانون (٩١) لسنة ١٩٩٥، وتحدد قيم هذه الأقساط والعمولات المترتبة عليها، والتي تلتزم شركة إعادة التأمين بسدادها للشركة المعيدة للتأمين، في ظل الأسس والقواعد والنسب التي يقررها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

مما سبق يتبين أن أقساط إعادة التأمين الصادر تعد من وجهة نظر شركة التأمين الأصلية بندًا من بنود المصروفات، أما عمولة إعادة التأمين الصادر مقابل هذه الأقساط فهي بمثابة إيرادات للشركة الأصلية تتحصل عليها من الشركة المصرية لإعادة التأمين.

مثال (٢): استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى شركات التأمين فرع تأمينات الحياة، والتي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠% لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠ (الأرقام بألوف الجنيهات):

ـ بلغت أقساط الوثائق المصدرة خلال العام ١٦٠٠٠، وقد حصلت الشركة من المستأمنين من قيمة هذه الأقساط ١٢٠٠٠. وبلغت أقساط إعادة التأمين الوارد خلال الفترة ٦٠٠٠ وبلغ مقدار ما حصلته الشركة ٩٠% منها.

. بلغت الأقساط الإضافية خلال الفترة ٤٠٠٠ حصل منها ٨٠%. كما بلغت الأقساط التي استحقت الرد خلال الفترة ١٦٠٠.

. سددت الشركة خلال الفترة مبلغ ٦٠٠٠ للشركة المصرية لإعادة التأمين من أقساط إعادة تأمين صادر.

. تحتسب عمولات إعادة تأمين صادر لصالح الشركة بنسبة ١٠%.

المطلوب: ١ . حساب قيمة صافي الأقساط.

٢ . إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات ما تقدم.

٣ . تصوير الحسابات بدفتر الأستاذ.

الحل:

١ . حساب صافي الأقساط:

صافي الأقساط =

الأقساط المباشرة النهائية + أقساط إعادة التأمين الوارد – أقساط إعادة التأمين الصادر النهائية.

الأقساط المباشرة النهائية =

الأقساط المستحقة عن الوثائق المصدرة خلال العام + الأقساط المباشرة الإضافية – الأقساط المباشرة المرتدة.

الأقساط المباشرة النهائية = ١٦٠٠٠ + ٤٠٠٠ – ١٦٠٠ = ١٨٤٠٠

أقساط إعادة التأمين الوارد = ٦٠٠٠

أقساط إعادة التأمين الصادر = الأقساط المباشرة النهائية × نسبة إعادة التأمين

أقساط إعادة التأمين الصادر = (١٦٠٠٠ + ٤٠٠٠ – ١٦٠٠) × ٤٠%

= ١٨٤٠٠ × ٤٠% = ٧٣٦٠

صافي الأقساط = ١٨٤٠٠ + ٦٠٠٠ –٧٣٦٠ = ١٧٠٤٠

عمولات إعادة التأمين الصادر تعد إيرادًا تحصل عليه الشركة كأثر ونتيجة متأتية عن إعادة التأمين. وقد ألزم القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥ في مادته رقم ٣٤ الشركة المصرية لإعادة التأمين بسداد عمولة إعادة تأمين صادر وعمولة أرباح إلى شركات التأمين التي تعيد التأمين لديها:

عمولة إعادة التأمين الصادر = أقساط إعادة التأمين الصادر × نسبة العمولة

= (٦٤٠٠ × ١٠% + ١٦٠٠ × ١٠% + ٦٤٠ × ١٠%) = ٧٣٦ج

٢ . قيود اليومية المركزية لإثبات المعاملات المالية:

١٦٠٠٠ من حـ/ الأقساط تحت التحصيل + أصل

١٦٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة (فرع الحياة) + حق ملكية (إيراد)

(إثبات الأقساط المباشرة المستحقة عن الوثائق المصدرة خلال الفترة)

١٢٠٠٠ من حـ/ النقدية + أصل

١٢٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط تحت التحصيل – أصل

(مقبوضات نقدية محصلة من المستأمنين خلال الفترة)

٦٤٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر – حق ملكية (مصروف)

٦٤٠٠ إلى حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين + خصم

(إثبات نصيب الشركة المصرية لإعادة التأمين بنسبة ٤٠% من الأقساط المباشرة)

٦٤٠ من حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين

٦٤٠ إلى حـ/ عمولات إعادة التأمين الصادر والأرباح +حق ملكية (إيراد)

(إثبات استحقاق عملات عن أقساط إعادة التأمين الصادر الأصلية)

٦٠٠٠ من حـ/ الشركة المتنازلة + أصل (حق لدى الغير)

٦٠٠٠ إلى حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد + حق ملكية (إيراد)

(إثبات أقساط إعادة التأمين الوارد خلال الفترة)

٥٤٠٠ من حـ/ مخصصات محتجزة من معيدي التأمين

٥٤٠٠ إلى حـ/ الشركة المتنازلة

(تحصيل ٩٠% من أقساط إعادة التأمين الوارد)

ملحوظة:

. حساب شركات التأمين المتنازلة هو حساب وسيط يتم فتحه نتيجة استحقاق أقساط إعادة التأمين الوارد ويقفل بتحصيل هذه الأقساط.

. حساب مخصصات محتجزة لدى معيدي التأمين يمثل المبالغ المحصلة من شركات التأمين المتنازلة، وهو بمثابة أرصدة مدينة يجب أن يفصح عنها وتعرض في ميزانية تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

٤٠٠٠ من حـ/ الأقساط تحت التحصيل + أصل

٤٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة + حق ملكية (إيراد)

(إثبات استحقاق الأقساط المباشرة الإضافية)

٣٢٠٠ من حـ/ النقدية

٣٢٠٠ إلى حـ/ الأقساط تحت التحصيل

(تحصيل ٨٠% من قيمة الأقساط المباشرة الإضافية)

١٦٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر – حق ملكية (مصروف)

١٦٠٠ إلى حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين + التزام

(إثبات نصيب الشركة المصرية لإعادة التأمين في الأقساط المباشرة الإضافية بنسبة ٤٠%)

١٦٠ من حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين

١٦٠ إلى حـ/ عمولات إعادة التأمين الصادر والأرباح +حق ملكية (إيراد)

(إثبات استحقاق عمولات عن أقساط إعادة التأمين الصادر الإضافية)

١٦٠٠ من حـ/ الأقساط المباشرة – حق ملكية (– إيراد)

١٦٠٠ إلى حـ/ الأقساط تحت التحصيل – أصل

(إثبات الأقساط المباشرة التي استحق ردها)

٦٤٠ من حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين – التزام

٦٤٠ إلى حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر + حق ملكية (– مصروف)

(إثبات نصيب الشركة المصرية لإعادة التأمين في الأقساط المباشرة المرتدة بنسبة ٤٠%)

٦٠٠٠ من حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين – التزام

٦٠٠٠ إلى حـ/ مخصصات محتجزة لدى معيدي التأمين

(إثبات المسدد للشركة المصرية لإعادة التأمين)

٦٤ من حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين

٦٤ إلى حـ/ عمولات إعادة التأمين الصادر والأرباح +حق ملكية (إيراد)

(إثبات استحقاق عمولات عن أقساط إعادة التأمين الصادر الإضافية)

١٨٤٠٠ من حـ/ الأقساط المباشرة (قفل إيراد)

١٨٤٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع......

(ترحيل رصيد حساب الأقساط المباشرة في نهاية الفترة المحاسبية لحساب الإيرادات والمصروفات)

٦٠٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد (قفل إيراد)

٦٠٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.....

(ترحيل رصيد حساب أقساط إعادة التامين الوارد في نهاية الفترة المحاسبية لحساب الإيرادات والمصروفات)

٧٣٦٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع .....

٧٣٦٠ إلى حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر (قفل مصروف)

(ترحيل رصيد حساب أقساط إعادة التامين الصادر في نهاية الفترة المحاسبية لحساب الإيرادات والمصروفات)

٧٣٦ من حـ/ عمولات إعادة التأمين الصادر والأرباح (قفل إيراد)

٧٣٦ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.....

(ترحيل رصيد عمولات إعادة التأمين الصادر لحساب الإيرادات والمصروفات)

٣ . حسابات دفتر الأستاذ:

منه **حـ/ الأقساط تحت التحصيل (أصل)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٦٠٠٠	إلى حـ/ الأقساط المباشرة (الأصلية)	١٢٠٠٠	من حـ/ النقدية
	إلى حـ/ الأقساط المباشرة	٣٢٠٠	من حـ/ النقدية
٤٠٠٠	(الإضافية)	١٦٠٠	من حـ/ الأقساط المباشرة (المرتدة)
		٣٢٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)
٢٠٠٠٠	جملة	٢٠٠٠٠	جملة

منه **حـ/ الأقساط المباشرة (إيراد)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٦٠٠	إلى حـ/الأقساط تحت التحصيل	١٦٠٠٠	من حـ/الأقساط تحت التحصيل (أصلية)
١٨٤٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.... (الرصيد)	٤٠٠٠	من حـ/الأقساط تحت التحصيل (إضافية)
٢٠٠٠٠	جملة	٢٠٠٠٠	جملة

منه **حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد (إيراد)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٠٠٠	إلى حـ/الإيرادات والمصروفات فرع....(الرصيد)	٦٠٠٠	من حـ/ الشركة المتنازلة
٦٠٠٠	جملة	٦٠٠٠	جملة

منه **حـ/ الشركة المتنازلة (التزام)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٠٠٠	إلى حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد (إيراد)	٥٤٠٠	من حـ/ مخصصات محتجزة من معيدي التأمين
		٦٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)
٦٠٠٠	جملة	٦٠٠٠	جملة

منه **ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر (تخفيض إيراد)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٤٠٠ ١٦٠٠	إلى ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين إلى ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين	٦٤٠ ٧٣٦٠	من ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين من ح/ الإيرادات والمصروفات فرع.... (الرصيد)
٨٠٠٠	جملة	٨٠٠٠	جملة

منه **ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين (أصل)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٤٠ ٦٠٠٠ ١٣٦٠	إلى ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر إلى ح/ مخصصات محتجزة لدى معيدي التأمين رصيد مرحل (الميزانية)	٦٤٠٠ ١٦٠٠	من ح/أقساط إعادة التأمين الصادر من ح/أقساط إعادة التأمين الصادر
٨٠٠٠	جملة	٨٠٠٠	جملة

منه **ح/ مخصصات محتجزة من معيدي التأمين (التزام)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٤٠٠	إلى ح/ الشركة المتنازلة	٥٤٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)
٥٤٠٠	جملة	٥٤٠٠	جملة

منه **ح/ مخصصات محتجزة لدى معيدي التأمين (أصل)** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٠٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)	٦٠٠٠	من ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين
٦٠٠٠	جملة	٦٠٠٠	جملة

منه **ح/ عمولات إعادة التأمين الصادر والأرباح** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٤ ٧٣٦	إلى ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين إلى ح/ الإيرادات والمصروفات فرع..	٦٤٠ ١٦٠	من ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين من ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين
٨٠٠	جملة	٨٠٠	جملة

٤/٢: المحاسبة عن صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

بنود الدخل من الاستثمارات المخصصة طبقًا لائحة القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ كالآتي:

إيرادات الاستثمارات المالية إيرادات الاستثمارات العقارية.

أولًا: إيرادات الاستثمارات المالية: تعالج إيرادات الاستثمارات المالية محاسبيًا بمسمى صافي الدخل من الاستثمارات المالية المخصصة، ويتضمن العناصر الآتية:

١ . فوائد الودائع الثابتة بالبنوك: وهي الفوائد المستحقة عن الودائع لدى البنوك عن السنة المالية.

٢ . عوائد أذون الخزانة: وهي قيمة العوائد المستحقة عن اذون الخزانة، وهي تمثل نصيب الفترة من استهلاك خصم الإصدار.

٣ . أرباح وعوائد الأوراق المالية: وتتضمن الآتي:

. الفوائد والكوبونات المستحقة.

. أرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية.

. استهلاك العوائد المؤجلة الخاصة بالأوراق المالية المصدرة بخصم إصدار.

. خسائر تقييم أوراق مالية بغرض الاحتفاظ، وذلك بعد خصم مصروفات الاستثمار المتعلقة بها.

مثل: مصروفات إيداع الأوراق المالية بالبنوك، عمولة تحصيل الكوبونات، وعمولة السماسرة.

هذا وقد تطلبت المعايير المحاسبية ضرورة الإفصاح عن المكونات الأساسية لهذا البند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وتنص المادة رقم (٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ١٩٩٥، على الاستثمار في الأوراق المالية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال على النحو الآتي:

٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة من الحكومة.

١٥% على الأكثر في سندات متداولة في سوق الأوراق المالية.

٢٥% على الأكثر في أسهم متداولة في سوق الأوراق المالية.

ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في الأسهم والسندات المصدرة من جهة واحدة على ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين.

٤ . أرباح وعوائد شهادات الاستثمار: هي نصيب الفترة المحاسبية من أرباح وعوائد شهادات الاستثمار.

٥ . فوائد وعوائد القروض: هي الفوائد المستحقة عن الفترة محل القياس عن القروض الممنوحة بضمان رهن عقاري أو وثائق التأمين أو بضمانات أخرى، وكذا الفوائد المستحقة على الديون المستحقة على مشتري العقارات المباعة بالتقسيط، وذلك بعد خصم ما يتعلق بهذه الفوائد من

مصروفات مثل: مصروفات معاينة العقارات وأتعاب خبراء المعاينة، مصاريف تسجيل وشهر حق الامتياز على العقارات المرهونة، مصاريف قضائية، ومصاريف التحصيل.

٦ . العائد على المال المحتجز: هو قيمة صافي الفوائد المستحقة للشركة عن المخصصات المحتجزة عن عمليات إعادة التأمين، ويمثل هذا الصافي الفرق بين الفوائد على المال المحتجز لدى معيدى التأمين والفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين.

٧ . إيرادات أخرى: يقصد بها أية إيرادات استثمارات مالية أخرى بخلاف ما ورد سابقًا. وقد نصت المادة رقم (٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر على أنه يجوز لشركات التأمين ان توظف ١٠% على الأكثر من أموالها المخصصة في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في مصر، كما أجازت أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في هذا الشأن.

هذا وتعد الاستثمارات في الأوراق المالية ذاتها السابقة وغيرها أصولًا خاصة بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال تظهر في الميزانية.

<u>ثانيًا: إيرادات العقارات:</u>

يتضمن هذا البند إيرادات الاستثمارات في العقارات بما يحتويه من الإيجارات والعائد من الاستخدام وأرباح أو خسائر البيع وأي إيرادات أخرى متعلقة بالعقارات، وذلك بعد خصم المصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات، ومنها على سبيل: إهلاك العقارات، الأجور وما في حكمها للعاملين في إدارة العقارات، وتشمل: موظفي ومهندسي قسم العقارات، عمال وبوابي العقارات المشرفين على العقارات، محصلي العقارات، مصاريف مياه وإنارة العقارات، ومصاريف الصيانة (مصاعد . أدوات صحية . غلايات . تكييف هواء)، إصلاحات وترميمات وإصلاحات، رسوم تأمين على العقارات (حريق سطو . مسئولية مدنية)، عوائد وخفر بلدية، مصاريف نظافة العقارات، دمغة إيصالات الإيجارات، عمولة تحصيل الإيرادات، ومطبوعات.

مثال (٣): استخرجت البيانات التالية من سجلات فرع الحياة بإحدى شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عن السنة المنتهية في ٦/٣٠/... (الأرقام بألوف الجنيهات):

١ . بلغت الأرباح وعوائد الأوراق المالية المستحقة عن الفترة ١٩٠٠، حصل منها ١٥٠٠

٢ . فوائد وعمولات القروض المحصلة خلال الفترة ١٧٠٠

٣ . القيمة الايجارية للعقارات المملوكة للشركة ١٦٠٠، والإيجارات المحصلة ١٠٠٠، وبلغت مصروفات العقارات ٤٠٠

٤ . أرباح وعوائد شهادات الاستثمار عن الفترة ٥٠٠، أضيفت لحساب جاري الشركة بالبنك في ٦/٣٠/.. كما بلغت الفوائد المستحقة على المال المحتجز لدى معيدي التأمين ١٠٠٠،

حصل منها ٨٠٠. كما بلغت الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين ٧٠٠، سدد منها ٦٠٠

٥ . فوائد الودائع الثابتة بالبنوك ٤٠٠، وبلغت عوائد أذون الخزانة ٦٠٠

٦ . إيرادات استثمارات أخرى محصلة ٢٠٠.

المطلوب: ١ . إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢ . تصوير الحسابات المختصة (الحسابات الفرعية والحساب الرئيسي).

الحل

١ . قيود اليومية اللازمة:

١٩٠٠ من حـ/ أرباح وعوائد الأوراق المالية مستحقة (+ أصل)

١٩٠٠ إلى حـ/ أرباح وعوائد الأوراق المالية (+ حق ملكية ، إيراد)

(إثبات استحقاق أرباح وعوائد الأوراق المالية)

١٥٠٠ من حـ/ النقدية (+ أصل)

١٥٠٠ إلى حـ/ أرباح وعوائد الأوراق المالية مستحقة (– أصل)

(إثبات تحصيل الإيرادات)

١٩٠٠ من حـ/ أرباح وعوائد الأوراق المالية (– حق ملكية)

١٩٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة (+ حق ملكية)

(إقفال حساب أرباح وعوائد الأوراق المالية)

١٧٠٠ من حـ/ فوائد وعمولات القروض مستحقة (+ أصل)

١٧٠٠ إلى حـ/ فوائد وعمولات القروض (+ حق ملكية ، إيراد)

١٧٠٠ من حـ/ النقدية

١٧٠٠ إلى حـ/ فوائد وعمولات القروض مستحقة

(تحصيل فوائد وعمولات القروض)

١٧٠٠ من حـ/ فوائد وعمولات القروض

١٧٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب فوائد وعمولات القروض)

١٦٠٠ من حـ/ إيرادات عقارات مستحقة (+أصل)

١٦٠٠ إلى حـ/ إيرادات عقارات (إيراد)

(استحقاق إيرادات العقارات)

١٠٠٠ من حـ/ النقدية (+أصل)

١٠٠٠ إلى حـ/ إيرادات عقارات مستحقة (–أصل)

(متحصلات إيرادات عقارات)

١٦٠٠ من حـ/ إيرادات عقارات

١٦٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب إيرادات العقارات)

٤٠٠ من حـ/ مصروفات عقارات

٤٠٠ إلى حـ/ النقدية

(إثبات استحقاق وسداد مصروفات العقارات)

٤٠٠ من حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

٤٠٠ إلى حـ/ مصروفات عقارات

(إقفال مصروفات العقارات في حساب صافي الدخل من الاستثمار)

٥٠٠ من حـ/ النقدية

٥٠٠ إلى حـ/ أرباح وعوائد شهادات الاستثمار

(إثبات استحقاق وتحصيل أرباح وعوائد شهادات الاستثمار)

٥٠٠ من حـ/ أرباح وعوائد شهادات الاستثمار

٥٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب أرباح وعوائد شهادات الاستثمار)

١٠٠٠ من حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين مستحقة

١٠٠٠ إلى حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين

(استحقاق الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين)

٨٠٠ من حـ/ النقدية

٨٠٠ إلى حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين مستحقة

(إثبات تحصيل الفوائد المستحقة على المال المحتجز لدى معيدي التأمين)

١٠٠٠ من حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين

١٠٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين)

٧٠٠ من حـ/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين

٧٠٠ إلى حـ/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين مستحقة

(إثبات استحقاق الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين)

٦٠٠ من حـ/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين مستحقة

٦٠٠ إلى حـ/ النقدية

(إثبات سداد الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين مستحقة)

٧٠٠ من حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

٧٠٠ إلى حـ/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين

(إقفال حساب الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين)

٤٠٠ من حـ/ النقدية

٤٠٠ إلى حـ/ فوائد الودائع الثابتة

(إثبات استحقاق وتحصيل فوائد الودائع الثابتة)

٤٠٠ من حـ/ فوائد الودائع الثابتة

٤٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب فوائد الودائع الثابتة)

٦٠٠ من حـ/ النقدية

٦٠٠ إلى حـ/ عوائد أذون الخزانة

(إثبات استحقاق وتحصيل عوائد أذون الخزانة)

٦٠٠ من حـ/ عوائد أذون الخزانة

٦٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب عوائد أذون الخزانة)

٢٠٠ من حـ/ النقدية

٢٠٠ إلى حـ/ إيرادات استثمارات أخرى

(إثبات استحقاق وتحصيل إيرادات أخرى)

٢٠٠ من حـ/ إيرادات استثمارات أخرى

٢٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

(إقفال حساب إيرادات استثمارات أخرى)

٦٨٠٠ من حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

٦٨٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)

(إقفال حساب صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة)

٢ . تصوير الحسابات المرتبطة بالدخل من الاستثمار:

منه **حـ/أرباح وعوائد الأوراق المالية** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٩٠٠	إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	١٩٠٠	من حـ/ أرباح وعوائد الأوراق المالية مستحقة
١٩٠٠	جملة	١٩٠٠	جملة

منه **حـ/أرباح وعوائد الأوراق المالية مستحقة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٩٠٠	إلى حـ/ أرباح وعوائد الأوراق المالية	١٥٠٠ ٤٠٠	من حـ/ النقدية رصيد مدين (الميزانية)
١٩٠٠	جملة	١٩٠٠	جملة

منه **حـ/ فوائد وعمولات القروض** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٧٠٠	إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	١٧٠٠	من حـ/ فوائد وعمولات القروض مستحقة
١٧٠٠	جملة	١٧٠٠	جملة

منه **حـ/ فوائد وعمولات القروض مستحقة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٧٠٠	إلى حـ/ حـ/ فوائد وعمولات القروض	١٧٠٠	من حـ/ النقدية
١٧٠٠	جملة	١٧٠٠	جملة

منه **فوائد الودائع وشهادات الادخار** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٠٠	إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٥٠٠	من حـ/ النقدية
٥٠٠	جملة	٥٠٠	جملة

منه **إيرادات العقارات** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٦٠٠	إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	١٦٠٠	من حـ/ إيرادات العقارات مستحقة
١٦٠٠	جملة	١٦٠٠	جملة

منه **إيرادات العقارات مستحقة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٦٠٠	إلى حـ/ إيرادات العقارات	١٠٠٠ ٦٠٠	من حـ/ النقدية رصيد مدين (الميزانية)
١٦٠٠	جملة	١٦٠٠	جملة

منه **حـ/ مصروفات عقارات** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٠٠	إلى حـ/ النقدية	٤٠٠	من حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
٤٠٠	جملة	٤٠٠	جملة

منه **حـ/ إيرادات استثمارات أخرى** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠	إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٢٠٠	من حـ/ النقدية
٢٠٠	جملة	٢٠٠	جملة

منه **حـ/الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين مستحقة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٠٠٠	إلى حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين	٨٠٠ ٢٠٠	من حـ/ النقدية رصيد مدين (الميزانية)
١٠٠٠	جملة	١٠٠٠	جملة

منه **حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٠٠٠	إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	١٠٠٠	من حـ/ حـ/ الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين مستحقة
١٠٠٠	جملة	١٠٠٠	جملة

منه **ح/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٧٠٠	إلى ح/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين مستحقة	٧٠٠	من ح/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
٧٠٠	جملة	٧٠٠	جملة

منه **ح/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين مستحقة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٠٠	إلى ح/ النقدية	٧٠٠	من ح/ الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين
١٠٠	رصيد دائن (الميزانية)		
٧٠٠	جملة	٧٠٠	جملة

منه **ح/ إيرادات استثمارات أخرى** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠	إلى ح/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٢٠٠	من ح/ النقدية
٢٠٠	جملة	٢٠٠	جملة

منه **ح/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٠٠	إلى ح/ مصروفات	١٩٠٠	من ح/ أرباح وعوائد الأوراق المالية
	عقارات	١٧٠٠	من ح/ فوائد وعمولات القروض
٦٨٠٠	إلى ح/ الإيرادات	١٦٠٠	من ح/ إيرادات عقارات
	والمصروفات فرع الحياة	٥٠٠	من ح/ أرباح وعوائد شهادات الاستثمار
			من ح/ الفوائد على المال المحتجز
		٣٠٠	لدى معيدي التأمين
		٢٠٠	من ح/ إيرادات استثمارات أخرى
		٤٠٠	من ح/ فوائد الودائع الثابتة
		٦٠٠	من ح/ عوائد أذون الخزانة
٧٢٠٠	جملة	٧٢٠٠	جملة

لاحظ أن:. رصيد حساب الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين دائن بمبلغ ١٠٠٠ ، وأن رصيد حساب الفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين مدين بمبلغ ٧٠٠، ويخلص ذلك إلى صافي رصيد دائن بمبلغ ٣٠٠، وهو الرصيد النهائي الذي تم ترحيله (إقفاله) بحساب صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة، وقد يحدث العكس.

٢/٥: المحاسبة عن رسوم الدمغة المحصلة:

هي الرسوم التي تحصلها شركة التأمين عن الوثائق المصدرة طبقًا لأحكام قانون الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠.

مثال (٤): بلغت رسوم الدمغة النسبية المحصلة خلال الفترة المنتهية في ٦/٣٠/.... ١٥٠٠ج. *المطلوب*: ـ إجراء قيود اليومية المركزية

ـ تصوير حـ/ رسوم الدمغة النسبية المحصلة

١ ـ قيود اليومية:

١٥٠٠ من حـ/ النقدية

١٥٠٠ إلى حـ/ رسوم الدمغة النسبية المحصلة

(إثبات استحقاق وتحصيل رسوم الدمغة النسبية)

١٥٠٠ من حـ/ رسوم الدمغة النسبية المحصلة

١٥٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع ....

(إقفال حساب رسوم الدمغة النسبية)

٢ ـ الحساب المطلوب:

منه حـ/ رسوم الدمغة النسبية المحصلة له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٥٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.	١٥٠٠	من حـ/ النقدية
١٥٠٠	جملة	١٥٠٠	جملة

٢/٦: المحاسبة عن الإيرادات الأخرى المباشرة:

ـ يقصد بها كافة الإيرادات الأخرى، الخاصة بفروع: تأمينات الحياة، تأمينات الحوادث الشخصية، العلاج الطبي طويل الأمد، وكذلك فرع تكوين الأموال.

ـ بخلاف الأقساط والعمولات ورسوم الدمغة النسبية، وإيرادات الاستثمارات التي تتحقق من استثمارات الفروع، تتضمن الإيرادات الأخرى بنودًا متعددة تشمل:

ـ رسوم إصدار أو تعديل الوثائق.

ـ رسوم الإشراف المحصلة.

ـ رسوم الاطلاع واستخراج الشهادات.

ـ غرامات تأخير سداد الأقساط.

يعرض فيما يلي شرح لطبيعة كل بند من هذه البنود مع مثال لتوضيح المعالجة المحاسبية:

أ . رسوم إصدار أو تعديل الوثائق: تفرض شركة التأمين في فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال رسومًا على المستأمنين عند إصدار وثائق التأمين الجديدة، تعرف برسوم إصدار الوثائق. تحصل هذه الرسوم أيضًا عند طلب المستأمن إجراء تعديلات في شروط الوثيقة أو العقد، وتعرف هذه الرسوم الأخيرة برسوم تعديل الوثائق. وتعد رسوم إصدار وتعديل الوثائق من الإيرادات الأخرى لكل فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

ب . رسوم الإشراف المحصلة: تقضي المادة رقم (٥٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥، بأن تقوم كل شركة تأمين بسداد رسوم سنوية إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة التي تتحملها الهيئة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين داخل مصر، وتحدد هذه الرسوم على أساس نسبة من جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنتهية. وقد حدد القانون نسبة تعادل ٢.٥% لعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. وأكدت المادة رقم (٨٥) على عدم جواز تجاوز قيمة الرسوم التي تحصلها شركة التأمين من حملة الوثائق لهذه النسبة. وبذلك يمكن القول أن رسوم الإشراف المحصلة هي رسوم تحصلها شركة التأمين لحساب الهيئة المصرية للإشراف والرقابة على التأمين.

ج . رسوم الاطلاع و استخراج الشهادات: أجازت المادة رقم (٨٨) من القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ لكل ذي مصلحة تقرها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين الاطلاع على الأوراق والبيانات التي تقدم طبقًا للقانون أو الحصول على صور أو شهادات أو مستخرجات منها أو من القرارات الصادرة من الهيئة أو من السجلات المنصوص عليها في القانون، فيما عدا الأسس الفنية التي على أساسها تحسب عمليات التأمين، وذلك بعد سداد الرسوم المقررة، أي أن رسوم الاطلاع ورسوم استخراج الشهادات تعد من الإيرادات الأخرى لكل فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

د . غرامات تأخير سداد الأقساط: تتضمن وثيقة أو عقد التأمين في أغلب الحالات شرطًا يفرض غرامات على المستأمنين عند تأخرهم في سداد الأقساط عن مواعيدها، تعرف هذه الغرامات بغرامات تأخير سداد الأقساط، وهي تعد من الإيرادات الأخرى لكل فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

مثال (٥): كانت الإيرادات الأخرى لتأمينات الأشخاص فرع الحياة كالآتي (الأرقام بألوف الجنيهات):

رسوم إصدار أو تعديل الوثائق ٢٤٠، رسوم الإشراف المحصلة ٦٠، رسوم الاطلاع واستخراج شهادات ٨٠، وغرامات تأخير سداد الأقساط ١٥٠.

المطلوب: . إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات ما تقدم.

. تصوير الحسابات المختصة بالإيرادات.

الحل

١ . قيود اليومية المركزية:

٥٣٠ من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

٢٤٠ حـ/ رسوم إصدار أو تعديل الوثائق

٦٠ حـ/ رسوم الإشراف المحصلة

٨٠ حـ/ رسوم الاطلاع أو استخراج الشهادات

١٥٠ حـ/ غرامات تأخير سداد الأقساط

(إثبات استحقاق وتحصيل بنود الإيرادات الأخرى)

من مذكورين

٢٤٠ حـ/ رسوم إصدار أو تعديل الوثائق

٦٠ حـ/ رسوم الإشراف المحصلة

٨٠ حـ/ رسوم الاطلاع أو استخراج الشهادات

٥٠ حـ/ غرامات تأخير سداد الأقساط

٥٣٠ إلى حـ/ الإيرادات الأخرى المباشرة

(إقفال الحسابات الفرعية للإيرادات الأخرى المباشرة)

٥٣٠ من حـ/ الإيرادات الأخرى المباشرة

٥٣٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع الحياة

(إقفال حساب الإيرادات الأخرى)

منه — حـ/ رسوم إصدار وتعديل وثائق — له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٤٠	إلى حـ/ الإيرادات الأخرى المباشرة	٢٤٠	من حـ/ النقدية
٢٤٠	جملة	٢٤٠	جملة

منه — حـ/ رسوم الإشراف المحصلة — له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٠	إلى حـ/ الإيرادات الأخرى المباشرة	٦٠	من حـ/ النقدية
٦٠	جملة		جملة

منه — رسوم الاطلاع واستخراج الشهادات — له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠	إلى حـ/ الإيرادات الأخرى المباشرة	٨٠	من حـ/ النقدية
٨٠	جملة	٨٠	جملة

منه　　　　　　　　ح/ غرامات تأخير سداد أقساط　　　　　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٥٠	إلى ح/ الإيرادات الأخرى المباشرة	١٥٠	من ح/ النقدية
١٥٠	جملة	١٥٠	جملة

منه　　　　　　　　ح/ الإيرادات الأخرى المباشرة　　　　　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٣٠	إلى ح/ الإيرادات والمصروفات فرع الحياة	٥٣٠	من مذكورين ٢٤٠ ح/ رسوم إصدار أو تعديل الوثائق ٦٠ ح/ رسوم الإشراف المحصلة ٨٠ ح/ رسوم الاطلاع أو استخراج الشهادات ٥٠ ح/ غرامات تأخير سداد الأقساط
٥٣٠	جملة	٥٣٠	جملة

٧/٢: خلاصة الفصل الثاني

تحتوي عناصر الإيرادات في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال على الآتي:

. المخصصات الفنية أول الفترة، الأقساط الصافية، عمولة إعادة التأمين الصادر، رسوم الدمغة النسبية، صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة، والإيرادات الأخرى.

. المخصصات الفنية أول الفترة هي: الاحتياطي الحسابي أول الفترة، ومخصص المطالبات تحت التسديد أول الفترة.

. تحسب الأقساط الصافية كالآتي:

صافي الأقساط = الأقساط المباشرة + أقساط إعادة التأمين الوارد – أقساط إعادة التأمين الصادر.

. يحتوي صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة العناصر الآتية:

فوائد الودائع الثابتة بالبنوك، عوائد أذون الخزانة، أرباح وعوائد الأوراق المالية، أرباح وعوائد شهادات الاستثمار، فوائد وعمولات القروض، العائد على المال المحتجز، إيرادات أخرى، وإيرادات العقارات.

الفصل الثالث

المحاسبة عن مصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

مقدمة:

طبقًا للقانون (٩١) لسنة ١٩٩٥، ولائحته التنفيذية تتضمن مصروفات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال الآتي:

. التعويضات

. العمولات وتكاليف الإنتاج

. المصروفات العمومية والإدارية

. المخصصات المتعلقة بالاستثمار

. المخصصات الفنية آخر المدة

. المخصصات التجارية بخلاف مخصصات الاستثمار

وفي هذا الفصل تناقش عناصر المصروفات المذكورة بشرح مفصل تركيزًا على المعالجة المحاسبية السليمة.

٣/١: المحاسبة عن تعويضات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

تعرض التعويضات ويفصح عنها في الحسابات الختامية طبقاً لنموذج الإيرادات والمصروفات الذي أوردته اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، كالآتي:

١ . التعويضات المدفوعة عن العمليات المباشرة

يضاف إليها: ٢ . التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد

ينتج: ٣ . جملة التعويضات المسددة من قبل الشركة عن كل من عمليات التأمين المباشرة، وعمليات إعادة التأمين الوارد، حيث تسدد هذه التعويضات بسبب الآتي:

. الوفاة: أي وفاة المؤمن عليهم خلال فترة سريان الوثيقة.

. الوفاء: أي انتهاء مدة الوثيقة واستحقاق التعويض.

. الاسترداد: أي قيام المستأمن بتصفية الوثيقة وحصوله على قيمتها الاستردادية.

. معاشات ودفعات سنوية. . جوائز بالسحب في حالة فوز الوثيقة في السحب السنوي.

. الإعفاء من الأقساط. . منح توزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط.

. أسباب أخرى للتعويضات يجب ذكرها بالتفصيل.

يخصم من إجمالي التعويضات المسددة: ٤ . التعويضات المستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر.

ينتج عن ذلك: صافي التعويضات المسددة.

مثال (١): استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وتعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠% لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين، عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠/...(الأرقام بألوف الجنيهات):

. جملة التعويضات المباشرة المستحقة للمؤمن لهم خلال الفترة ٣٠٠٠، منها ٢٠٠ لتخفيض الأقساط، ١٠٠ للإعفاء من الأقساط والباقي للوفاة والوفاء والاستردادات، وقد سددت الشركة من هذه التعويضات المباشرة ١٨٠٠ نقدًا، كما خصمت الاستحقاقات التالية من المؤمن لهم:

٢٠٠ قروض بضمان الوثائق.   ٤٠ فوائد قروض بضمان الوثائق.

٦٠ أقساط متأخرة.   ٤ فوائد تأخير سداد الأقساط.

. تعويضات إعادة التأمين الوارد ٨٠٠ سددت بالكامل.

. حصلت الشركة كافة التعويضات المستحقة على الشركة المصرية لإعادة التأمين.

المطلوب: **. حساب صافي التعويضات.**

. إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

. تصوير حسابات التعويضات.

الحل

١ . حساب صافي التعويضات: يحسب صافي التعويضات بالمعادلة الأساسية التالية:

إجمالي التعويضات المباشرة المسددة + تعويضات إعادة التأمين الوارد – تعويضات التأمين الصادر.

وعناصر هذه المعادلة كالآتي:

أ . التعويضات المباشرة المسددة = التعويضات المباشرة المسددة نقدًا + الاستحقاقات التي خصمت من حساب جاري المؤمن لهم عند سداد التعويضات + التعويضات المباشرة المسددة للمؤمن لهم في صورة غير نقدية (بتخفيض الأقساط والإعفاء منها).

أي أن: التعويضات المباشر المسددة = ٢١٠٤ التعويضات المباشرة المسددة نقدًا {صافي المسدد نقدًا ١٨٠٠ + ٣٠٤ الالتزامات المخصومة المستحقة على المؤمن لهم (٢٠٠ قروض بضمان وثائق + ٤٠ فوائد قروض بضمان وثائق + ٦٠ أقساط متأخرة + ٤ فوائد تأخير)} + التعويضات المباشرة غير النقدية ٣٠٠ (٢٠٠ تخفيض أقساط + ١٠٠ إعفاء من الأقساط)= ٢٤٠٢

ب . تعويضات إعادة التأمين الوارد = ٨٠٠

ج . تعويضات إعادة التأمين الصادر = التعويضات المباشرة المستحقة × نسبة إعادة التأمين= ٣٠٠٠ × ٤٠% = ١٢٠٠.

صافي التعويضات = ٢٤٠٢ + ٨٠٠ – ١٢٠٠ = ٢٠٠٤

٢ . قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم:

أ . **إثبات التعويضات المباشرة النقدية** = ١٨٠٠ الصافي المسدد نقدًا + الالتزامات المستحقة على المؤمن لهم التي خصمت منهم ٣٠٤ (٢٠٠ قروض بضمان + ٤٠ فوائد قروض + ٦٠ أقساط متأخرة + ٤ فوائد تأخير) = ٢١٠٤

٢١٠٤ من حـ/ التعويضات المباشرة

٢١٠٤ إلى حـ/ جاري المؤمن لهم

(إثبات استحقاق التعويضات المباشرة النقدية)

٣٠٤ من حـ/ جاري المؤمن لهم

إلى مذكورين

٢٠٠ حـ/ قروض بضمان الوثائق

٤٠ حـ/ فوائد القروض بضمان الوثائق

٦٠ حـ/ الأقساط تحت التحصيل

٤ حـ/ غرامات تأخير الأقساط

(خصم الالتزامات المستحقة على المؤمن لهم)

١٨٠٠ من حـ/ جاري المؤمن لهم

١٨٠٠ إلى حـ/ النقدية

(سداد المتبقي للمؤمن لهم من التعويضات بعد خصم الالتزامات، ويترتب على هذا القيد قفل حـ/ جاري المؤمن لهم)

ب . **إثبات التعويضات المباشرة غير النقدية** = ٣٠٠

(٢٠٠ تخفيض أقساط + ١٠٠ إعفاء من الأقساط)

٣٠٠ من حـ/ التعويضات المباشرة

٢٠٠ جوائز بتخفيض أقساط

١٠٠ بالإعفاء من الأقساط

٣٠٠ إلى حـ/ الأقساط تحت التحصيل

(إثبات استحقاق التعويضات المباشرة غير النقدية، حيث يترتب على هذا القيد زيادة التعويضات المباشرة ونقص الأقساط تحت التحصيل المستحقة على المؤمن لهم)

ج . **إقفال حساب التعويضات المباشرة المسددة:**

٢٤٠٤ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع .....

٢٤٠٤ إلى حـ/ التعويضات المباشرة

(إقفال حـ/ التعويضات المباشرة في نهاية الفترة المحاسبية، وذلك بترحيل رصيده لحـ/ الإيرادات والمصروفات الخاص بفرع التأمين)

د . **إثبات استحقاق تعويضات إعادة التأمين الوارد:**

٨٠٠ من حـ/ تعويضات إعادة التأمين الوارد – حق ملكية، + مصروف

٨٠٠ إلى حـ/ الشركة المتنازلة + خصم

(إثبات استحقاق تعويضات إعادة التأمين الوارد)

هـ . **إثبات سداد تعويضات إعادة التأمين الوارد:**

٨٠٠ من حـ/ الشركة المتنازلة

٨٠٠ إلى حـ/ النقدية

(سداد المستحق للشركة المتنازلة نقدًا)

و . **إثبات إقفال حساب تعويضات إعادة التأمين الوارد:**

٨٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع....

٨٠٠ إلى حـ/ تعويضات إعادة التأمين الوارد

(إقفال حـ/ تعويضات إعادة التأمين الوارد بترحيل رصيده لحساب الإيرادات والمصروفات فرع....)

ل: **إثبات استحقاق تعويضات إعادة التأمين الصادر:**

١٢٠٠ من حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين

١٢٠٠ إلى حـ/ تعويضات إعادة التأمين الوارد + حق ملكية

(استحقاق تعويضات إعادة التأمين الصادر)

ز : **إثبات تحصيل تعويضات إعادة التأمين الصادر:**

١٢٠٠ من حـ/ النقدية

١٢٠٠ إلى حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين

(تحصيل المستحق على الشركة المصرية لإعادة التأمين)

ي . **إقفال تعويضات إعادة التأمين الصادر:**

١٢٠٠ من حـ/ تعويضات إعادة التأمين الصادر

١٢٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع....

(إقفال حساب تعويضات التأمين الصادر بترحيل رصيده لحساب الإيرادات والمصروفات فرع....)

٣ . تصوير الحسابات بدفتر الأستاذ:

منه **حـ/ التعويضات المباشرة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢١٠٤ ٣٠٠	إلى حـ/ جاري المؤمن لهم (تعويضات مباشرة نقدية) إلى حـ/ الأقساط تحت التحصيل (تعويضات مباشرة غير نقدية)	٢٤٠٤	من حـ/ الإيرادات والمصروفات (رصيد مدين آخر الفترة)
٢٤٠٤	جملة	٢٤٠٤	جملة

منه **ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠٠	إلى ح/ الشركة المتنازلة	٨٠٠	من ح/ الإيرادات والمصروفات (رصيد مدين آخر الفترة)
٨٠٠	جملة	٨٠٠	جملة

منه **ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٢٠٠	إلى ح/ الإيرادات والمصروفات (رصيد دائن آخر الفترة)	١٢٠٠	من ح/ الشركة المصرية لإعادة التأمين
١٢٠٠	جملة	١٢٠٠	جملة

٢/٣: العمولات وتكاليف الإنتاج في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

يشمل ذلك البنود الآتية:

. الأجور وما في حكمها للعاملين بإدارات الإنتاج.

. العمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين.

. أتعاب الكشف الطبي على عملاء تأمينات الأشخاص.

. مصاريف الدعاية والنشر والإعلان.

. نصيب الشركة من الدمغة النسبية المستحقة على أقساط التأمين.

. ٥٠% من المصروفات غير المباشرة للفروع والمكاتب (ما يخص الفروع).

. كافة المصروفات الأخرى التي تتعلق بالإنتاج.

وتعرض العمولات وتكاليف الإنتاج في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ويفصح عنها طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية كالآتي:

١ . عمولات مباشرة.

٢ . عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد.

٣ . تكاليف الإنتاج الأخرى.

= جملة العمولات وتكاليف الإنتاج.

<u>عمولات عن العمليات المباشرة:</u> هي عمولات تستحق للمنتجين والوكلاء وسماسرة التأمين، وهم أشخاص يقومون بجلب عمليات التأمين والمستأمنين، وتعد هذه العمولات من عناصر المصروفات.

<u>عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد:</u> تستحق هذه العمولات عن العمليات التي ترد إلى الشركة من شركات التأمين المتنازلة، وهي تعد من قبيل المصروفات، وقد أوجبت اللائحة التنفيذية من

قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ضرورة الإفصاح عن هذه العمولات عن العمليات الواردة محليًا أو خارجيًا بشكل مستقل.

مثال (٢): استخرجت البيانات التالية من سجلات الحياة بإحدى شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عن السنة المنتهية في ٣٠/٦/.... (الأرقام بألوف الجنيهات):

جملة العمولات عن العمليات المباشرة ٦٠٠، سدد منها ٣٦٠ للمنتجين بعد خصم ضرائب وتأمينات ٤٠، عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد ٤٠٠، سدد منها ٨٠% خلال الفترة.

المطلوب: . إجراء قيود اليومية لإثبات ما تقدم.

. تصوير حسابات العمولات بدفتر الأستاذ.

<u>الحل</u>

١ . قيود اليومية:

٦٠٠ من حـ/ العمولات عن العمليات المباشرة

٦٠٠ إلى حـ/ المنتجين والوكلاء

<u>(إثبات استحقاق عمولات العمليات المباشرة)</u>

٤٠٠ من حـ/ المنتجين والوكلاء

إلى مذكورين

٤٠ حـ/ ضرائب على المرتبات والأجور وتأمينات اجتماعية

٣٦٠ حـ/ النقدية

<u>(إثبات سداد مبالغ للمنتجين والوكلاء بعد خصم الضرائب والتأمينات)</u>

٦٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع الحياة

٦٠٠ إلى حـ/ العمولات عن العمليات المباشرة

<u>(إقفال حساب العمولات عن العمليات المباشرة بترحيل رصيده الحساب لحساب الإيرادات والمصروفات عن الفترة)</u>

٤٠٠ من حـ/ العمولات عن العمليات الواردة

٤٠٠ إلى حـ/ الشركات المتنازلة

<u>(إثبات استحقاق عمولات إعادة التأمين الوارد)</u>

٣٢٠ من حـ/ الشركات المتنازلة

٣٢٠ إلى حـ/ النقدية

<u>(سداد مبالغ للشركات المتنازلة)</u>

٤٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع الحياة

٤٠٠ إلى حـ/ العمولات عن العمليات الواردة

(إقفال حساب العمولات عن العمليات الواردة بترحيل رصيده الحساب لحساب الإيرادات والمصروفات عن الفترة)

٢ . حسابات العمولات بدفتر الأستاذ:

من **حـ/ العمولات عن العمليات المباشرة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٠٠	إلى حـ/ المنتجين	٦٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع الحياة (رصيد مدين)
٦٠٠	جملة	٦٠٠	جملة

منه **حـ/ العمولات عن العمليات الواردة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٠٠	إلى حـ/ الشركات المتنازلة	٤٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع الحياة (رصيد مدين)
٤٠٠	جملة	٤٠٠	جملة

من **حـ/ المنتجين والوكلاء** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٠٠ ٢٠٠	إلى مذكورين رصيد دائن (الميزانية)	٦٠٠	من حـ/ العمولات عن العمليات المباشرة
٦٠٠	جملة	٦٠٠	جملة

من **حـ/ الشركات المتنازلة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٣٢٠ ٨٠	إلى حـ/ النقدية رصيد دائن (الميزانية)	٤٠٠	من حـ/ العمولات عن العمليات الواردة
٤٠٠	جملة	٤٠٠	جملة

٣/٣: رسوم الدمغة النسبية:

هي رسوم تلتزم شركة التأمين بسدادها لمصلحة الضرائب بموجب قانون رسوم الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠: وهي تعد من المصروفات، وتعالج محاسبيًا كما يوضحه المثال التالي:

مثال (٣): بلغت رسوم الدمغة النسبية المستحقة لمصلحة الضرائب طبقاً لأحكام القانون (١١١) لسنة ١٩٨٠ ١٦٠٠٠٠ج، وقد سددت بالكامل.

المطلوب: **. إجراء قيود اليومية**

. تصوير حساب الدمغة النسبية بدفتر الأستاذ

الحل

١ . قيود اليومية:

١٦٠٠٠٠ من حـ/ رسوم الدمغة النسبية

١٦٠٠٠٠ إلى حـ/ مصلحة الضرائب

(إثبات استحقاق رسوم الدمغة النسبية)

١٦٠٠٠٠ من حـ/ مصلحة الضرائب

١٦٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

(إثبات سداد الدمغة النسبية المستحقة لمصلحة الضرائب نقداً)

١٦٠٠٠٠ من حـ/ العمولات

١٦٠٠٠٠ إلى حـ/ رسوم الدمغة النسبية

(إقفال حساب رسوم الدمغة النسبية بترحيل رصيده لحساب العمولات)

٢ . تصوير حساب رسوم الدمغة النسبية بدفتر الأستاذ

منه **حـ/ رسوم الدمغة النسبية** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠٠٠٠	إلى حـ/ مصلحة الضرائب	٨٠٠٠٠	من حـ/ العمولات
٨٠٠٠٠	جملة	٨٠٠٠٠	جملة

٤/٣: مصروفات الإنتاج:

يقصد بها كافة المصروفات التي يتحملها قسم تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال في سبيل الحصول على عمليات التأمين وإصدار وثائق التأمين للمؤمن لهم، وتشمل هذه المصروفات أجور الوسطاء والسماسرة ومنتجي التأمين ومصروفات انتقالهم. وقد فرق المشرع بين هذه الأجور والعمولات التي تستحق وتسدد لهم.

مثال (٤): بلغت مصروفات إنتاج الوثائق عن الفترة المالية المنتهية في ٦/٣٠/... مبلغ ٥٠٠٠٠ج، وقد سددت هذه المصروفات نقدًا.

المطلوب: **. إجراء قيود اليومية . تصوير حساب مصروفات الإنتاج بدفتر الأستاذ.**

الحل

١ . قيود اليومية:

٥٠٠٠٠ من حـ/ مصروفات الإنتاج

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

(إثبات استحقاق وسداد مصروفات الإنتاج)

٥٠٠٠٠ من حـ/ العمولات

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ مصروفات الإنتاج

(إقفال حساب مصروفات الإنتاج في نهاية الفترة بترحيل رصيده لحساب العمولات)

٢ . تصوير حساب مصروفات الإنتاج بدفتر الأستاذ:

منه		ح/ مصروفات الإنتاج		له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية	٥٠٠٠٠	من ح/ العمولات
٥٠٠٠٠	جملة	٥٠٠٠٠	جملة

٥/٣: المخصصات الفنية آخر المدة:

هي مبالغ يتم حجزها لمقابلة خسائر والتزامات تتصف بالآتي:

. أنها خسائر والتزامات تأمينية فنية أي أنها ترتبط مباشرة بوثائق وعقود التأمين.

. أنها مخصصات يتم تكوينها طبقًا لمبدأ الحيطة والحذر، الذي يتطلب ضرورة أخذ كافة الخسائر والالتزامات في الحسبان عند قياس نتائج الأعمال سواء كانت هذه الخسائر فعلية أم متوقعة أم محتملة.

. أن مصدرها الإيرادات، ومن ثم فهي مصروفات وأعباءُ تحمل عليها، وليست توزيعات للأرباح كما هو الحال بالنسبة للاحتياطيات.

. أنها تعد مخصصات وفقًا للمفهوم المحاسبي، حتى لو أطلقت اللائحة التنفيذية على أحدها مصطلح الاحتياطي الحسابي.

تضم المخصصات الفنية آخر المدة في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عنصرين رئيسيين هما: الاحتياطي الحسابي آخر المدة. مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة.

مثال (٥): في ٣٠/٦/... قرر الخبراء الاكتواريون في إحدى شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، حجز مخصصات فنية آخر المدة على النحو التالي (الأرقام بألوف الجنيهات):

. الاحتياطي الحسابي ٢٤٠٠ . مخصص المطالبات تحت التسديد ١٥٠٠

وكان رصيدي هذين الحسابين في أول المدة: ٣٠٠٠، ١٠٠٠ على التوالي.

***<u>المطلوب</u>*: **. إجراء قيود اليومية . تصوير الحسابات اللازمة بدفتر الأستاذ العام.**

. بيان تأثير هذه المخصصات على نتائج أعمال السنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/...

<u>الحل</u>

١ . قيود اليومية في ٣٠/٦/...

من مذكورين

٣٠٠٠ ح/ الاحتياطي الحسابي أول المدة

١٠٠٠ ح/ مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة

٤٠٠٠ إلى ح/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات....

<u>(إقفال حساب المخصصات أول المدة)</u>

٣٩٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات...

إلى مذكورين

٢٤٠٠ حـ/ الاحتياطي الحسابي آخر المدة

١٥٠٠ حـ/ مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة

(حجز المخصصات الفنية أخر المدة)

٢ . تصوير الحسابات بدفتر الأستاذ:

من **حـ/ الاحتياطي الحسابي أول المدة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٣٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات...	٣٠٠٠	رصيد منقول أول المدة
٣٠٠٠	جملة	٣٠٠٠	جملة

من **حـ/ مخصص مطالبات تحت التسديد أول المدة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات...	١٠٠٠	رصيد منقول أول المدة
١٠٠٠	جملة	١٠٠٠	جملة

من **حـ/ الاحتياطي الحسابي آخر المدة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٤٠٠	رصيد دائن (الميزانية)	٢٤٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات...
٢٤٠٠	جملة	٢٤٠٠	جملة

منه **حـ/ مخصص المخصصات تحت التسديد آخر المدة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٥٠٠	رصيد دائن (الميزانية)	١٥٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات...
١٥٠٠	جملة	١٥٠٠	جملة

٣ . تأثير هذه المخصصات على نتائج أعمال السنة المنتهية في ٣٠/٦/......:

أولًا: الاحتياطي الحسابي:

الاحتياطي الحسابي أول المدة ٣٠٠٠ يرد إلى الإيرادات.

الاحتياطي الحسابي آخر المدة ٢٤٠٠ يحجز من الإيرادات وهو بمثابة مصروفات.

هناك انخفاض في الاحتياطي آخر المدة عن الاحتياطي أول المدة قدره ٦٠٠، وهذا له أثر إيجابي على نتائج الأعمال عن الفترة المنتهية في ٣٠/٦/....

ثانيًا: مخصص المطالبات تحت التسديد:

مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة ١٠٠٠ يرد إلى الإيرادات.

مخصص المطالبات تحي التسديد آخر المدة ١٥٠٠ يعتبر مصروفات.

هناك زيادة في مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة على مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة قدرها ٥٠٠، وهذا الارتفاع له تأثير سالبي على نتائج أعمال الفترة المنتهية في ٣٠/٦/.....

٦/٣: المصروفات العمومية والإدارية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

تشمل كافة المصروفات العمومية والإدارية الخاصة بكل فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال مثل: مرتبات العاملين والموظفين والمديرين ومكافآتهم، والمطبوعات والأدوات الكتابية المستهلكة، والإيجار ومصاريف الصيانة والإصلاحات الخ....

مثال (٦): بلغت المصروفات العمومية والإدارية خلال السنة ٨٤٠٠٠٠ج، وفي نهاية الفترة المحاسبية تبين الآتي:

. توجد مصروفات عمومية وإدارية (إيجارات) مدفوعة مقدمًا قدرها ١٨٠٠٠٠ج.

. توجد مصروفات عمومية وإدارية (مكافآت العاملين) مستحقة ولم تسدد بعد حتى نهاية الفترة قدرها ٨٠٠٠٠ج.

المطلوب: **. إجراء قيود اليومية اللازمة.**

. تصوير الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

الحل

١ . القيود اللازمة بدفتر اليومية:

٨٤٠٠٠٠ من حـ/ المصروفات العمومية والإدارية

٨٤٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

(سداد مصروفات)

١٨٠٠٠٠ من حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة مقدمًا

١٨٠٠٠٠ إلى حـ/ المصروفات العمومية والإدارية

(إثبات المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة مقدمًا)

٨٠٠٠٠ من حـ/ المصروفات العمومية والإدارية

٨٠٠٠٠ إلى حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المستحقة

(إثبات المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة المستحقة عن الفترة)

ملحوظة: رصيد حـ/ المصروفات العمومية والإدارية =

٨٤٠٠٠٠ – ١٨٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ = ٧٤٠٠٠٠

٧٤٠٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.....

٧٤٠٠٠٠ إلى حـ/ المصروفات العمومية والإدارية

(إقفال حساب المصروفات العمومية والإدارية)

٢ . تصوير الحسابات المختصة:

منه **حـ/ المصروفات العمومية والإدارية** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٤٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية إلى حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة المستحقة	١٨٠٠٠٠ ٧٤٠٠٠٠	من حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة مقدمًا من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع...
٩٢٠٠٠٠	جملة	٩٢٠٠٠٠	جملة

منه **حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة مقدمًا** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ المصروفات العمومية والإدارية	١٨٠٠٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)
١٨٠٠٠٠	جملة	١٨٠٠٠٠	جملة

منه **حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المستحقة** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠٠٠٠	رصيد مرحل (الميزانية)	٨٠٠٠٠	من حـ/ المصروفات العمومية والإدارية
٨٠٠٠٠	جملة	٨٠٠٠٠	جملة

ملحوظة: في نهاية الفترة المحاسبية ترصد الحسابات الثلاثة كالآتي:

. رصيد حـ/ المصروفات العمومية والإدارية بعد إقفاله = صفر.

. رصيد حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المستحقة = ٨٠٠٠٠ رصيد دائن يظهر بالميزانية (جانب الخصوم)

. رصيد حـ/ المصروفات العمومية والإدارية المدفوعة مقدمًا = ١٨٠٠٠٠ رصيد مدين يظهر بالميزانية (جانب الأصول).

٧/٣: المصروفات الأخرى لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

تتضمن المصروفات الأخرى، طبقًا لما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥، عديدًا من البنود وقد أوجبت تلك اللائحة الإفصاح عن هذه البنود بالتفصيل في جانب المصروفات بحـ/ الإيرادات والمصروفات، وهي تشمل الآتي:

١ . رسوم تسجيل الفرع: وهي الرسوم التي تسددها شركة التأمين إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عن تسجيل نشاط الفرع لدى الهيئة.

٢ . رسوم الإشراف المدفوعة والمستحقة: وهي رسوم تسددها شركة التأمين لهيئة الإشراف والرقابة مقابل قيام الأخيرة بالإشراف والرقابة على نشاط الشركة.

٣ . مصروفات المركز الآلي: هي مصروفات تتحملها شركة التأمين مقابل تشغيل البيانات المحاسبية وغير المحاسبية الخاصة بفرع التأمين.

٤ . رسوم الترخيص بإجراء سحب على وثائق التأمين: وهو سحب يمكن الشركة من منح المؤمن لهم جوائز عند فوزهم في سحب سنوي يجرى على وثائق التأمين. وتعد هذه الجوائز شكلًا من أشكال التعويضات المباشرة كما سبق شرحه.

لا تستطيع الشركة إجراء مثل هذا السحب السنوي دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المعنية ومنها الشئون الاجتماعية، وذلك مقابل رسوم مقررة تسددها شركة التأمين، وهي تعد بمثابة مصروفات أخرى.

٨/٣: المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

هي المخصصات التجارية التي تحجز من الإيرادات مثل:

. مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الأساسية. . مخصص مدينو عمليات التأمين.

٩/٣: مخصصات استثمارات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

هي مخصصات يتم تكوينها للاحتياط ضد احتمال انخفاض أسعار وقيم الاستثمارات المختلفة الخاصة بهذا الفرع، وتقدر على أساس الانخفاض المتوقع في قيم الاستثمارات عند تصفيتها، ومن أمثلتها:

. مخصص قروض وديون مشكوك فيها. . مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

مثال (٧): في ٦/٣٠/... تقرر تكوين المخصصات الآتية:

. مخصصات مدينو عمليات التأمين بنسبة ٥% من رصيد الأقساط تحت التحصيل البالغة ١٦٠٠٠٠٠ج.

. إهلاك أصول ثابتة بنسبة ٢% من قيمة هذه الأصول وقدرها ١٠٠٠٠٠٠ج.

. مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بنسبة ٠.٥% من قيمة الأوراق المالية البالغة ٤٠٠٠٠٠٠ج.

. مخصص قروض وديون مشكوك فيها بنسبة ١% من قيمة القروض البالغة ٥٠٠٠٠٠٠ج.

المطلوب: **. إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية.**

. تصوير حسابات الأستاذ المختصة بدفتر الأستاذ.

الحل

أ . المخصصات التجارية:

مخصص مدينو عمليات التأمين = ١٦٠٠٠٠٠ × ٥% = ٨٠٠٠٠ج

مخصص إهلاك الأصول الثابتة = ١٠٠٠٠٠٠ × ٢% = ٢٠٠٠٠ج.

١٠٠٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع......

إلى مذكورين

٨٠٠٠٠ حـ/ مخصص مدينو عمليات التأمين

٢٠٠٠٠ حـ/ مجمع إهلاك الأصول الثابتة

(إثبات استحقاق وتحميل المخصصات التجارية)

ب . مخصصات الاستثمار:

مخصص هبوط أسعار أوراق مالية = ٤٠٠٠٠٠٠ × ٠.٥% = ٢٠٠٠٠ج

مخصص قروض وديون مشكوك فيها = ٥٠٠٠٠٠٠ × ١% = ٥٠٠٠٠ج.

٧٠٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع....

إلى مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

٥٠٠٠٠ حـ/ مخصص قروض وديون مشكوك فيها

(إثبات استحقاق وتحميل مخصصات الاستثمار)

٢ . الحسابات اللازمة بدفتر الأستاذ:

منه **حـ/ مخصص مدينو عمليات التأمين** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠٠٠٠	رصيد دائن (الميزانية)	٨٠٠٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع...
٨٠٠٠٠	جملة		جملة

منه **حـ/ مجمع إهلاك الأصول** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠٠٠	رصيد دائن (الميزانية)	٢٠٠٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع...
٢٠٠٠٠	جملة	٢٠٠٠٠	جملة

منه **حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠٠٠	رصيد دائن (الميزانية)	٢٠٠٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع...
٢٠٠٠٠	جملة	٢٠٠٠٠	جملة

منه **ح/ مخصص قروض وديون مشكوك فيها** له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٠٠٠٠	رصيد دائن (الميزانية)	٥٠٠٠٠	من ح/ الإيرادات والمصروفات فرع...
٥٠٠٠٠	جملة	٥٠٠٠٠	جملة

٣/١٠: خلاصة الفصل الثالث

عناصر مصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال كالآتي:

صافي التعويضات المسددة، العمولات، رسوم الدمغة النسبية، مصروفات الإنتاج، المخصصات الفنية آخر المدة، المصروفات العمومية والإدارية، المصروفات الأخرى، المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار، المخصصات المتعلقة بالاستثمار، والمصروفات الأخرى.

صافي التعويضات المسددة = التعويضات المباشرة المسددة + التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد – التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر.

جملة العمولات وتكاليف الإنتاج = العمولات عن العمليات المباشرة + العمولات عن العمليات الواردة + الدمغة النسبية.

تضم المخصصات الفنية آخر المدة في تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عنصرين رئيسيين هما: الاحتياطي الحسابي آخر المدة. مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة.

تشمل المصروفات الأخرى العناصر الآتية:

رسوم تسجيل الفرع، رسوم الإشراف المدفوعة والمستحقة، مصروفات المركز الآلي، ورسوم الترخيص بإجراء سحب على وثائق التأمين.

المخصصات التجارية تشمل:

مخصص مدينو عمليات التأمين، مخصص إهلاك الأصول الثابتة، ومخصص ترك الخدمة.

مخصصات الاستثمار هي: مخصص قروض وديون مشكوك فيها، ومخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

الفصل الرابع

قياس نتائج أعمال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

مقدمة:

في نهاية الفترة المحاسبية يتم قياس نتائج أعمال فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وذلك لقياس الفائض أو العجز الذي حققه كل فرع من فروع التأمين، حيث تعد القوائم المالية التالية:

١ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع تأمينات الحياة.

٢ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع تأمينات الحوادث الشخصية، والعلاج الطبي طويل الأمد.

٣ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع تكوين الأموال.

ويفيد قياس نتائج أعمال هذه الفروع في الآتي:

. تقييم أداء الإدارة، وتوزيع صافي الأرباح على أصحاب الحقوق كالمساهمين، والعاملين، والإدارة.

. حساب الالتزامات الضريبية المستحقة على المنشأة لصالح الخزانة العامة.

. توفير معلومات عن ربحية المنشأة ومركزها المالي.

٤/١: قائمة الإيرادات والمصروفات:

تصور قائمة الإيرادات والمصروفات لأي فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال طبقًا للنماذج الواردة في القرار رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٩، بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بهدف قياس الفائض أو العجز الذي حققه الفرع من عمليات التأمين، حيث تعد نتيجة القياس من المعلومات الضرورية التي يعتمد عليها في صناعة القرارات، وتقييم أداء كل فرع، وتقييم مدى مساهمته في الربحية الإجمالية لشركة التأمين. توضح القائمة الواردة في المثال التالي نموذجًا لكيفية قياس وعرض إيرادات ومصروفات أحد فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال كما ورد في القرار رقم (١٥٧) المذكور.

٤/٢: متطلبات إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات:

يتطلب إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات التي تعد لكل فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال بهدف قياس الفائض أو العجز الآتي:

١ . تحديد ما يخص الفترة المحاسبية التي تعد عنها القائمة من إيرادات ومصروفات تم ترحيلها إليها.

٢ . تكوين مخصصات آخر المدة وتشمل:

. المخصصات الفنية آخر المدة.

. المخصصات المرتبطة بالاستثمارات المخصصة.

. المخصصات بخلاف المرتبطة بالاستثمارات المخصصة.

٣ . المبدأ العام عند إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات، وكما هو واضح من النموذج التالي، هو عدم إجراء مقاصة بين إيرادات معينة والمصروفات المرتبطة بها، ومن أمثلة ذلك:

. تظهر العناصر والبنود المتعلقة بالأقساط بالتفصيل، إذ تتطلب القرار رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٩ بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين أن تظهر الأقساط المباشرة منفصلة عن كل من أقساط إعادة التأمين الوارد وأقساط إعادة التأمين الصادر.

. تظهر العمولات المدينة بالتفصيل ضمن المصروفات بينما تظهر العمولات الدائنة المرتبطة بإعادة التأمين الصادر في جانب الإيرادات.

. تظهر العناصر الخاصة بالتعويضات بالتفصيل ضمن المصروفات، كما تظهر التعويضات المسددة (تعويضات عن العمليات المباشرة، والتعويضات عن العمليات الواردة) مستقلة عن التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر.

. عدم إجراء مقاصة بين المخصصات الفنية أول وآخر المدة، إذ يتم الإفصاح عن كل منهما كالآتي:

أ . التغير في الاحتياطي الحسابي الذي تضاف قيمته إلى صافي الأقساط للتوصل إلى قيمة الأقساط المكتسبة.

ب . التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد الذي تضاف قيمته إلى صافي التعويضات للتوصل إلى التعويضات المحملة.

٤ . يتم إجراء مقاصة بين إيرادات الاستثمارات المخصصة ومصروفات الاستثمارات المخصصة للتوصل إلى صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة، ويعد ذلك استثناءً من المبدأ العام المذكور في رقم (٣) أعلاه.

مثال توضيحي: حدثت العمليات الآتية في إحدى شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (فرع الحياة) خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/....، التي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٣٠% لدى شركات إعادة التأمين (الأرقام بألوف الجنيهات):

١ . قيمة الوثائق المصدرة خلال العام ٣٦٠٠٠، حصلت الشركة منها ٢٤٠٠٠. وبلغت أقساط إعادة التأمين الوارد للشركة ١٤٠٠٠ حصلت الشركة منها ١٠٠٠٠.

٢ . التعويضات المباشرة عن الفترة ٢٤٠٠٠، بيانها كالآتي:

٦٠٠٠ لتخفيض الأقساط والإعفاء منها، والباقي للوفاة والوفاء والاستردادات.

وقد سددت الشركة من هذه التعويضات للمستأمنين ١٥٦٠٠ نقدًا بعد خصم الالتزامات التالية: قروض بضمان الوثائق ٣٠٠، فوائد قروض بضمان وثائق ٢٠، أقساط متأخرة ٧٦، غرامات تأخير سداد أقساط ٤.

٣ . تعويضات إعادة التأمين الوارد ٨٠٠٠، سددت الشركة منها ٨٠%.

٤ . حصلت الشركة ٨٠% من تعويضات إعادة التأمين الصادر.

٥ . المخصصات الفنية أول المدة:

الاحتياطي الحسابي ٣٢٠٠، ومخصص المطالبات تحت التسديد ٢٠٠٠

٦ . مصروفات الاستثمار ٧٠، ومصروفات إنتاج الوثائق ٥٠، والمصروفات العمومية والإدارية ٢٤٠.

٧ . الإيرادات من العقارات ١٨٠، ومن الأوراق المالية ٢٠٠، وفوائد القروض ٣٦٠ حصل منها ٣٥٠.

إذا علمت الآتي:

أ . المخصصات الفنية اللازم تكوينها آخر المدة كالآتي:

الاحتياطي الحسابي ٢٥٠٠، ومخصص المطالبات تحت التسديد ٢١٦٠.

ب . المخصصات الأخرى اللازم تكوينها كالآتي:

مخصص مدينو عمليات التأمين ٦٠، مخصص إهلاك الأصول ٢% من تكلفة الأصول البالغة ٢٠٠.

ج . مخصصات الاستثمار المراد تكوينها كالآتي:

مخصص قروض مشكوك فيها بنسبة ٢% من قيمة القروض وقدرها ١٨٠٠، ومخصص هبوط أسعار أوراق مالية ٢٠٠.

د . تحسب عمولة المنتجين بنسبة ٥%، وعمولة إعادة التأمين الوارد ٨%، وعمولة إعادة التأمين الصادر ١٠%.

<u>المطلوب:</u> قياس نتائج أعمال فرع تأمينات الحياة بإعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لهذا الفرع عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/....

الحل

تمهيد:

١ . تعد قائمة إيرادات ومصروفات فرع تأمينات الحياة طبقًا للنموذج الوارد في القرار رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٩.

٢ . أقساط إعادة التأمين الصادر = الأقساط المباشرة × نسبة إعادة التأمين

= ٣٦٠٠٠ × ٣٠% = ١٠٨٠٠

٣ . عمولة المنتجين (عمولات مباشرة) = الأقساط المباشرة × نسبة عمولة المنتجين

= ٣٦٠٠٠ × ٥% = ١٨٠٠ مصروف

٤ . عمولة إعادة التأمين الوارد = أقساط إعادة التأمين الوارد × نسبة العمولة

= ١٤٠٠٠ × ٨% = ١١٢٠ (مصروف)

٥ . عمولة إعادة التامين الصادر

= الأقساط المباشرة × نسبة إعادة التأمين × نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر أو

= أقساط إعادة التأمين الصادر × نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر

= ١٠٨٠٠ × ١٠% = ١٠٨٠ إيراد

٦ . يتم عرض الإيرادات الأخرى بالصافي، وحيث أنه لا يوجد من الإيرادات الأخرى سوى غرامات تأخير سداد أقساط، وهي تعد بالنسبة للمستأمنين التزامات تخصم منهم عند سداد التعويضات لهم، لكنها من وجهة نظر شركة التأمين (الوحدة المحاسبية محل القياس المحاسبي) تعد إيرادات أخرى = ٤

٧ . يتم الإفصاح عن الدخل من الاستثمارات بالصافي = (١٨٠ إيرادات عقارات+ ٢٠٠ إيرادات أوراق مالية + ٣٦٠ فوائد قروض) – (٧٠ مصروفات الاستثمار)

= ٧٤٠ إيرادات من الاستثمارات المخصصة – ٧٠ مصروفات الاستثمارات المخصصة = ٦٧٠

٨ . حساب صافي التعويضات: يحسب صافي التعويضات بالمعادلة الآتية:

إجمالي التعويضات المباشرة المسددة + تعويضات إعادة التأمين الوارد المسددة – تعويضات التأمين الصادر المستردة.

<u>**وعناصر هذه المعادلة كالآتي:**</u>

أ . التعويضات المباشرة المسددة = التعويضات المباشرة المسددة نقدًا + الاستحقاقات التي خصمت من حساب جاري المؤمن لهم عند سداد التعويضات + التعويضات المباشرة المسددة للمؤمن لهم في صورة غير نقدية (بتخفيض الأقساط والإعفاء منها).

أي أن: التعويضات المباشر المسددة = ١٦٠٠٠ التعويضات المباشرة المسددة نقدًا {صافي المسدد نقدًا ١٥٦٠٠ + ٤٠٠ الالتزامات المخصومة المستحقة على المؤمن لهم (٣٠٠ قروض بضمان وثائق + ٢٠ فوائد قروض بضمان وثائق + ٧٦ أقساط متأخرة + ٤ فوائد تأخير)} + التعويضات المباشرة غير النقدية ٦٠٠٠ (تخفيض أقساط + إعفاء من الأقساط) = ٢٢٠٠٠

ب . تعويضات إعادة التأمين الوارد = ٨٠٠٠ × ٨٠% = ٦٤٠٠.

ج . تعويضات إعادة التأمين الصادر = التعويضات المباشرة المستحقة × نسبة إعادة التأمين = ٢٤٠٠٠ × ٣٠% = ٧٢٠٠.

تعويضات إعادة التامين الصادر المستردة = ٧٢٠٠ × ٨٠% = ٥٧٦٠

صافي التعويضات = ٢٢٠٠٠ + ٦٤٠٠ – ٥٧٦٠ = ٢٢٦٤٠.

٩ . المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة:

مخصص قروض مشكوك في تحصيلها = ١٨٠٠ × ٢% = ٣٦

مخصص هبوط أسعار أوراق مالية = ٢٠٠

٢٣٦

١٠ . المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:

مخصص إهلاك الأصول الثابتة = ٢٠٠ × ٢% = ٤

مخصص مدينو عمليات التأمين = ٦٠

٦٤

قائمة الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات الحياة عن السنة المنتهية في ٦/٣٠/..... (الأرقام بألوف الجنيهات)

البيان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
الإيرادات: الأقساط المباشرة أقساط إعادة التأمين الوارد	 ** **	 ٣٦٠٠٠ ١٤٠٠٠	 ×× ××
إجمالي الأقساط		٥٠٠٠٠	××
– أقساط إعادة التأمين الصادر	**	(١٠٨٠٠)	(××)
صافي الأقساط		٣٩٢٠٠	××
التغير في الاحتياطي الحسابي: الاحتياطي الحسابي أول المدة - الاحتياطي الحسابي آخر المدة		 ٣٢٠٠ (٢٥٠٠) ٧٠٠	 ×× (××) ××
الأقساط المكتسبة	**	٣٩٩٠٠	×××
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة إيرادات أخرى مباشرة	** ** 	١٠٨٠ ٦٧٠ ٤	×× ×× ××
إجمالي الإيرادات		٤١٦٥٤	××
المصروفات: التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	 ** 	 ٢٢٠٠٠ ٦٤٠٠	 ×× ××
إجمالي التعويضات		٢٨٤٠٠	××
. التعويضات المستردة من إعادة التأمين صافي التعويضات		(٥٧٦٠) ٢٢٦٤٠	(××) ××

التغير في مخصص المطالبات تحت التسديد: مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة . مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة	 **	 ٢١٦٠ (٢٠٠٠)	 ×× (××)
التعويضات التحميلية		٢٢٨٠٠	××
عمولات مباشرة عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد تكاليف الإنتاج	** ** **	١٨٠٠ ١١٢٠ ٥٠	×× ×× ××
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج		٢٩٧٠	×××
مصروفات عمومية وإدارية المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	 ** **	٢٤٠ ٢٣٦ ٦٤	×× ×× ××
إجمالي المصروفات		٢٦٣١٠	×××
فائض (عجز) نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال . فرع تأمينات الحياة مرحل لقائمة الدخل		١٥٣٤٤	××

ملحوظات:

١. الأقساط المكتسبة = صافي الأقساط ± التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي.

٢ . التعويضات المحملة = صافي التعويضات ± التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد.

٣/٤: خلاصة الفصل الرابع

. يتم قياس نتائج أعمال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال في نهاية كل فترة محاسبية بإعداد قائمة إيرادات ومصروفات لكل فرع من فروع هذه التأمينات وهي ثلاثة كالآتي:

فرع تأمينات الحياة، فرع تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الأجل، وفرع تكوين الأموال.

. يرحل إلى قائمة الإيرادات والمصروفات الخاصة بفرع معين كافة الإيرادات والمصروفات المتعلقة به، وذلك على مستوى الفروع الثلاثة.

. تنتهي قائمة الإيرادات والمصروفات لكل فرع برصيد قد يكون فائضًا أو عجزًا، وهو يعد مقياسًا لنتيجة مزاولة شركة التأمين لنشاط هذا الفرع من التأمين.

. يرحل الفائض أو العجز المتأتي من قائمة الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين إلى قائمة الدخل التي تعد على مستوى شركة التأمين ككل.

الفصل الخامس

قياس نتائج أعمال تأمينات الممتلكات والمسئوليات

مقدمة:

يتم قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة والمركز المالي في نهاية الفترة في المنشآت المختلفة لتحقيق أهداف متعددة منها: توفير معلومات عن ربحية المنشأة وموقفها المالي، إجراء توزيعات أرباح على أصحاب حقوق الملكية والعاملين ومجلس الإدارة، تقييم أداء إدارة المنشأة، وحساب الالتزامات الضريبية المستحقة عليها.

في نهاية الفترة المحاسبية يتم قياس نتائج أعمال فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات وصولًا لتحديد الفائض أو العجز الذي حققه كل فرع منها، حيث تعد قوائم الإيرادات والمصروفات الآتية:

١ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق بها.

٢ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المختلفة.

٣ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٤ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٥ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين فرع التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٦ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين فرع تأمينات البترول.

٧ . قائمة إيرادات ومصروفات فرع التأمين فرع التأمين ضد الحوادث المتنوعة والمسئوليات.

١/٥ : المخصصات الفنية في تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

تضم هذه المخصصات الفنية الآتي:

أ . مخصص الأخطار السارية:

تقضي المادة (٣٧) من القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ بتكوين مخصص الأخطار السارية في نهاية الفترة المحاسبية لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات تأمين أبرمت وثائقها خلال الفترة، وسوف تسري هذه الوثائق خلال الفترة الحالية أو الفترات المحاسبية التالية. ويحجز هذا المخصص من إيرادات الفترة المحاسبية على أساس نسب مئوية من إجمالي اكتتابات الشركة عن السنة المالية المنتهية حيث تمثل هذه النسب المئوية الحد الأدنى وهي كالآتي:

٤٧% عن عمليات التأمين الاجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

٢٥% عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحري والجوي.

٤٠% عن باقي العمليات (فروع التأمين الأخرى)

١٠٠% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المنتهية.

ب . <u>**مخصص التعويضات تحت التسوية :**</u>

يكون هذا المخصص بصفة عامة لمقابلة الحوادث التي تحققت وتم الإبلاغ عنها ولم تنته الإجراءات التي تتخذها شركة التأمين لسداد التعويضات بشأنها حتى نهاية المدة المحاسبية.

ج . <u>**مخصص التقلبات العكسية**</u> :

يكون هذا المخصص لمقابلة التغيرات غير المرغوبة في أسواق تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

<u>ويلاحظ أن:</u>

١ . تحمل إيرادات فترة المحاسبة بمقدار المخصصات الفنية آخر المدة التي يرى خبراء التأمين ضرورة تكوينها.

٢ . المخصصات الفنية آخر المدة المحاسبية الحالية تعد مخصصات فنية أول المدة المحاسبية التالية، وفي نهاية المدة المحاسبية التالية ترد إلى إيرادات هذه الفترة الأخيرة، حيث تعد الإيرادات هي مصدرها، ومن ثم يتم إقفال حساباتها في حـ/ الإيرادات والمصروفات عن فترة المحاسبة التالية.

٣ . تفتح حسابات المخصصات الفنية آخر المدة بدفتر الأستاذ وترصد ويفصح عنها في ميزانية فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات باعتبارها مخصصات آخر المدة (جانب الالتزامات).

. عندما يتم الربط بين أرصدة المخصصات الفنية أول المدة وآخر المدة لإحدى الفترات المالية، فإن تأثيرهم على نتائج الأعمال يتحدد وفقًا للاعتبارات التالية:

. إذا تساوت أرصدة المخصصات الفنية آخر المدة مع أرصدة المخصصات الفنية أول المدة، فإن تأثيرهم ينعدم على نتائج أعمال مدة المحاسبة.

. إذا كانت أرصدة المخصصات الفنية آخر المدة أقل من أرصدة المخصصات الفنية أول المدة، فإن التأثير على نتائج أعمال فترة المحاسبة يكون موجبًا. والعكس صحيح.

مثال (١): في ٦/٣٠/... قرر خبراء التأمين في إحدى شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات تكوين مخصصات فنية آخر المدة على النحو الآتي: (الأرقام بألوف الجنيهات)

. مخصص الأخطار السارية ٣٠٠.

. مخصص التعويضات تحت التسوية ٢٤٠.

. مخصص تقلبات عكسية ٢٠٠.

وكانت أرصدة هذه المخصصات في أول المدة: ٤٠٠، ٢٠٠، ١٨٠ على التوالي.

المطلوب: **ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.**

الحل

١ ـ قيود اليومية:

من مذكورين

٤٠٠ حـ/ مخصص الأخطار السارية أول المدة

٢٠٠ حـ/ مخصص التعويضات تحت التسوية أول المدة

١٨٠ حـ/ مخصص تقلبات عكسية أول المدة

٧٨٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.....

(إقفال حسابات المخصصات الفنية أول المدة)

٧٤٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات فرع.....

إلى مذكورين

٣٠٠ حـ/ مخصص الأخطار السارية آخر المدة

٢٤٠ حـ/ مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة

٢٠٠ حـ/ مخصص تقلبات عكسية آخر المدة

(حجز. فتح ـ المخصصات الفنية آخر المدة)

٢/٥: متطلبات إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات:

يتطلب إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات التي تعد لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات بهدف قياس الفائض أو العجز إتباع القواعد ذاتها السابق ذكرها حسب متطلبات القرار (١٥٧) لسنة ١٩٩٩ بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

مثال (٢): تمت العمليات المالية التالية بإحدى شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠/... فرع التأمين ضد الحريق، والتي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠% لدى شركات الإعادة (الأرقام بألوف الجنيهات):

١ ـ قيمة الوثائق المصدرة خلال العام ٤٠٠٠ منها ٣٠٠٠ عن وثائق قصيرة الأجل، وقد حصلت الشركة منها ٣٥٠٠

٢ ـ أقساط إعادة التأمين الوارد للشركة ١٠٠٠، حصلت الشركة منها ٩٠٠.

٣ ـ سددت الشركة ٨٠% من أقساط إعادة التأمين الصادر.

٤ ـ التعويضات المباشرة عن الفترة ١٢٠٠، سددت الشركة منها ٦٠٠ نقدًا بعد خصم التزامات على المستأمنين كما يلي:

٢٠٠ قروض بضمان وثائق، ٢٠ فوائد قروض بضمان وثائق، ٤٠ أقساط متأخرة، ٢ غرامات تأخير سداد أقساط.

٥ . تعويضات إعادة التأمين الوارد ٦٠٠، سددت الشركة منها ٤٠٠

٦ . حصلت الشركة ٤٠٠ من تعويضات إعادة التأمين الصادر.

٧ . المخصصات الفنية أول المدة كالأتي:

٢٠٠٠ مخصصات الأخطار السارية، ٣٠٠ مخصص التعويضات تحت التسوية، ٢٤٠ مخصص تقلبات عكسية.

٨ . مصروفات الاستثمار ١٠، وإجمالي الدخل من الاستثمار ١٥٠، ومصروفات إنتاج وثائق ٨٤، والمصروفات الإدارية والعمومية ٢٢٠.

٩ . العمولات عن العمليات المباشرة ٢٨٠، سددت الشركة منها ٢٤٠، وبلغت عمولات إعادة التأمين الوارد ١٠٠، سددت الشركة ٧٠% منها، وتحسب عمولة إعادة التأمين الصادر بنسبة ١٠%.

إذا علمت أنه يراد تكوين المخصصات الآتية:

. مخصصات فنية في ٦/٣٠/... (٤٥٨ مخصص التعويضات تحت التسوية، ٢٠٠ مخصص تقلبات عكسية)

. مخصصات بخلاف الاستثمار ٧٠٠. . مخصصات الاستثمار ٨٠٠.

<u>المطلوب:</u> إعداد قائمة إيرادات ومصروفات فرع التامين ضد أخطار الحريق عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠/...

<u>الحل</u>

قائمة إيرادات ومصروفات . فرع الحريق عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠.. (الأرقام بألوف الجنيهات)

بيان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
الإيرادات:			
الأقساط المباشرة	**	٤٠٠٠	
+ أقساط إعادة التأمين الوارد	**	١٠٠٠	
إجمالي الأقساط		٥٠٠٠	
- أقساط إعادة التأمين الصادر	**	(١٦٠٠)	
صافي الأقساط		٣٤٠٠	
التغير في قيمة مخصص الأخطار السارية			
مخصص الأخطار السارية في أول المدة		٢٠٠٠	
مخصص الأخطار السارية في آخر المدة		(١٩٦٠)	

البيان			
الأقساط المكتسبة		٣٤٤٠	
عمولات إعادة التأمين الصادر		١٦٠	
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة		١٤٠	
إيرادات أخرى مباشرة	**	٢	
إجمالي الإيرادات		٣٧٤٢	
المصروفات:	**		
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة		٨٦٢	
+ التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين		٤٠٠	
إجمالي التعويضات	**	١٢٦٢	
- التعويضات المستردة من إعادة التأمين الصادر			
صافي التعويضات		(٤٠٠)	
التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:	**	٨٦٢	
مخصص التعويضات تحت التسوية في آخر المدة			
مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة			
التعويضات التحميلية		٤٥٨	
التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية:		(٣٠٠)	
مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة	**	١٠٢٠	
مخصص التقلبات العكسية في أول المدة			
		٢٠٠	
عمولات مباشرة	**	(٢٤٠)	
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	**	(٤٠)	
تكاليف الإنتاج	**	٢٨٠	
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	**	١٠٠	
مصروفات عمومية وإدارية		٨٤	
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة	**	٤٢٤	
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار		٢٢٠	
إجمالي المصروفات		٨٠٠	
فائض (عجز) نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات .		٧٠٠	
مرحل لقائمة الدخل		(٣١٦٤)	
		٥٧٨	

ملحوظات:

. أقساط إعادة التأمين الصادر = ٤٠٠٠ الوثائق المباشرة المصدرة × ٤٠% = ١٦٠٠.

مخصص الأخطار السارية آخر المدة = (الأقساط عن الوثائق طويلة الأجل بالكامل + {(صافي الأقساط – الأقساط طويلة الأجل) × ٤٠%} = ١٠٠٠ + {(٣٤٠٠ – ١٠٠٠) × ٤٠%}

= ١٠٠٠ + ٩٦٠ =١٩٦٠.

. عمولة إعادة التأمين الصادر = أقساط إعادة التأمين الصادر × ١٠%

= ١٦٠٠ × ١٠% = ١٦٠.

. صافي الدخل من الاستثمار = إجمالي الدخل من الاستثمار – مصروفات الاستثمار = ١٥٠ – ١٠ =١٤٠.

. التعويضات المباشرة المسددة = التعويضات المسددة نقدًا + التزامات المستأمنين المخصومة = ٦٠٠ نقدًا + (٢٠٠ قروض بضمان وثائق + ٢٠ فوائد قروض بضمان وثائق + ٤٠ أقساط متأخرة + ٢ غرامات تأخير سداد أقساط) = ٨٦٢.

مثال (٣): فيما يلي العمليات التي تمت في فرع الحريق بإحدى شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، عن السنة المالية المنتهية في ٦/٣٠/...م (الأرقام بألوف الجنيهات):

جملة الوثائق المصدرة خلال العام ٢٢٥٠ منها ٥٠٠ وثائق طويلة الأجل، (وقد حصل منها ١٥٠٠).أقساط إعادة التأمين الصادر ٧٠٠ وقد سددت بالكامل.أقساط إعادة التأمين الوارد ١٠٠٠، (وقد حصل منها ٧٥٠). العمولات المستحقة للمنتجين ٥٠، منها ٢٠ نصيب شركة الإعادة. عمولة إعادة التأمين الصادر ٦٠. أجور ومزايا المنتجين ١٥٠. تكاليف إنتاج الوثائق ٨٠. التعويضات المباشرة المستحقة عن العام ١٧٥٠ (سدد منها ١٢٥٠). تعويضات إعادة التأمين الوارد ٧٥٠ (سدد منها ٥٠٠). تعويضات إعادة التأمين الصادر ٧٠٠ (مستردة بالكامل). مخصص الأخطار السارية أول المدة ٧٥٠. مخصص التعويضات تحت التسوية أول المدة ٢٥٠. مخصص التقلبات العكسية ٣٠٠.

إذا علمت ما الآتي:

. الفوائد المستحقة عن الودائع لدى البنوك ١٣٠.

. أرباح وعوائد الأوراق المالية المستحقة ٥٠، والمحصلة ٣٠، والمصروفات المتعلقة بالأوراق المالية ١٠.

. فوائد وعمولات القروض المستحقة ٣٠، والمحصلة ٢٠، والمصروفات المتعلقة بالقروض ٨.

. قيمة إيرادات العقارات المؤجرة للغير ١٠٠، والمصروفات المتعلقة بإيرادات العقارات ١٤.

. رسوم الدمغة النسبية المحصلة ١٦، والمدفوعة ١٠.

. أرباح وعوائد شهادات الاستثمار المستحقة ٢٠، والمحصلة ١٤.

. جملة المصروفات العمومية والإدارية المباشرة ٥٠، وغير المباشرة ٣٠.

. الفوائد المستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين ٧٠، والفوائد المستحقة عن المال المحتجز لدى معيدي التأمين ١٠٠.

. مخصص القروض والديون المشكوك فيها ١٠.

. مخصص التقلبات العكسية في ٣٠/٦/...م ٣٥٠.

***المطلوب:* أحسب الآتي: . صافي الأقساط . مخصص الأخطار السارية آخر المدة . صافي الدخل من الاستثمار . مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة.**

الحل

١ . حساب الأقساط:

٢٢٥٠ جملة الوثائق المصدرة خلال العام

\+ ١٠٠٠ أقساط إعادة التأمين الوارد

٣٢٥٠ جملة الأقساط

(٧٠٠) أقساط إعادة التأمين الوارد

٢٥٥٠ صافي الأقساط

٢ . حساب مخصص الأخطار السارية آخر المدة:

. مخصص الأخطار السارية عن الأقساط طويلة الأجل = ٥٠٠ × ١٠٠% = ٥٠٠.

. مخصص الأخطار السارية عن الأقساط قصيرة الأجل = (٢٥٥٠ صافي الأقساط – ٥٠٠ الأقساط طويلة الأجل) × ٤٠% = ٨٢٠.

جملة مخصص الأخطار السارية أخر المدة = ٥٠٠ + ٨٢٠ = ١٣٢٠.

٣ . صافي الدخل من الاستثمار = {١٣٠ فوائد الودائع الثابتة بالبنوك + (٥٠ أرباح وعوائد الأوراق المالية – ١٠ مصروفات الاستثمار في الأوراق المالية) + ٢٠ أرباح وعوائد شهادات الاستثمار + (٣٠ فوائد وعمولات القروض – ٨ مصروفات القروض) + (١٠٠ إيرادات عقارات – ١٤ مصروفات عقارات) + (١٠٠ فوائد مستحقة عن المال المحتجز لدى معيدي التأمين – ٧٠ فوائد مستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين)} = ٣٢٨

٤ . حساب مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة:

٥٠٠ تعويضات مباشرة مستحقة (١٧٥٠ – ١٢٥٠)

\+ ٢٥٠ تعويضات إعادة تأمين وارد مستحقة (٧٥٠ – ٥٠٠)

٧٥٠ جملة التعويضات المستحقة

(صفر) تعويضات إعادة التأمين صادر مستحقة

٧٥٠ صافي التعويضات المستحقة = مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة.

٣/٥: خلاصة الفصل الخامس

. يتم قياس نتائج أعمال تأمينات الممتلكات والمسئوليات في نهاية كل فترة مالية بإعداد قائمة إيرادات ومصروفات لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات التي تزاولها الشركة.

. يرحل لحساب إيرادات ومصروفات كل فرع كافة المصروفات والإيرادات الخاصة به.

. تخلص نتيجة القياس بقائمة إيرادات ومصروفات كل فرع إلى رصيد يمثل فائضًا إذا كان رصيد دائنًا أو عجزًا إذا كان رصيد مدينًا، وهو يمثل النتيجة المتأتية عن مزاولة شركة التأمين لهذا النوع من التأمين.

. يرحل الفائض أو العجز الناتج في قائمة الإيرادات والمصروفات إلى قائمة الأرباح والخسائر التي تعدها شركة التأمين.

الفصل السادس

قياس نتائج الأعمال لشركات التأمين

مقدمة:

يتم قياس نتائج أعمال كافة أنشطة التأمين والاستثمار لشركة التأمين عن فترة مالية معينة من خلال إعداد قائمة الأرباح والخسائر. كما يتم قياس المركز المالي في نهاية هذه الفترة المالية بإعداد قائمة المركز المالي العمومية والمجمعة. ويركز هذا الفصل على إعداد قائمة الدخل.

وطبقًا لقرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩، يجب على شركات التأمين إعداد القوائم المالية المنصوص عليها في هذا القرار، وهي كالآتي:

ملحق رقم (١) الميزانية

ملحق رقم (٢) قائمة الدخل

ملحق رقم (٣) قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الأشخاص

ملحق رقم (٤) قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الممتلكات

ملحق رقم (٥) قائمة التدفقات النقدية

وقد شدد القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ على عدة خصائص يلزم توافرها في القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين كالآتي:

. أن تكون القوائم واضحة ومفهومة، بمعني ضرورة البعد عن المصطلحات الفنية، مع تبسيط طريقة عرضها وتوضيح الأسس المستخدمة للوصول إلى كل بند من بنودها.

. ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة حتى يمكن فهم القوائم المالية بصورة صحيحة وذلك بمراعاة الأمور الآتية:

أ . أن تتضمن القوائم إفصاحاً عن السياسات المحاسبية المهمة المتبعة في إعدادها.

ب . أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية جزءًا متممًا للقوائم المالية.

ج . أن تظهر الإيضاحات تفاصيل كافة حركة وأرصدة البنود المهمة.

د . أن يراعى عدم دمج أو استبعاد بعض الإيضاحات المهمة الضرورية بما قد يخل بمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال والحد الأدنى من الإفصاح المطلوب لقارئ ومستخدم القوائم المالية.

١/٦: قياس نتائج أعمال شركة التأمين، وإعداد قائمة الدخل:

في نهاية فترة المحاسبة، وبعد أن تقوم شركة التأمين بإعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين، تقوم بتنفيذ المرحلة التالية من قياس نتائج أعمالها، وذلك بإعداد قائمة

الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) والتي يمكن تعريفها باعتبارها قائمة نتيجة الأعمال العامة للشركة، وتهدف إلى قياس صافي الربح أو صافي الخسارة النهائية.

٢/٦: قواعد عامة لإعداد قائمة الدخل:

في ضوء ما ورد في القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩، نستعرض كيفية إعداد كل بند من بنود قائمة الدخل كالآتي:

١ . فائض (عجز) النشاط التأميني:

يتمثل هذا البند في قيمة الفائض أو العجز المرحل من قائمة الإيرادات والمصروفات المعدة لفروع التأمين المختلفة موزعًا على النحو التالي:

أ . تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

. تأمينات الحياة بجميع أنواعها.

. تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الأجل.

. عمليات تكوين الأموال.

ب . تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

. التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة.

. التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

. التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

. التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

. التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

. التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

. تأمينات البترول.

. التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات.

. أخرى تذكر بالتفصيل.

٢ . صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة:

يتضمن هذا الحساب الدخل من الاستثمارات غير المخصصة بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات استثمار.

٣ . إيرادات أخرى: يتضمن هذا الحساب أية بنود إيرادات أخرى لم يتم إدراجها في حساب مستقل من الحسابات الموضحة أعلاه، ويراعى الإفصاح عن المكونات الرئيسية لهذا الحساب ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٤ . مخصصات إهلاك الأصول الثابتة: يتضمن هذا الحساب قسط إهلاك الأصول الثابتة غير المخصصة والمستخدمة داخليًا في ممارسة نشاط الشركة عن السنة المالية الجارية.

٥. مخصصات أخرى: يتضمن هذا البند المخصصات المكونة خلال الفترة، ومنها على سبيل المثال:

أ . مخصص الضرائب: يتضمن هذا الحساب ما يتم تكوينه خلال الفترة المالية لمقابلة الضرائب المتنازع عليها بين الشركة ومصلحة الضرائب عن السنوات التي تم فحصها بمعرفة مأمورية الضرائب المختصة، وكذا الفروق الضريبية التي قد تنشأ عند الفحص الضريبي للسنوات التي لم يتم فحصها.

ب . أخرى: يكون هذا المخصص لمقابلة أية التزامات أو مطالبات محتملة . كل التزام على حده . مثل مخصص فروق بيع وتسوية العقارات، مخصص تنمية الإنتاج والتوسعات، مخصص الصيانة والإصلاح والتجديدات، مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية. ويتم تحميل قائمة الدخل بقيمة ما يتم تكوينه خلال العام المالي لمقابلة تلك الالتزامات.

ج . مصروفات متنوعة: يتضمن هذا الحساب اية مصروفات أخرى لم تدرج في حساب مستقل من الحسابات الموضحة أعلاه، ويراعى الإفصاح عن المكونات الرئيسية لهذا الحساب ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

د . الضرائب: تمثل نصيب السنة المالية الجارية من الضرائب المستحقة عن أرباح الشركة من واقع الإقرار الضريبي للشركة.

مثال توضيحي: استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى شركات التأمين التي تزاول تأمينات الحياة وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات والمسئوليات في ٣٠/٦/... بعد إعداد قوائم الإيرادات والمصروفات لكل فرع (الأرقام بألوف الجنيهات):

أرصدة مدينة مستخرجة من قوائم الإيرادات والمصروفات:

عجز تأمينات العلاج الطبي طويل الأجل ٤٠٠، عجز تأمينات الحريق ٦٠٠.

أرصدة دائنة مستخرجة من قوائم الإيرادات والمصروفات:

فائض تأمينات الحياة ١٢٠٠٠، فائض تأمينات السيارات ٥٠٠، فائض تأمينات النقل البحري ٩٠٠.

بيانات أخرى: صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة ١٦٠٠، مصروفات متنوعة ١٩٠٠، إيرادات أخرى ٨٨٠، أرباح وإيرادات غير عادية ١٠٠، مصروفات وخسائر غير عادية ١٤٠.

إذا علمت الآتي:

. يحسب إهلاك الأصول الثابتة بمبلغ ١٨٠.

. يراد تكوين مخصصات على النحو التالي: ١٢٠ مخصص ضرائب، ١٠٠ مخصص استثمارات غير مخصصة، ٢٤ مخصص تنمية الإنتاج.

. ضرائب أرباح شركات الأموال ٤٠% من صافي الربح الخاضع.

المطلوب: إعداد قائمة الأرباح والخسائر لشركة التأمين عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/....م

الحل

شركة ....

قائمة الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/....م

(الأرقام بألوف الجنيهات)

بيان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
فائض (عجز) النشاط التأميني:			
تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:	**		
فرع الحياة	**	١٢٠٠٠	××
فرع العلاج الطبي طويل الأجل		(٤٠٠)	××
تأمينات الممتلكات والمسئوليات:			
فرع الحريق		(٦٠٠)	××
فرع السيارات		٥٠٠	××
فرع النقل البحري		٩٠٠	××
الإجمالي		١٢٤٠٠	×××
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة	**	١٦٠٠	××
إيرادات أخرى	**	٨٨٠	××
الإجمالي		١٤٨٨٠	×××
إهلاك الأصول الثابتة غير المخصصة		(١٨٠)	(××)
مخصصات أخرى	**	(٢٤٤)	(××)
مصروفات متنوعة	**	(١٩٠٠)	(××)
صافي الربح (الخسارة) قبل البنود غير العادية		١٢٥٥٦	×××
أرباح (خسائر) البنود غير العادية	**	(٤٠)	××
الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضريبة		١٢٥١٦	×××
الضريبة المستحقة عن أرباح العام		(٥٠٠٦.٤)	(××)
صافي أرباح (خسائر) العام		٧٥٠٩.٦	×××
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام	**	××	××

٣/٦: خلاصة الفصل السادس

١ . يتم قياس نتائج أعمال شركة التأمين عن فترة قياس محاسبية معينة بإعداد قائمة الأرباح والخسائر على مستوى الشركة.

٢ . ترحل أرصدة قوائم الإيرادات والمصروفات التي سبق إعدادها لفروع التأمين المختلفة لدى الشركة إلى قائمة الأرباح والخسائر سواء كانت هذه الأرصدة في شكل فائض أو عجز كل فرع.

٣ . ترحل إلى قائمة الأرباح والخسائر كافة الإيرادات غير المخصصة لفرع معين من فروع التأمين، كما يرحل إليها أيضًا كافة المصروفات والخسائر والمخصصات ذات الصبغة العامة غير المخصصة لفرع معين.

٤ . تنتهي قائمة الأرباح والخسائر برصيد دائن أو مدين يمثل صافي الأرباح أو الخسائر التي حققتها شركة التأمين من ممارسة أنشطة التأمين المختلفة التي قامت بها خلال فترة المحاسبة محل قياس القائمة.

الباب الرابع
محاسبة الأقسام والفروع

الفصل الأول

محاسبة المنشآت متعددة الأقسام

مقدمة:

يتناول هذا الفصل توضيحًا لطبيعة المنشآت متعددة الأقسام، وتعريفًا بالنظام المحاسبي بهذه المنشآت وأهدافه ومقوماته، وكيفية المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الرئيسية فيها، وقياس نتائج أعمالها.

١/١: التعريف بالمنشآت متعددة الأقسام:

يأتي شكل المنشآت متعددة الأقسام استجابة لتطور النشاط التجاري، وظهور منشآت البيع بالتجزئة كبيرة الحجم، وهي منشآت تتعامل في العديد من السلع، مما حدا بضرورة تقسيمها إلى عدة أقسام بحسب تخصص كل قسم منها في المتاجرة في سلعة واحدة أو عدة سلع متجانسة تنتمي إلى مجموعة واحدة.

يهدف تقسيم المنشأة إلى عدة أقسام إلى تفعيل مهارات إدارة المنشأة في المتابعة، وكذا تقويم الأداء من خلال إعداد حسابات ختامية مفصلة توضح نتيجة أعمال كل قسم منها على حده، وبما يتيح للإدارة إجراء مقارنات مستمدة من هذه النتائج تكشف عن الأقسام الرابحة أو الخاسرة وبالقدر الذي يمكنها من تطبيق محاسبة المسؤولية، وتدعيم الكفاءة.

وخلاصة القول، أن تقسيم المنشأة إلى أقسام يحقق الآتي:

١- التعرف على كفاءة كل قسم، بما يمكن من محاسبة المسئولين عنه.

٢- التعرف على الأقسام التي تحقق نتائج جيدة، والعمل على تنمية العمل فيها، وكذا التعرف على نواحي القصور في الأقسام التي تحقق خسائر، لاتخاذ قرار بعلاج هذه النواحي أو الاستغناء عن هذه الأقسام.

٢/١: النظام المحاسبي والمعالجة المحاسبية:

يبرز في النظام مجموعة مقومات أساسية يلزم تواجدها حتى يحقق أهدافه منها الآتي: قاعدة القيد المزدوج، الطريقة المحاسبية المتبعة، حيث تعد الطريقة الفرنسية (المركزية) من أكثر الطرق شيوعًا في المنشآت متعددة الأقسام، المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، ومجموعة القوائم والتقارير المالية.

٣/١: تحليل بيانات الأقسام:

تهتم المنشآت متعددة الأقسام بقياس مجمل ربح أو مجمل خسارة كل قسم، وقد يمتد التحليل إلى قياس صافي ربح أو صافي خسارة كل قسم من الأقسام، وذلك عن فترة قياس معينة. هذا التحليل يؤثر على تصميم المستندات ودفاتر وسجلات المحاسبة، ويتوقف هذا التأثير على

أسلوب التحليل المستخدم في إعداد بيانات الأقسام بشكل يؤدي إلى قياس نتائج أعمالها، وهي كالآتي:

أ . أسلوب إعداد دفاتر وكشوف تحليلية خارج دفاتر المحاسبة:

طبقًا لذلك، تعد المنشأة الدفاتر والكشوف التحليلية الآتية:

. دفتر المشتريات التحليلي. . دفتر المبيعات التحليلي.

. دفتر مردودات المشتريات التحليلي . دفتر مردودات المبيعات التحليلي.

. كشوف الجرد التحليلية، التي توضح المخزون السلعي بكل قسم أول وآخر الفترة المالية.

. كشوف المصروفات التحليلية.

ب . أسلوب تصميم الدفاتر والسجلات بشكل تحليلي:

طبقاً لهذا الأسلوب تصمم اليوميات المساعدة بحيث تخصص بها أعمدة تحليلية حسب الأقسام. ويتطلب أيضًا ترحيل القيود الإجمالية إلى الأستاذ العام أن تزود حسابات هذا الدفتر بخانات تحليلية بحسب أقسام المنشأة. وهو ما ينسحب أيضًا على تصميم مستندات القيد التي تعد دليل حدوث المعاملات المالية.

يؤثر استخدام هذا الأسلوب على قيود اليومية، لأنه يتطلب إجراء القيود بصورة تحليلية، ومثال ذلك تثبت المبيعات الآجلة في دفتر يومية المبيعات الآجلة من واقع فاتورة مبيعات تحليلية معدة داخليًا. وفي نهاية كل فترة يجرى قيد مركزي بإجمالي يومية المبيعات الآجلة في دفتر اليومية العامة بالشكل التحليلي الآتي:

×× من حـ/ إجمالي المدينين

×× إلى حـ/ المبيعات

× قسم أ

× قسم ب

× قسم ج

يستخلص مما سبق، أن استخدام هذا الأسلوب يتطلب تحليل جميع المستندات ودفاتر المحاسبة المستخدمة، وذلك فيما يتعلق ببنود المشتريات والمبيعات ومردوداتهما، وفي معظم الأحوال يمتد التحليل كي يشمل عناصر المصروفات، وهو أمر يضيف أعباءً مالية على المنشأة، ويتطلب بذل مجهود كبير في تحليل البيانات الواردة في دفاتر المحاسبة بأكملها، مما يصعب من استخدامه في الحياة العملية.

١/٤: المعالجة المحاسبية لبعض المعاملات الرئيسية:

تبين مما سبق أن النظام المحاسبي في المنشآت ذات الأقسام يعتمد أساسًا على تحليل بيانات معاملات الأقسام بهذه المنشآت، بصفة خاصة تحليل بيانات المعاملات المالية الرئيسية الآتية:

١- المشتريات ٢- المبيعات ٣- التحويلات بين الأقسام

٤- المصروفات ٥- المخزون السلعي

أولًا: المشتريات:

قد تكون المشتريات نقدية أو آجلة، حيث تثبت المشتريات النقدية في دفتر النقدية التحليلي في المدفوعات، ويقسم عمود المشتريات إلى أعمدة تحليلية بعدد الأقسام . وفي نهاية كل فترة يتم إجراء قيد بإجمالي دفتر نقدية المدفوعات في اليومية المركزية كالآتي:

من مذكورين

×× حـ/ الدائنون

×× حـ/ إيجار المحل

×× حـ/ المشتريات

قسم أ

قسم ب

إلى مذكورين

×× حـ/ الصندوق

×× حـ/ البنك

كما يتم إثبات المشتريات الآجلة في دفتر يومية المشتريات الآجلة، ويتم تقسيم هذا الدفتر إلى عدد من الأعمدة التحليلية بحسب عدد الأقسام . وفي نهاية كل فترة يتم إجراء قيد إجمالي لدفتر يومية المشتريات الآجلة في دفتر اليومية المركزية كالآتي:

×× من حـ/ المشتريات

قسم أ

قسم ب

×× إلى حـ/ إجمالي الدائنون

في نهاية كل فترة مالية، يمكن حصر المشتريات الشهرية (الآجلة والنقدية) وبالتالي إجمالي مشتريات كل قسم . ويقفل رصيد حساب المشتريات في نهاية السنة في حساب المتاجرة. تثبت مردودات المشتريات في دفتر خاص بها، ويقسم أيضًا إلى عدد من الأعمدة التحليلية بحسب عدد الأقسام .

ثانياً: المبيعات

تعالج المبيعات الآجلة والنقدية بنفس الطريقة المشار إليها في حالة المشتريات، وكذلك تعالج مردودات المبيعات بنفس طريقة معالجة مردودات المشتريات.

ثالثاً:التحويلات بين الأقسام:

تطلق التحويلات على السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الأقسام، ويخصص لها حسابان هما: حساب التحويلات الواردة وتعبر عن المديونية في هذه العملية حيث يظهر في القسم المحول إليه، وحساب التحويلات الصادرة وتعبر عن الدائنية وتظهر في القسم المحول منه.

تختلف المعالجة المحاسبية للتحويلات السلعية في نهاية الفترة المالية عن تلك المتعلقة بالتحويلات الخدمية، حيث تقفل التحويلات السلعية في حساب المتاجرة، أما التحويلات الخدمية فتقفل في حساب الأرباح والخسائر.

وقد تستخدم المنشأة حساب تحليلي واحد للتحويلات السلعية، حيث ترحل التحويلات بنوعيها الواردة والصادرة إلى جانبيه المدين والدائن، على أن يقفل في نهاية الفترة المالية في حساب المتاجرة التحليلي، كما يتبين في المثال رقم (١) التالي.

تسعير التحويلات السلعية:

تسعر التحويلات السلعية (البضاعة) المحولة من قسم إلى آخر بسعر التكلفة أو بسعر يزيد على سعر التكلفة أو بسعر السوق، ويتم التسعير في الحالتين الأخيرتين من أجل مشاطرة الأقسام المحول إليها في أرباح البضاعة التي تم تحويلها.

أ- البضاعة المحولة بسعر التكلفة:

مثال (١): حول القسم (أ) إلى القسم (ب) بضاعة تكلفتها ٢٠٠٠ج، مطلوب: تسجيل البضاعة في دفتر اليومية العامة، وترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام.

دفتر اليومية العامة:

. في تاريخ تحويل البضاعة:

٢٠٠٠ من حـ/ التحويلات (قسم ب)

٢٠٠٠ إلى حـ/ التحويلات (قسم أ)

. في نهاية الفترة المالية

٢٠٠٠ من حـ/ المتاجرة (قسم ب)

٢٠٠٠ إلى حـ/ التحويلات (قسم ب)

٢٠٠٠ من حـ/ التحويلات (قسم أ)

٢٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة (قسم أ)

دفتر الأستاذ العام:

يظهر حساب التحويلات في دفتر الأستاذ العام بالصورة الآتية:

منه ح/ التحويلات له

قسم أ	قسم ب	بيان	قسم أ	قسم ب	بيان
	٢٠٠٠	إلى ح/ التحويلات (قسم أ)	٢٠٠٠		من ح/ التحويلات (قسم ب)
		إلى ح/ المتاجرة (قسم أ)			من ح/ المتاجرة (قسم ب)
٢٠٠٠		١٢/٣١		٢٠٠٠	١٢/٣١
٢٠٠٠	٢٠٠٠	جملة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	جملة

*ملحوظة:*البضاعة المتبقية في القسم آخر الفترة،التي تمثل جزءًا من البضاعة التي سبق تحويلها من أقسام أخرى بسعر التكلفة، تجرد مع البضاعة الأخرى الموجودة لدى القسم، وتظهر في الحسابات الختامية والميزانية بدون أن تثير أي خلاف في الرأي، وذلك خلافًا للبضاعة المقومة بثمن يزيد على التكلفة أو بسعر السوق.

ب- تقييم البضاعة المحولة بسعر السوق أو بسعر التكلفة المعلاة (التكلفة + نسبةربح):

لا تختلف المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بإثبات التحويلات في هذه الحالة، عن المعالجة المحاسبية في حالة تقييم البضاعة المحولة بثمن التكلفة إذا تم بيعها بالكامل بواسطة القسم المحول إليه. ويظهر الاختلاف في حالة تبقي جزء دون بيع من البضاعة المحولة آخر الفترة لدى القسم المحول إليه ضمن مخزون آخر الفترة.

في هذه الحالة، يتطلب الأمر إجراء تسوية للفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة للجزء المتبقي دون بيع من البضاعة المحولة، لأن هذا الجزء المتبقي يكون متضخماً بمقدار الأرباح التي احتسبها القسم المحول، ونظراً لأن أرباح هذا الجزء تعد أرباحًا غير محققة من وجهة نظر المنشأة كوحدة واحدة، لذا يجب العمل على استبعادها ذلك لأن المنشأة لا تربح من المتاجرة مع نفسها، بل من البيع إلى الغير.

ويتم معالجة الفرق (الأرباح غير المحققة) بإحدى الطريقتين الآتيتين:

١- تخفيض التحويلات بقيمة هذا الفرق (الربح غير المحقق).

٢- تكوين مخصص أرباح غير محققة.

طبقًا لطريقة تكوين مخصص أرباح غير محققة، طرح في الفكر المحاسبي رأيان للمعالجة ، كالآتي:

الرأي الأول: يتم إثبات البضاعة الباقية بالسعر المعلن في حساب متاجرة القسم المحول إليه، ويكون مخصص أرباح غير محققة بمقدار الفرق بين سعر تكلفة البضاعة الباقية وسعر بيعها

(أو التكلفة المعلاة)، ويحمل على حساب أرباح وخسائر القسم المحول للبضاعة، وتعرض البضاعة الباقية في الميزانية العمومية مخصومًا منها مخصص الأرباح غير المحققة.

الرأي الآخر: يتم إثبات البضاعة الباقية بالسعر المعلن في حساب متاجرة القسم المحول إليه، ويكون مخصص أرباح غير محققة بمقدار الفرق بين سعر تكلفة البضاعة الباقية وسعرها البيعي (أو التكلفة المعلاة)، ويحمل على حساب متاجرة القسم المحول للبضاعة، وتعرض البضاعة الباقية في الميزانية العمومية مخصومًا منها مخصص الأرباح غير المحققة.

يلاحظ أن تطبيق *الرأي الأول* لا يؤثر على مجمل ربح القسم المحول للبضاعة، لأن مخصص الأرباح غير المحققة يحمل على حساب أرباح وخسائر هذا القسم. ويؤيد بعض المحاسبين هذا الرأي، وحجتهم في ذلك أن أرباح القسم المحول تتحقق بمجرد قيامه بالتحويل، وبالتالي فإن أي تسوية لاستبعاد الأرباح غير المحققة لا يجب أن تؤثر في مجمل ربح هذا القسم.

أما المعالجة وفقًا *للرأي الثاني* فتؤدي إلى التأثير على مجمل ربح القسم المحول للبضاعة، لأن المخصص يحمل على حساب متاجرة هذا القسم. وحجة مؤيدو هذا الرأي، أنه لا يجوز الاعتراف بأرباح البضاعة المحولة، إلا إذا قام القسم المحول إليه البضاعة ببيعها فعلًا بتحقق واقعة البيع، وإذا تبقى منها جزء بدون بيع في نهاية الفترة المالية، فعلى المنشأة إجراء التسوية اللازمة لاستبعاد الأرباح غير المحققة من النتيجة الإجمالية للقسم المحول للبضاعة.

مثال (٢): حول القسم (أ) بضاعة قيمتها ٢٠٠٠٠ج إلى القسم (ب) بسعر البيع الذي يزيد على سعر التكلفة بمقدار ٢٥% منه، وفي نهاية فترة المحاسبة اتضح أن الجزء المتبقي من البضاعة المحولة للقسم (ب) يعادل نصف البضاعة المحولة إليه. *مطلوب*: توضيح كيفية معالجة الأرباح غير المحققة طبقاً للطريقة الثانية، وفقاً لرأيين من الآراء المحاسبية.

المعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة تكوين مخصص أرباح غير محققة:

سعر البضاعة المحولة = تكلفة البضاعة + (تكلفة البضاعة × ٢٥%)

= تكلفة البضاعة × ١٢٥%

٢٠٠٠٠ = ١٢٥% × تكلفة البضاعة

تكلفة البضاعة المحولة = ٢٠٠٠٠ ÷ ١٢٥% = ١٦٠٠٠ج.

الأرباح الإجمالية للبضاعة المحولة = ٢٠٠٠٠ – ١٦٠٠٠ = ٤٠٠٠ج.

وطالما أن نصف هذه البضاعة مازال متبقيًا لدى قسم (ب) دون بيع فعلي، فإن الأرباح غير المحققة = نصف الأرباح الإجمالية = ٢٠٠٠ج.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة طبقاً للرأيين الواردين في الطريقة الثانية كالآتي:

الرأي الأول:

منه — **حـ/ المتاجرة** — **له**

قسم أ	قسم ب	بيان	قسم أ	قسم ب	بيان
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ التحويلات	٢٠٠٠٠		من حـ/ التحويلات من حـ/ بضاعة آخر المدة
				١٠٠٠٠	

منه — **حـ/ أ، خ** — **له**

قسم أ	قسم ب	بيان	قسم أ	قسم ب	بيان
٢٠٠٠		إلى حـ/ مخصص أرباح غير محققة			

الميزانية العمومية

١٠٠٠٠ (٢٠٠٠) ٨٠٠٠	بضاعة باقية مخصص أرباح غير محققة		

الرأي الثاني:

منه — **حـ/ المتاجرة** — **له**

قسم أ	قسم ب	بيان	قسم أ	قسم ب	بيان
	٢٠٠٠ ٠	إلى حـ/ التحويلات إلى حـ/ مخصص	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	من حـ/ التحويلات من حـ/ بضاعة آخر المدة
٢٠٠٠		أرباح غير محققة			

الميزانية العمومية

١٠٠٠٠ (٢٠٠٠) ٨٠٠٠	بضاعة باقية مخصص أرباح غير محققة		

التحويلات الخدمية:

قد تتبادل الأقسام إلى جانب البضاعة بعض الخدمات،مثل: استخدام امكانيات قسم معين لتيسير العمل في قسم آخر، فالقسم مقدم الخدمة يتحمل تكاليف مقابل هذه الخدمة، ويجب أن يتحمل القسم المستفيد بقدر ما استفاد به من تكاليف الخدمة. على أن يتم التفرقة بين نوعين من الخدمات:

١- خدمات ينتجها القسم مقدم الخدمة، وفي هذه الحالة تعالج كتحويلات تقفل في حساب المتاجرة.

٣- خدمات يحصل عليها القسم مقدم الخدمة، ثم يقدم جزءًا منها لقسم آخر، في هذه الحالة يتم قفل التحويلات في حـ/ أ.خ.

رابعًا: المصروفات:

يتطلب تحديد نتيجة أعمال كل قسم، تحديد المصروفات الخاصة به، ونصيبه من المصروفات المشتركة. وتنقسم المصروفات في المنشآت ذات الأقسام إلى:

ا – مصروفات قطاعية، أي متعلقة بالأقسام.

ب- مصروفات عامة.

أ- المصروفات القطاعية: وهي نوعان، مصروفات مباشرة (خاصة بكل قسم على حده)، وأخرى مشتركة تخضع للتوزيع على الأقسام باتباع أسس توزيع عادلة، وتنقسم هذه المصروفات بنوعيها إلى:

١- مصروفات خاصة (مباشرة):

وهي المصروفات التي يمكن تخصيصها بدقة لكل قسم بدون اللجوء إلى طرق التوزيع الحكمية، مثل: مرتبات العمال، مصروفات الإضاءة، المواد المستخدمة في القسم، فوائد القرض الخاص بالقسم.

٢- مصروفات غير مباشرة:

وهي مصروفات مشتركة بين الأقسام، وتتمثل في مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية على اختلاف أنواعها، وهذه يتم توزيعها بين الأقسام طبقا لأسس متفق عليها .

وفيما يلي بعض أنواع المصروفات والأسس التي يستند إليها في عملية توزيعها على الأقسام المختلفة:

مصروفات الشراء: عمولة وكلاء شراء، مصروفات نقل مشتريات، رسوم جمركية .. الخ، وهي توزع على أساس قيمة مشتريات كل قسم.

مصروفات البيع والتوزيع: مصاريف اللف والحزم، عمولة وكلاء بيع، مصروفات النقل...الخ، وهي توزع على أساس قيمة مبيعات كل قسم

إيجار المبنى، يوزع على أساس مساحة كل قسم.

مصروفات الإضاءة: توزع على أساس عدد مصابيح الإضاءة.

إهلاك المبانى: يوزع على أساس مساحة الأقسام.

إهلاك الأصول الثابتة: يوزع على أساس قيمة الأصول الموجودة بكل قسم.

أعباء مالية: فوائد القروض والتي تخص عدد من الأقسام: توزع على عدد الأقسام المستفيدة.

الديون المعدومة، مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، ومخصص خصم مسموح به: يوزعون بنسبة قيمة المبيعات الآجلة في كل قسم.

ب- المصروفات العامة: تتمثل في المصروفات الخاصة بالإدارة العامة للمنشأة، مثل المرتبات، والمكافآت الخاصة بمجلس الإدارة، إهلاك الأثاث والأجهزة بهذه الإدارة، أو في المصروفات

والأعباء المالية التي تقررها قرارات الإدارة العامة، مثل الديون المعدومة، والخصم المسموح به، أو في تلك المصروفات التي تستفيد منها المنشأة ككل مثل فوائد القرض غير المخصص لقسم معين. وهذه المصروفات ليس لها أساس معين للتوزيع، حيث توجد ثلاثة اتجاهات لتوزيعها:

١- التوزيع المتساوي بين الأقسام.

٢- التوزيع حسب إجمالي مبيعات كل قسم.

٣- عدم التوزيع نهائيًا: وهذا الاتجاه يفضله كثير من المحاسبين، حيث يتم إعداد حساب الأرباح والخسائر في المنشاة على مرحلتين:

الأولى: تحليلية على حسب الأقسام، ويتضمن المصروفات والإيرادات المباشرة، وكذلك المصروفات المتفق على أسس توزيعها.

الثانية: تتضمن نتيجة أرباح وخسائر كل قسم، ويضاف إليها المصروفات العامة التي لم توزع، والإيرادات العامة، ويظهر في النهاية نتيجة المنشأة ككل.

خامسًا: المخزون السلعي:

في تاريخ انتهاء الفترة المالية يتم جرد المخزون السلعي بكل قسم من الأقسام، وتقويمه بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، وإذا كان سعر التكلفة أكبر من سعر السوق يكون بالفرق مخصص هبوط أسعار بضاعة. وتثبت بضاعة آخر المدة في حساب المتاجرة بسعر التكلفة.

أما المخزون الرئيسي للبضاعة فيقوم، ولا يرحل إلى حساب المتاجرة، ولكنه يظهر فقط بالميزانية العمومية منفصلًا عن البضاعة بمخازن الأقسام.

١/٥: قياس نتيجة أعمال المنشأة متعددة لأقسام:

أولًا: إعداد حساب متاجرة تحليلي: للتوصل إلى مقدار مساهمة كل قسم من أقسام المنشأة في تحقيق مجمل الربح الكلي لنشاطها، يتم تصوير حساب متاجرة مزود بأعمدة تحليلية في كل من الجانب المدين والجانب الدائن بحسب عدد أقسام المنشأة، بالإضافة إلى عمود لجملة المبالغ للقياس على مستوى المنشأة ككل، وهو ما يعرض له المثال الآتي:

مثال (٣): استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى المنشآت التجارية التي تضم بين جنباتها القسمين (أ)، (ب)، وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/...م، وتتبع المنشأة سياسة تحويل سلعي بين القسمين، تعتمد تسعير البضاعة المحولة بسعر البيع الذي يتضمن ٢٥% من قيمته كنسبة ربح. (الأرقام بالجنيهات)

بيان	قسم (أ)	قسم (ب)
بضاعة أول المدة	١٠٠٠٠	٤٠٠٠
مشتريات بضاعة خلال المدة	٢٥٠٠٠	١٩٢٠٠
تحويلات من قسم (أ) إلى قسم (ب)	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠
مبيعات خلال المدة	٧٠٠٠	٤٠٠٠٠
بضاعة آخر المدة بالتكلفة	٦٨٠٠	-----
بضاعة آخر المدة تتضمن جزءا من البضاعة المحولة	----	٧٢٠٠

إذا علمت أن قيمة البضاعة المتبقية في قسم (ب) تتضمن جزءًا من البضاعة المحولة من قسم (أ) قيمته بسعر البيع = ٤٨٠٠ج، والباقي بسعر التكلفة.

<u>مطلوب: إعداد حـ/ المتاجرة التحليلي.</u>

حـ/ المتاجرة التحليلي عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/....م

قسم (أ)	قسم (ب)	البيان	قسم (أ)	قسم (ب)	البيان
١٠٠٠٠	٤٠٠٠	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	من حـ/ المبيعات
			٢٤٠٠٠	----	من حـ/ التحويلات
٢٥٠٠٠	١٩٢٠٠	إلى حـ/ المشتريات	٦٨٠٠	٧٢٠٠	من حـ/ بضاعة آخر المدة
---	٢٤٠٠٠	إلى حـ/ التحويلات			
١٢٠٠	---	إلى حـ/ مخصص أرباح غير محققة			
١٦٠٠	---	إلى حـ/ أ، خ (رصيد دائن)			
٣٧٨٠٠	٤٧٢٠٠	جملة	٣٧٨٠٠	٤٧٢٠٠	جملة

<u>يلاحظ الآتي:</u>

١ . قيمة بضاعة آخر المدة بقسم (ب) مسعرة بسعر البيع = ٤٨٠٠ج، وهو سعر يتضمن ربح = ٢٥% منه.

قيمة الأرباح غير المحققة عن هذا الجزء المتبقي من التحويلات = ٤٨٠٠ × ٢٥% = ١٢٠٠ج، ويكون مقابل هذه الأرباح غير المحققة مخصص قيمته = ١٢٠٠ج، يظهر بالجانب المدين من حساب متاجرة القسم المحول للبضاعة، وهو قسم (أ)، كما يظهر في الميزانية مخصومًا من قيمة بضاعة آخر المدة.

٢ . وفقًا للرأي الثاني في معالجة مخصص الأرباح غير المحققة، يظهر هذا المخصص في الجانب المدين من حساب أرباح وخسائر القسم (أ)، على أن يظهر مخصومًا من قيمة بضاعة آخر المدة بالميزانية.

٣ . مجمل ربح المنشأة كوحدة واحدة = ١٦٠٠ج = ١٦٠٠ج، مجمل ربح القسم (أ) + صفرج، مجمل ربح القسم (ب).

ثانيًا: إعداد حساب الأرباح والخسائر التحليلي: تتوسع أغلب المنشآت متعددة الأقسام في التحليل، بحيث يتم إعداد حـ/ أرباح وخسائر تحليلي، بهدف قياس مساهمة كل قسم من أقسامها في تحقيق صافي الربح أو الخسارة النهائية للمنشأة ككل. والمثال الآتي يوضح ذلك:

مثال (٤): تتكون إحدى المنشآت التجارية من قسمين (أ)، (ب)، وفي ١٢/٣١/....م، تم إعداد حـ/ المتاجرة التحليلي عن الفترة المالية المنتهية في هذا التاريخ، وكان مجمل ربح القسمين (أ)، (ب) ٤٤٣٨٠٠ج، ١١٨٠٠٠ج على التوالي، وفيما يلي بيانات عن المصروفات المختلفة بالمنشأة:

أ . مرتبات رجال البيع بعد توزيعها: مرتبات رجال البيع بقسم (أ) ١٣٣٢٠٠ج، مرتبات رجال البيع بقسم (ب) ٤٢٠٠٠ج.

ب . مصاريف الإعلان بعد توزيعها: إعلان قسم (أ) ٢٠٠٠٠ج، إعلان قسم (ب) ١٠٠٠٠ج.

ج . إهلاك الأصول الثابتة ٢٥٨٠٠ج، يوزع بين القسمين على أساس متوسط قيمة الأصول الثابتة في كل قسم، وهي كالآتي: في قسم (أ) = ٧٢٢٤٠ج، وفي قسم (ب) = ٣٠٩٦٠ج.

د . مصاريف التأمين عن الفترة ٦٨٤٨ج، توزع بين القسمين بنسبة متوسط تكلفة الأصول الثابتة، ومتوسط تكلفة المخزون السلعي، حيث يبلغ متوسط تكلفة المخزون في قسم (أ) ٤٧٦٠٠ج، وفي قسم (ب) ٢٠٤٠٠ج.

هـ . المهمات المستهلكة قيمتها ٨٠٠ج، توزع بين القسمين (أ)، (ب) بنسبة ٣ : ١ على التوالي.

و . المصروفات العامة كالآتي:

مصروفات متنوعة ٥٣٥٢ج، مرتبات إدارية ١٢٨٨٠٠ج، إيجارات ٢٨٨٠٠ج، تدفئة وإضاءة المكاتب الإدارية ٧٢٠٠ج، فوائد مدينة ٥٥٠٠ج.

في حالة توزيع هذه المصروفات بين القسمين يجرى توزيعها بنسبة ٣ : ١ على التوالي.

مطلوب: إعداد حـ/ الأرباح والخسائر التحليلي عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/...م، لبيان صافي ربح أو خسارة كل قسم على حده، وبيان صافي ربح أو خسارة المنشأة كوحدة واحدة.

منه ح/ الأربح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/...م له

(أ)	(ب)	بيان	(أ)	(ب)	بيان
١٣٣٢٠٠	٤٢٠٠٠	إلى ح/ مرتبات رجال البيع	٤٤٣٨٠٠	١١٨٠٠٠	من ح/ المتاجرة
٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	إلى ح/ الإعلان			
١٨٠٦٠	٧٧٤٠	إلى ح/ إهلاك أصول ث.			
٤٧٩٤	٢٠٥٤	إلى ح/ التأمين			
٦٠٠	٢٠٠	إلى ح/ المهمات			
٢٦٧١٤٦	٥٦٠٠٦	إلى ح/ أ، خ العام رصيد دائن			
٤٤٣٨٠٠	١١٨٠٠٠	جملة	٤٤٣٨٠٠	١١٨٠٠٠	جملة

منه ح/ الأرباح والخسائر العام عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/...م له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٣٥٢	إلى ح/ مصروفات متنوعة عامة	٣٢٣١٥٢	من ح/ الأرباح والخسائر التحليلي ٢٦٧١٤٦ ح/ قسم (أ) ٥٦٠٠٦ ح/ قسم (ب)
١٢٨٨٠٠	إلى ح/ مرتبات إدارية		
٢٨٨٠٠	إلى ح/ إيجارات		
٧٢٠٠	إلى ح/ تدفئة وإضاءة مكاتب إدارية		
٥٥٠٠	إلى ح/ فوائد مدينة		
١٤٧٥٠٠	إلى ح/ توزيع الأرباح والخسائر – صافي ربح المنشأة		
٣٢٣١٥٢	جملة	٣٢٣١٥٢	جملة

ملاحظات على الحل:

١ . يوزع إهلاك الأصول الثابتة عن الفترة على أساس متوسط تكلفة الأصول الثابتة في كل قسم كالآتي:

بيان	قسم (أ)	قسم (ب)	المجموع
متوسط تكلفة الأصول	٧٢٢٤٠ج	٣٠٩٦٠ج	١٠٣٢٠٠

إجمالي قسط الإهلاك = ٢٥٨٠٠ج.

نصيب قسم (أ) = ٢٥٨٠٠ × (٧٢٢٤٠ ÷ ١٠٣٢٠٠) = ١٨٠٦٠ج.

نصيب قسم (ب) = ٢٥٨٠٠ × (٣٠٩٦٠ ÷ ١٠٣٢٠٠) = ٧٧٤٠ج.

٢ . يوزع قسط التأمين، وقدره ٦٨٤٨ج، بين القسمين بنسبة إجمالي متوسط تكلفة الأصول الثابتة والمخزون السلعي كالآتي:

بيان	قسم (أ)	قسم (ب)	المجموع
متوسط تكلفة الأصول	٧٢٢٤٠ج	٣٠٩٦٠ج	١٠٣٢٠٠
متوسط المخزون	٤٧٦٠٠ج	٢٠٤٠٠ج	٦٨٠٠٠
جملة	١١٩٨٤٠	٥١٣٦٠	١٧١٢٠٠

نصيب قسم (أ) = ٦٨٤٨ × (١١٩٨٤٠ ÷ ١٧١٢٠٠) = ٤٧٩٣.٦ج = ٤٧٩٤ج.

نصيب قسم (ب) = ٦٨٤٨ × (٥١٣٦٠ ÷ ١٧١٢٠٠) = ٢٠٥٤.٤ج = ٢٠٥٤ج.

٣ . المصروفات العامة بجميع أنواعها عولجت كأعباء عامة ترتبط بوجود المنشأة كوحدة واحدة، وبالتالي حملت بدون توزيع على حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة.

٦/١ : خلاصة الفصل الأول

من أهم الأهداف التي يجب أن يحققها النظام المحاسبي في المنشآت ذات الأقسام هو المساعدة في إبداء الرأي حول مدى إمكانية الاستغناء عن نشاط قسم ما يحقق خسائر بصفة مستمرة أو يحقق أرباح غير مجزية.

وتجدر الإشارة، إلى أن إبداء الرأي حول الاستغناء عن نشاط قسم ما أو استمراره، يجب أن يكون مدعمًا بالأرقام والبيانات في شكل تقرير يساعد الإدارة على صناعة القرار المناسب.

الفصل الثاني

محاسبة الفروع غير المستقلة

مقدمة:

تعمل أغلب منشآت الأعمال على توسعة نشاطها بإيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتها أو أداء خدماتها، وذلك من خلال إنشاء فروع محلية في مناطق متعددة، وقد يمتد نشاطها إلى إنشاء فروع خارجية في الدول الأجنبية. هذه الفروع لا بد وأن تخضع لرقابة المركز الرئيسي بإتباع النظام المحاسبي الملائم.

يختلف النظام المحاسبي الملائم للاستخدام في المنشآت ذات الفروع باختلاف: أسلوب الرقابة المستخدم من قبل المركز الرئيسي، طبيعة ونوع المعاملات المالية التي تحدثها الفروع، وأنواع السلع أو الخدمات موضوع المعاملات، وكذا عدد هذه الفروع.

ويجب أن يحقق النظام المحاسبي الملائم الآتي:

أ . تزويد المركز الرئيسي بمعلومات تفصيلية عن نتيجة معاملات كل فرع من ربح أو خسارة.

ب . توفير بيانات ومعلومات ملائمة، تساعد إدارة المنشأة بالمركز الرئيسي في تخطيط ورقابة أعمال الفروع، وإجراء المقارنات بينها.

وحتى يمكن تخطيط ورقابة أنشطة فروع المنشأة بالشكل المطلوب، يمكن استخدام إحدى طريقتي المحاسبة الآتيتين:

١ . الطريقة المركزية.

٢ . الطريقة اللامركزية.

طبقًا للطريقة المركزية، يعد الفرع تابعًا للمركز الرئيسي، كأنه أحد الأقسام الداخلية، يتلقى منه التعليمات وينفذها، ويرسل إليه تقارير أداء تفصيلية. وبهذه الطريقة يكون المركز الرئيسي في وضع يسمح له بالحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالفرع، وفي ضوء هذه المعلومات يمكنه صناعة كافة القرارات اللازمة في الوقت المناسب لتصويب أداء الفرع نحو الكفاءة والفعالية المطلوبة، وتصبح وظيفة مدير الفرع قاصرة على الإشراف ومتابعة أعمال الفرع، دون التمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في الإدارة.

الطريقة اللامركزية، باستخدام هذه الطريقة يعد الفرع بمثابة منشأة مستقلة تمامًا عن المركز الرئيسي، وبالتالي فهو يحتفظ بمجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية يسجل ويعالج فيها معاملاته المالية، في الوقت الذي يرسل فيه إلى المركز الرئيسي ملخصات دورية تمكنه من تسجيل نشاط الفرع ومعاملاته في دفاتر المركز الرئيسي بصورة إجمالية. ويعد مدير الفرع في هذه الحالة مسئولًا عما تحقق من نتائج مالية وإدارية، ولذا يمنح مديرو الفروع سلطة واسعة في

إدارتها وصناعة القرارات المتعلقة بتصريف شئونها، وذلك في ضوء السياسة العامة للمنشأة كوحدة واحدة.

تنقسم محاسبة الفروع إلى الآتي:

. محاسبة الفروع غير المستقلة.

. محاسبة الفروع المستقلة.

. محاسبة الفروع الأجنبية.

يتناول هذا الفصل محاسبة الفروع غير المستقلة، وهي فروع تدار في الغالب بطريقة مركزية، حيث يتولى المركز الرئيسي إدارتها والإشراف عليها بشكل مباشر. وتجرى المحاسبة، طبقًا لذلك، على أساس أن الفروع لا تمسك دفاتر أو سجلات محاسبية، وإنما تحتفظ بدفاتر إحصائية. على أن تسجل جميع معاملات الفروع في دفاتر المركز الرئيسي. وإذا كانت الفروع قليلة العدد، وتتسم معاملاتها بالبساطة وعدم التعدد، يمكن إدماجها ضمن معاملات المركز الرئيسي في حسابات واحدة، ويصمم النظام المحاسبي في هذه الحالة على نمط النظام المحاسبي في المنشآت ذات الأقسام.

أما إذا تعددت الفروع، وكانت معاملاتها المالية متشعبة، فمن الأصوب أن تخصص لها حسابات لتسجيل معاملاتها، وفي هذه الحالة يقوم المركز الرئيسي بإمساك حسابات خاصة لكل فرع، تمكنه من قياس نتائج أعماله كل على حده.

تعتمد الفروع غير المستقلة على المركز الرئيسي في تلبية كافة احتياجاتها من أصول ثابتة وبضاعة ونقدية لازمة لدفع مصروفاتها المختلفة. ويقوم الفرع بإيداع النقدية المحصلة في حساب المركز الرئيسي الجاري لدى البنك.

تتوقف المعالجة المحاسبية لمعاملات الفروع غير المستقلة على الطريقة المتبعة في تسعير البضاعة المرسلة من المركز الرئيسي إلى الفرع، حيث توجد ثلاث طرق لتسعير هذه البضاعة:

١) تسعير البضاعة المرسلة للفرع بسعر التكلفة.

٢) تسعير البضاعة المرسلة للفرع بسعر البيع.

٣) تسعير البضاعة المرسلة للفرع بسعر التكلفة مضافًا إليها نسبة مئوية (سعر التكلفة المعلاة).

١/٢: إرسال البضاعة بسعر التكلفة:

قد يتبع المركز الرئيسي طريقة سعر التكلفة في تسعير البضاعة المرسلة إلى الفروع. ويمكن في هذه الحالة مراقبة عمليات الفروع ومعرفة نتائج أنشطتها من ربح أو خسارة، من خلال الاعتماد على فتح مجموعة حسابات، تتعلق بمعاملات الفروع، في دفاتر المركز الرئيسي، كما يتبين من المعالجة التالية.

مثال (١): في ١٢/٣١/...م، استخرجت البيانات التالية من دفاتر المركز الرئيسي لشركة النجاح التجارية، حيث يرسل المركز الرئيسي بضاعة إلى فرعي الشركة (فرع أكتوبر، وفرع الجيزة) مقومة بثمن التكلفة، (الأرقام بالجنيهات):

البيان	فرع أكتوبر	فرع الجيزة	المركز الرئيسي
بضاعة مرسلة للفروع	١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	–
بضاعة مرتجعة من الفروع	٢٠٠٠	٤٠٠٠	–
المبيعات النقدية	٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
المبيعات الآجلة	١٢٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠
مردودات مبيعات آجلة	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٣٦٠٠
مشتريات	–	–	٤٨٠٠٠٠
بضاعة أول المدة	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
خصم مسموح به	٣٢٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠
خصم مكتسب	–	–	٤٨٠٠
ديون معدومة	٨٠٠	١٢٠٠	١٦٠٠
مصروفات متنوعة	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٢٠٠
بضاعة آخر المدة	١٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	٨٨٠٠٠

المطلوب: **١ . إجراء قيود اليومية المتعلقة بالبنود التالية:**

. البضاعة المرسلة للفروع. . مرتجعات بضاعة الفروع للمركز.

. المبيعات النقدية والآجلة. . مردودات العملاء الآجلة.

. إقفال حساب البضاعة المرسلة. . مصروفات الفروع المختلفة.

٢ . تصوير الحسابات الخاصة بنشاط الفروع والمركز الرئيسي، وذلك في دفاتر المركز الرئيسي عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/...م.

٣ . تحديد نتيجة أعمال المنشأة ككل عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/..م.

الحل

١إثبات البضاعة المرسلة إلى الفروع:

من مذكورين

١٢٠٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع أكتوبر

٢٠٠٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع الجيزة

٣٢٠٠٠٠إلى حـ/ بضاعة مرسلة للفروع

٢ .إثبات البضائع المرتجعة من الفروع للمركز:

٦٠٠٠ من حـ/ بضاعة مرسلة للفروع

إلى مذكورين

٢٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع أكتوبر

٤٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع الجيزة.

٣ . إثبات المبيعات النقدية:

من مذكورين

٢٠٠٠٠٠ حـ/ نقدية فرع أكتوبر (أو ٤٤٠٠٠٠من حـ/ البنك)

٢٤٠٠٠٠ حـ/ نقدية فرع الجيزة

إلى مذكورين

٢٠٠٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع أكتوبر

٢٤٠٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع الجيزة.

٤ . إثبات المبيعات الآجلة:

من مذكورين

١٢٨٠٠٠ حـ/ مديني فرع أكتوبر

١٠٠٠٠٠ حـ/ مديني فرع الجيزة

إلى مذكورين

١٢٨٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع أكتوبر

١٠٠٠٠٠ حـ/ بضاعة فرع الجيزة.

٥ . إثبات مردودات المبيعات الآجلة:

من مذكورين

٢٤٠٠ حـ/ بضاعة فرع أكتوبر

٣٢٠٠ حـ/ بضاعة فرع الجيزة

إلى مذكورين

٢٤٠٠ حـ/ مديني فرع أكتوبر (أو حـ/ البنك، في حالة المردودات بشيك)

٣٢٠٠ حـ/ مديني فرع الجيزة

٦ . إثبات المصروفات:

من مذكورين

٨٠٠٠ حـ/ مصروفات فرع أكتوبر

١٠٠٠٠ حـ/ مصروفات فرع الجيزة

إلى مذكورين

٨٠٠٠ حـ/ نقدية فرع أكتوبر

١٠٠٠٠حـ/ نقدية فرع الجيزة

٧ . قيد إقفال البضاعة المرسلة للفرع:

نلاحظ أن:الرصيد الدائن لهذا الحساب عبارة عن:

بضاعة مرسلة لفرع أكتوبر ←١٢٠٠٠٠

+ بضاعة مرسلة لفرع الجيزة ← ٢٠٠٠٠٠

إجمالي ٣٢٠٠٠٠

ـ مردودات من فرع أكتوبر ← (٢٠٠٠)

ـ مردودات من فرع الجيزة ← (٤٠٠٠)

رصيد دائن ٣١٤٠٠٠

القيد:

٣١٤٠٠٠ من حـ/ بضاعة مرسلة للفروع

٣١٤٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

ملاحظة: القيد الأخير سيؤثر على رصيد حساب مشتريات المركز الرئيسي، بمعنى أن رصيد حـ/ مشتريات المركز =٤٨٠٠٠٠يخصم منه ٣١٤٠٠٠، ويصبح صافي رصيد حـ/ مشتريات المركز ٤٨٠٠٠٠ – ٣١٤٠٠٠ = ١٦٦٠٠٠ج.

حـ/ بضاعة الفرع (حساب المتاجرة)

منه عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/...م له

فرع أكتوبر	فرع الجيزة	بيان	فرع أكتوبر	فرع الجيزة	بيان
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	حـ/ بضاعة أول المدة	٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	حـ/ البنك
١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة للفرع	١٢٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	حـ/ مديني الفرع
٢٤٠٠	٣٢٠٠	حـ/ مديني الفرع (مردودات مبيعات)	٢٠٠٠	٤٠٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة للفرع
١٨٣٦٠٠	١٢٨٨٠٠	مجمل الربح . يرحل إلى أ، خ الفرع	١٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	حـ/ بضاعة آخر المدة
٣٤٦٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	جملة	٣٤٦٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	جملة

حـ/ أرباح وخسائر الفرع

منه عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/...م له

فرع أكتوبر	فرع الجيزة	بيان	فرع أكتوبر	فرع الجيزة	بيان
٣٢٠٠	٢٠٠٠	حـ/ خصم مسموح به	١٨٣٦٠٠	١٢٨٨٠٠	حـ/ بضاعة الفرع (مجمل الربح)
		حـ/ ديون معدومة			
٨٠٠	١٢٠٠	حـ/ مصروفات متنوعة			
٨٠٠٠	١٠٠٠٠	حـ/ أ، خ الفروع .			
١٧١٦٠٠	١١٥٦٠٠	صافي ربح الفرع			
١٨٣٦٠٠	١٢٨٨٠٠	جملة	١٨٣٦٠٠	١٢٨٨٠٠	جملة

ح/ أرباح وخسائر الفروع

منه　　　عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/...م　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٨٧٢٠٠	ح/ الأرباح والخسائر العام	١٧١٦٠٠	ح/ أ، خ فرع أكتوبر
		١١٥٦٠٠	ح/ أ، خ فرع الجيزة
٢٨٧٢٠٠	جملة	٢٨٧٢٠٠	جملة

ح/ بضاعة مرسلة للفروع

منه　　　عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/....م　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠٠	ح/ بضاعة فرع أكتوبر	١٢٠٠٠٠	ح/ بضاعة فرع أكتوبر
٤٠٠٠	ح/ بضاعة فرع الجيزة	٢٠٠٠٠٠	ح/ بضاعة فرع الجيزة
٣١٤٠٠٠	ح/ المشتريات		
٣٢٠٠٠٠	جملة	٣٢٠٠٠٠	جملة

ح/ متاجرة المركز الرئيسي . المتاجرة العام

منه　　　عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/.....م　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٢٠٠٠٠	ح/ بضاعة أول المدة	٢٨٠٠٠٠	ح/ المبيعات النقدية
١٦٦٠٠٠	ح/ المشتريات	١١٢٠٠٠	ح/ المبيعات الآجلة
٣٦٠٠	ح/ مردودات المبيعات	٨٨٠٠٠	ح/ بضاعة آخر المدة
١٩٠٤٠٠	مجمل الربح . إلى ح/ أ، خ العام		
٤٨٠٠٠٠	جملة	٤٨٠٠٠٠	جملة

ح/ الأرباح والخسائر العام

منه　　　عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/....م　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٤٠٠	ح/ خصم مسموح به	١٩٠٤٠٠	ح/ المتاجرة العام . متاجرة المركز الرئيسي
١٦٠٠	ح/ الديون المعدومة		
١٥٢٠٠	ح/ المصروفات المتنوعة	٤٨٠٠	ح/ خصم مكتسب
١٧٦٠٠٠	رصيد مرحل . صافي ربح المركز الرئيسي		
١٩٥٢٠٠	جملة	١٩٥٢٠٠	جملة
٤٦٣٢٠٠	ح/ توزيع الأرباح والخسائر أو ح/ رأس المال	١٧٦٠٠٠	رصيد منقول
		٢٨٧٢٠٠	ح/ أرباح وخسائر الفروع
٤٦٣٢٠٠	جملة	٤٦٣٢٠٠	جملة

يلاحظ على المثال السابق الآتي:

. تم تحديد نتيجة أعمال كل فرع على حده، وحتى يمكن تفادي تصوير حسابات متعددة بتعدد الفروع، فقد تم تصوير حساب متاجرة تحليلي، وحساب أرباح وخسائر تحليلي لفرعي أكتوبر والجيزة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحديد نتيجة أعمال كل فرع على حده.

. حساب أرباح وخسائر الفروع هو حساب وسيط يرحل إلى جانبه المدين صافي الخسائر المحققة بالفروع، ويرحل إلى جانبه الدائن صافي الأرباح المحققة بواسطة الفروع، على أن يرحل رصيده النهائي إلى حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة.

. تم إقفال حساب البضاعة المرسلة بترحيل رصيده إلى الجانب الدائن لحساب المشتريات، وبذلك تظهر المشتريات، في الجانب المدين بحساب المتاجرة العام، بقيمتها الصافية بعد استبعاد البضاعة المرسلة إلى الفروع = ١٦٦٠٠٠ج.

. يمكن ترحيل رصيد حساب البضاعة المرسلة إلى الجانب الدائن لحساب المتاجرة العام، وفي هذه الحالة تظهر المشتريات بقيمتها الإجمالية = ٤٨٠٠٠٠ في الجانب المدين من حساب المتاجرة العام، وسوف نصل إلى نتيجة القياس ذاتها، وهي مجمل ربح = ١٩٠٤٠٠ج.

٢/٢: إرسال البضاعة للفروع بسعر البيع:

في حالة إرسال البضاعة للفرع مسعرة بسعر البيع، يفتح المركز الرئيسي حسابات خاصة بكل فرع تماثل تلك المفتوحة في حالة تسعير هذه البضاعة بسعر التكلفة، مع بعض الاختلافات في المعالجة المحاسبية كما يتبين من الآتي:

. يجعل حـ/ بضاعة الفرع مدينًا بكل من: البضاعة المرسلة للفرع، ورصيد حـ/ بضاعة أول المدة، بحيث يكون كل منهما مقوماً بثمن البيع. كما يجعل دائنًاً بقيمة كل من: رصيد حـ/ المبيعات، والبضاعة المرتدة للمركز الرئيسي (حـ/ البضاعة المرسلة للفرع) مقومة بسعر البيع، ورصيد حـ/ بضاعة آخر المدة مقومة بسعر البيع. على ذلك، يفقد حساب بضاعة الفرع صفته كحساب متاجرة للفرع، حيث لا يظهر مجمل ربح أو خسارة الفرع، لكن إذا وجد به رصيد فإنه يمثل قيمة البضاعة الموجود بالفرع (بضاعة آخر المدة) وقت إعداد هذا الحساب مقومة بثمن البيع. وحتى يمكن تحديد مجمل ربح أو خسارة الفرع يلزم فتح حساب جديد بدفاتر المركز الرئيسي، يضاف إلى الحسابات السابق فتحها للفرع، هو حساب تسوية الفرع.

مثال (٢): يرسل المركز الرئيسي لإحدى المنشآت التجارية البضائع إلى فروعه مقومة بسعر البيع الذي يعادل ثمن تكلفة البضاعة مضافًا إليه ٢٥% منه، والآتي بيانات متعلقة بمعاملات فرع أكتوبر عن الشهر الفائت، (الأرقام بألوف الجنيهات):

بيان	مبلغ
حـ/ بضاعة أول المدة	**١٠٠٠**
بضاعة مرسلة للفرع	**١٠٠٠٠**
مبيعات آجلة	**٨٤٠٠**
مبيعات نقدية	**١٦٠٠**
حـ/ بضاعة آخر المدة	**١٠٠٠**
متحصلات من العملاء	**٥٠٠٠**
مصروفات الفرع	**٨٠٠**

المطلوب: تصوير حساب البضاعة المرسلة، وحساب بضاعة الفرع، وقياس نتيجة أعماله عن الشهر الفائت.

الحل

منه حـ/ بضاعة فرع أكتوبر له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٠٠٠	بضاعة أول المدة	٨٤٠٠	من حـ/ مديني الفرع (مبيعات آجلة)
	إلى مذكورين	١٦٠٠	من حـ/ النقدية (مبيعات نقدية)
	٨٠٠ حـ/ بضاعة أول المدة	١٠٠٠	من مذكورين
	٢٠٠ حـ/ تسوية الفرع		٨٠٠ حـ/ بضاعة آخر المدة
١٠٠٠٠	إلى مذكورين		٢٠٠ حـ/ تسوية الفرع
	٨٠٠٠ حـ/ بضاعة مرسلة		
	٢٠٠٠ حـ/ تسوية الفرع		
١١٠٠٠	جملة	١١٠٠٠	جملة

منه حـ/ بضاعة مرسلة لفرع أكتوبر له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠٠٠	رصيد مرحل	٨٠٠٠	من حـ/ بضاعة فرع أكتوبر
٨٠٠٠	جملة	٨٠٠٠	جملة
٨٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات	٨٠٠٠	رصيد منقول
٨٠٠٠	جملة	٨٠٠٠	جملة

منه حـ/ تسوية فرع أكتوبر له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠	إلى حـ/ بضاعة فرع أكتوبر (مجمل ربح عن مخزون آخر المدة)	٢٠٠	من حـ/ بضاعة فرع أكتوبر (مجمل ربح عن مخزون أول المدة)
٢٠٠٠	إلى حـ/أ، خ فرع أكتوبر (مجمل ربح الفرع عن الفترة)	٢٠٠٠	من حـ/ بضاعة فرع أكتوبر (مجمل ربح البضاعة المرسلة)
٢٢٠٠	جملة	٢٢٠٠	جملة

منه　　　　ح/ أرباح وخسائر فرع أكتوبر　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٨٠٠ ١٢٠٠	إلى ح/ مصروفات مختلفة إلى ح/ أ، خ الفروع	٢٠٠٠	من ح/ تسوية الفرع – مجمل ربح الفرع عن الفترة
٢٠٠٠	جملة	٢٠٠٠	جملة

يلاحظ الآتي:

. يفقد ح/ بضاعة فرع أكتوبر صفته كحساب متاجرة، ويصبح حساب مراقبة على عهدة البضاعة الموجودة بالفرع.

. تثبت البضاعة المرسلة إلى والمرتجعة من الفرع في حساب البضاعة المرسلة بسعر التكلفة، ويمثل رصيد هذا الحساب الأخير صافي البضاعة المرسلة للفرع مقومة بسعر التكلفة، ومن ثم يقفل في حساب مشتريات المركز الرئيسي.

. يمثل رصيد حساب تسوية الفرع مجمل ربح الفرع عن الشهر.

. تم تحديد مجمل ربح البضاعة المرسلة، وربح بضاعة أول المدة، وربح بضاعة آخر المدة طبقًا للمعادلة:

سعر بيع البضاعة = ثمن تكلفتها × (١٢٥%).

<u>في حالة وجود عجز في بضاعة آخر المدة، تجرى المعالجة المحاسبية كالآتي:</u>

مثال (٣): يرسل المركز الرئيسي لإحدى المنشآت التجارية بضائعه إلى الفروع مقومة بسعر البيع، وهو سعر يحقق ربحًا بمعدل ٢٠% منه، والآتي بيانات مستخرجة من سجلات المركز الرئيسي عن المعاملات التي تمت بالفرع (أ) عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١/...م، (الأرقام بألوف الجنيهات):

٢٥٠٠ بضاعة أول المدة، ٦٠٠ بضاعة آخر المدة، ٣٧٥٠ بضاعة مرسلة للفرع، ٢٥٠ بضاعة مرتدة من الفرع، ٥٦٠٠ مبيعات نقدية، ٢٠٠ مردودات مبيعات على الحساب، ٤٠٠ مصروفات متنوعة.

وقد تبين وجود عجز في بضاعة آخر المدة، وأن هذا العجز غير طبيعي ولم يحدد المسئول عنه.

***<u>مطلوب</u>*: تحديد نتيجة أعمال الفرع (أ) عن الفترة المنتية في ١٢/٣١/...م**

منه **ح/ بضاعة الفرع (أ)** **له**

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٥٠٠	إلى ح/ بضاعة أول المدة	٢٥٠	من مذكورين
	٢٠٠٠ ح/ بضاعة أول المدة		٢٠٠ ح/ بضاعة مرسلة
	٥٠٠ ح/ تسوية الفرع (أ)		٥٠ ح/ تسوية الفرع (أ)
	إلى مذكورين	٥٦٠٠	من ح/ نقدية الفرع (مبيعات نقدية)
٣٧٥٠	٣٠٠٠ ح/ البضاعة المرسلة		من ح/ عجز البضاعة
	٧٥٠ ح/ تسوية الفرع (أ)	٢٠٠	من ح/ (رصيد) بضاعة آخر المدة
٢٠٠	إلى ح/ مديني الفرع (مردودات	٤٠٠	٣٢٠ ح/ بضاعة آخر المدة
	مبيعات آجلة)		٨٠ ح/ تسوية الفرع (أ)
٦٤٥٠	جملة	٦٤٥٠	جملة

منه **ح/ تسوية الفرع(أ)** **له**

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٥٠	إلى ح/ بضاعة الفرع (أ)	٥٠٠	من ح/ بضاعة الفرع (أ)
٨٠	إلى ح/ بضاعة الفرع (أ)	٧٥٠	من ح/ بضاعة الفرع (أ)
٤٠	إلى ح/ عجز بضاعة الفرع (أ)		
١٠٨٠	إلى ح/ أ، خ الفرع (أ)		
١٢٥٠	جملة	١٢٥٠	جملة

منه **ح/ أرباح وخسائر الفرع(أ)** **له**

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٠٠	إلى ح/ مصروفات مختلفة	١٠٨٠	من ح/ تسوية الفرع (أ)
١٦٠	إلى ح/ عجز البضاعة (بالتكلفة)		
٥٢٠	إلى ح/ أ، خ الفروع		
	(صافي ربح الفرع)		
١٠٨٠	جملة	١٠٨٠	جملة

ملاحظات على الحل:

. لا بد أن يتساوى مجموع جانبي ح/ بضاعة الفرع (أ)، ولكن يتبين لنا أن مجموع الجانب المدين يزيد على مجموع الجانب الدائن بمقدار ٢٠٠، وهو يمثل قيمة العجز في بضاعة آخر المدة مقوماً بسعر البيع.

. يعالج عجز البضاعة في دفتر اليومية بالقيد الآتي:

٢٠٠ من ح/ عجز البضاعة (بسعر البيع)

٢٠٠ إلى بضاعة الفرع (أ).

. نظراً لأن عجز البضاعة غير طبيعي، فقد تم معالجته وإقفال حسابه طبقًا للقيد الآتي:

من مذكورين

١٦٠ حـ/ أرباح وخسائر الفرع (أ)

٤٠ حـ/ تسوية الفرع (أ)

٢٠٠ حـ/ عجز البضاعة

. يمكن تحديد نتيجة أعمال الفرع (أ) دون اللجوء لاستخدام حساب تسوية الفرع (أ)، وذلك باستخدام حساب بضاعة الفرع (أ) ذي الخانتين، حيث يمكن تصوير حـ/ بضاعة الفرع (أ) على النحو الآتي:

منه حـ/ بضاعة الفرع (أ) له

ثمن التكلفة	ثمن البيع	بيان	ثمن التكلفة	ثمن البيع	بيان
٢٠٠٠	٢٥٠٠	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	٢٠٠	٢٥٠	من حـ/ بضاعة مرسلة
٣٠٠٠	٣٧٥٠	إلى حـ/ البضاعة المرسلة	٥٦٠٠	٥٦٠٠	من حـ/ نقدية الفرع (مبيعات نقدية)
٢٠٠	٢٠٠	إلى حـ/ مديني الفرع (مردودات مبيعات آجلة)	١٦٠	٢٠٠	من حـ/ عجز البضاعة
١٠٨٠		إلى حـ/ أ، خ الفرع (أ)	٣٢٠	٤٠٠	من حـ/ (رصيد) بضاعة آخر المدة
٦٢٨٠	٦٤٥٠	جملة	٦٢٨٠	٦٤٥٠	جملة

حيث تكون خانة التكلفة هي الخانة الأصلية في حساب بضاعة الفرع، وخانة سعر البيع خانة إحصائية بغرض إحكام الرقابة على البضاعة الباقية في الفرع.

<u>في حالة وجود فائض في بضاعة آخر المدة، تكون المعالجة كالآتي:</u>

×× من حـ/ بضاعة الفرع....(ثمن بيع وحدات فائض البضاعة)

إلى مذكورين

×× حـ/ بضاعة مرسلة للفرع... (ثمن تكلفة وحدات فائض البضاعة)

×× حـ/ تسوية الفرع...(الفرق بين ثمن بيع وثمن تكلفة وحدات فائض البضاعة)

٣/٢: طريقة تسعير البضاعة المرسلة للفروع بسعر التكلفة المعلاة:

يتم إتباع هذه الطريقة بحيث يكون سعر التكلفة المعلاة قريبًا من سعر البيع، فقد يكون أعلى أو أقل من سعر البيع، وذلك لعدة أسباب من أهمها:

١- إعطاء مدير الفرع مرونة سعريه في بيع السلعة، مثل منح خصم للعملاء.

٢- في حالة ورود طلبيه للفرع من أحد عملائه، لم تقم إدارة المركز الرئيسي بتسعيرها بشكل نهائي.

٣ . تلبية رغبة إدارة المركز الرئيسي في إخفاء ثمن التكلفة الحقيقية عن مديري الفروع، للحد من سلطتهم في تخفيض أسعار البيع عن حد التكلفة المعلاة، حتى لا تحدث خسائر للمنشأة.

يظهر حساب بضاعة الفرع المبيعات ومردوداتها بسعر البيع، بينما باقي البنود الخاصة بالبضاعة المرسلة والمرتجعة من الفرع وبضاعة أول وآخر المدة تكون مقومة بسعر إرسال البضاعة من المركز الرئيسي إلى الفرع، ولذا فإن هذا الحساب يظهر رصيداً يعادل الفرق بين سعر إرسال البضاعة وسعر بيعها الفعلي، ويمثل هذا الرصيد الربح الناتج عن زيادة ثمن البيع على ثمن الإرسال (التكلفة المعلاة).

على ذلك فإن، مجمل ربح الفرع يظهر على جزأين، جزء منه في حساب تسوية الفرع، وهو مجمل ربح ناتج عن الفرق بين سعر إرسال البضاعة (التكلفة المعلاة) وسعر تكلفتها، والجزء الآخر يظهر في حساب بضاعة الفرع وهو الفرق بين سعر إرسال وسعر البيع وحدات المبيعات. ويرحل رصيد حساب بضاعة الفرع إلى حساب تسوية الفرع (وقد يرحل إلى حساب أرباح وخسائر الفرع)، حيث يمثل رصيد حساب تسوية الفرع مجمل الربح الكلي الذي يرحل بدوره إلى حساب أرباح وخسائر الفرع. وفي سبيل ذلك تفتح أربعة حسابات كالأتي:

١- حـ/ بضاعة الفرع ٢- حـ/ بضاعة مرسلة للفرع

٣- حـ/ تسوية الفرع ٤- حـ/ أرباح وخسائر الفرع.

وتقفل هذه الحسابات كالآتي:

١- يقفل حساب بضاعة الفرع في حساب تسوية الفرع أو في حساب أرباح وخسائر الفرع (حسب نتيجته).

٢- يقفل حساب البضاعة المرسلة للفرع في حساب مشتريات أو حساب متاجرة المركز بالتكلفة.

٣- يقفل حساب تسوية الفرع في حساب أرباح وخسائر الفرع.

٤- يقفل حساب أرباح وخسائر الفرع في حساب أرباح وخسائر الفروع أو حساب الأرباح والخسائر العام.

مثال (٤): تقوم إحدى المنشآت التجارية بتسعير البضاعة المرسلة إلى فروعها بسعر التكلفة + ٢٥% من التكلفة. باستخدام البيانات التالية: *المطلوب*:إجراء قيود اليومية، وتصوير الحسابات الخاصة بالفرع في دفاتر المركز الرئيسي، مع قياس الربح الفعلي الذي حققه الفرع:

البيان	المبلغ
بضاعة أول المدة لدى الفرع (أ)	**٩٠٠٠**
بضاعة مرسلة إلى الفرع (أ)	**٧٢٠٠٠**
بضاعة مرتدة من الفرع (أ) إلى المركز	**٦٠٠٠**
المبيعات النقدية للفرع (أ)	**٢٢٤٠٠**
المبيعات الآجلة للفرع (أ)	**٤٠٠٠٠**
بضاعة آخر المدة لدى الفرع (أ)	**١٢٧٢٠**

قيود اليومية:

إقفال حساب بضاعة أول المدة:

٩٠٠٠ من حـ/ بضاعة الفرع (أ) (التكلفة المعلاة)

إلى مذكورين

٧٢٠٠ حـ/ بضاعة أول المدة (التكلفة = ٩٠٠٠ ÷ ١.٢٥)

١٨٠٠ حـ/ تسوية الفرع (أ) (نسبة الإضافة = ٧٢٠٠ × ٠.٢٥)

البضاعة المرسلة من المركز إلى الفرع (أ):

٧٢٠٠٠ من حـ/ بضاعة الفرع (أ) (سعر التكلفة المعلاة)

إلى مذكورين

٥٧٦٠٠ حـ/ بضاعة مرسلة للفرع (أ) (التكلفة = ٧٢٠٠٠ ÷ ١.٢٥)

١٤٤٠٠ حـ/ تسوية الفرع (أ) (نسبة الإضافة = ٥٧٦٠٠ × ٠.٢٥)

البضاعة المرتجعة من الفرع (أ) إلى المركز:

من مذكورين

٤٨٠٠ حـ/ بضاعة مرسلة للفرع (سعر التكلفة = ٦٠٠٠ ÷ ١.٢٥)

١٢٠٠حـ/ تسوية الفرع (نسبة الإضافة = ٤٨٠٠ × ٠.٢٥)

٦٠٠٠إلى حـ/ بضاعة الفرع (أ) (التكلفة المعلاة)

مبيعات الفرع (أ) النقدية:

٢٢٤٠٠ من حـ/ البنك أو حـ/ نقدية الفرع (بسعر البيع)

٢٢٤٠٠ إلى حـ/ بضاعة الفرع (أ).

مبيعات الفرع (أ) الآجلة:

٤٠٠٠٠ من حـ/ مديني الفرع (أ)

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ بضاعة الفرع (أ).

إثبات بضاعة آخر المدة الجردية:

من مذكورين

١٠١٧٦ حـ/ بضاعة آخر المدة (بالتكلفة = ١٢٧٢٠ ÷ ١.٢٥)

٢٥٤٤ حـ/ تسوية الفرع (نسبة الإضافة = ١٠١٧٦ × ٠.٢٥)

١٢٧٢٠ إلى حـ/ بضاعة آخر المدة بالفرع (أ)

حسابات الأستاذ:

منه　　　　ح/ بضاعة الفرع (أ)　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٩٠٠٠	إلى مذكورين	٦٠٠٠	من مذكورين
	٧٢٠٠ ح/ بضاعة أول المدة		٤٨٠٠ ح/ بضاعة مرسلة
	١٨٠٠ ح/ تسوية الفرع (أ)		١٢٠٠ ح/ تسوية الفرع (أ)
	إلى مذكورين	٢٢٤٠٠	من ح/ البنك
٧٢٠٠٠	٥٧٦٠٠ح/ بضاعة مرسلة للفرع (أ)	٤٠٠٠٠	من ح/ مديني الفرع (أ)
	١٤٤٠٠ح/ تسوية الفرع (أ)	١٢٧٢٠	من مذكورين
١٢٠	إلى ح/ تسوية الفرع (أ) . مجمل ربح		١٠١٧٦ ح/ بضاعة آخر المدة
	جزئي		٢٥٤٤ ح/ تسوية الفرع (أ)
٨١١٢٠	جملة	٨١١٢٠	جملة

منه　　　　ح/ تسوية الفرع (أ)　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٢٠٠	إلى ح/ بضاعة الفرع (أ)	١٢٠	من ح/ بضاعة الفرع (مجمل
٢٥٤٤	إلى ح/ بضاعة الفرع (أ)		الربح الجزئي)
١٢٥٧٦	إلى ح/أ، خ الفرع (أ) . مجمل الربح	١٨٠٠	من ح/ بضاعة الفرع (أ)
	الكلي	١٤٤٠٠	من ح/ بضاعة الفرع (أ)
١٦٣٢٠	جملة	١٦٣٢٠	جملة

منه　　　　ح/ بضاعة مرسلة للفرع (أ)　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٨٠٠	إلى ح/ بضاعة الفرع (أ)	٥٧٦٠٠	من ح/ بضاعة الفرع (أ)
٥٢٨٠٠	إلى ح/ المشتريات		
٥٧٦٠٠	جملة	٥٧٦٠٠	جملة

مثال (٥): يرسل المركز الرئيسي إلى فروعه غير المستقلة بضائعه مقومة بسعر التكلفة المعلاة بنسبة ٢٠% منها، والآتي بيانات عن نشاط فرع كفر الشيخ عن الشهر الماضي، (القيم بألوف الجنيهات):

٥٧٦٠ بضاعة مرسلة للفرع، ٣٦٠٠ مبيعات الفرع النقدية، ١٢٠٠ مبيعات الفرع الآجلة، ٢٤٠ بضاعة مرتجعة للمركز الرئيسي، ١٨٠ مردودات مبيعات من عملاء الفرع، ٨٠٠ متحصلات من عملاء الفرع، ١٨٢٤ بضاعة آخر المدة، ٣٢٠ مصروفات الفرع سددت بواسطة المركز الرئيسي.

***المطلوب*: تصوير حسابات فرع كفر الشيخ في دفاتر المركز الرئيسي.**

منه　　　　ح/ بضاعة مرسلة　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠	إلى ح/ بضاعة فرع كفر الشيخ (مردودات ٢٤٠÷ ١.٢)	٤٨٠٠	من ح/ بضاعة فرع كفر االشيخ (٥٧٦٠ ÷ ١.٢٠)
٤٦٠٠	إلى ح/ المشتريات (بالمركز)		
٤٨٠٠	جملة	٤٨٠٠	جملة

منه　　　　ح/ بضاعة فرع كفر الشيخ　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	إلى مذكورين	٣٦٠٠	من ح/ نقدية فرع كفر الشيخ
٤٨٠٠	ح/ بضاعة مرسلة	١٢٠٠	من ح/ مديني فرع كفر الشيخ
٩٦٠	ح/ تسوية فرع كفر الشيخ		من مذكورين
١٨٠	إلى ح/ مديني الفرع	٢٠٠	ح/ بضاعة مرسلة
٩٢٤	إلى ح/ تسوية فرع كفر الشيخ	٤٠	ح/ تسوية فرع كفر الشيخ
	أو إلى ح/أ، خ فرع كفر الشيخ –		من مذكورين
	مجمل ربح جزئي	١٥٢٠	ح/ بضاعة آخر المدة
		٣٠٤	ح/ تسوية فرع كفر الشيخ
٦٨٦٤	جملة	٦٨٦٤	جملة

منه　　　　ح/ تسوية فرع كفر الشيخ　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٤٠	إلى ح/ بضاعة فرع كفر الشيخ (نسبة إضافة البضاعة المرتجعة)	٩٢٤	من ح/ بضاعة فرع كفر الشيخ (مجمل ربح جزئي)
٣٠٤	إلى ح/ بضاعة كفر الشيخ (ربح رصيد بضاعة آخر المدة)	٩٦٠	من ح/ بضاعة كفر الشيخ (نسبة إضافة البضاعة المرسلة)
١٥٤٠	إلى ح/ أ، خ فرع كفر الشيخ		
١٨٨٤	جملة	١٨٨٤	جملة

منه　　　　ح/ أرباح وخسائر فرع كفر الشيخ　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٣٢٠	إلى ح/ مصروفات فرع كفر الشيخ	١٥٤٠	من ح/ تسوية فرع كفر الشيخ
١٥٤٠	جملة	١٥٤٠	جملة

منه　　　　ح/ مديني فرع كفر الشيخ　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٢٠٠	إلى ح/ بضاعة فرع كفر الشيخ (مبيعات آجلة)	٨٠٠	من ح/ نقدية الفرع
		١٨٠	من ح/ بضاعة فرع كفر الشيخ (مردودات مبيعات)
		٢٢٠	من الرصيد المرحل
١٢٠٠	جملة	١٢٠٠	جملة

منه　　　　ح/ مصروفات فرع كفر الشيخ　　　　له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٣٢٠	إلى ح/ النقدية العام	٣٢٠	من ح/ أ، خ فرع كفر الشيخ
٣٢٠	جملة	٣٢٠	جملة

٢/٤: خلاصة الفصل الثاني

تعني طريقة المحاسبة المركزية وجود جهة واحدة فقط مسئولة عن كل الفروع، ومن الطبيعي أن تكون هذه الجهة هي المركز الرئيسي، فالمركز الرئيسي سيكون بهذه الطريقة له مهام الإشراف والرقابة على الفروع من خلال تسجيل معاملات الفروع المالية في دفاتره، وهذا لا يلغي دور الفروع، فدورها هو حفظ مجموعة من الدفاتر الإحصائية عن معاملاتها المختلفة سواء مع المركز الرئيسي أو الفروع الأخرى أو العملاء.

توجد عدة طرق ووسائل يمكن للمركز الرئيسي أن يتبعها لممارسة مهمته في الإشراف والرقابة على الفروع غير المستقلة في إطار الطريقة المركزية في تصميم النظام المحاسبي، وتتوقف طريقة المعالجة المحاسبية، والحسابات التي تفتح في دفاتر المركز الرئيسي للمحاسبة عن أنشطة الفروع وقياس نتائج أعمالها على طريقة تسعير البضاعة التي يرسلها المركز إلى هذه الفروع والتي تكون طبقاً لطريقة من إحدى طرق ثلاث، هي:

. التسعير على أساس التكلفة.

. التسعير على أساس سعر البيع.

. التسعير على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة منها (التكلفة المعلاة).

الفصل الثالث

محاسبة الفروع المستقلة

مقدمة:

إجراءات المحاسبة في الفروع المستقلة، هي الإجراءات ذاتها التي تتبع في أي منشأة أعمال، فيما عدا أن الفرع لا يظهر في دفاتره حساب رأس مال ويحل محله حساب المركز الرئيسي، على أن يربط بين دفتر الأستاذ العام بالفرع المستقل، ودفتر الأستاذ العام بالمركز الرئيسي عن طريق حساب جاري الفرع الذي يظهر بدفتر أستاذ المركز الرئيسي. وعن طريق الحسابات الجارية للفروع، بدفتر الأستاذ العام بالمركز الرئيسي، يستطيع هذا المركز إثبات جميع المعاملات المالية التي تحدث بينه وبين الفروع.

تمسك الفروع المستقلة مجموعة دفاتر محاسبة كاملة يمكن باستخدامها قياس نتائج الأعمال بإعداد حسابات ختامية، وقياس المركز المالي بإعداد ميزانية عمومية في نهاية كل فترة قياس محاسبية، وفي الوقت ذاته تقوم إدارة الحسابات بالمركز الرئيسي بتسجيل معاملات المركز مع الفروع أو الغير، بغرض قياس نتائج أعمال المركز الرئيسي وإعداد القوائم المالية الموحدة للمنشأة ككل في نهاية كل فترة قياس.

٣/١: قيود المعاملات المالية بين المركز الرئيسي والفرع:

عندما يبدأ الفرع في مزاولة نشاطة يتلقى من المركز الرئيسي أصولًا وبضاعةً ونقديةً. ومع ممارسة الفرع لنشاطه، قد يرسل للمركز الرئيسي نقدية، وقد يرد له بضاعة، ويتم إثبات مثل هذه المعاملات المتبادلة بين الفرع والمركز الرئيسي كما يوضحه المثال الآتي:

مثال (١): تستخدم إحدى المنشآت التجارية الطريقة اللامركزية، في إدارة فرعين لها في كل من كفر الشيخ والمنصور، وفيما يلي المعاملات المالية التي حدثت بين المركز الرئيسي وكلا الفرعين خلال شهر يناير الماضي (القيم بالجنيهات):

بيان	كفر الشخ	المنصورة
بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي	**٥٠٠٠٠**	**٤٠٠٠٠**
نقدية مرسلة من المركز الرئيسي	**٢٠٠٠٠**	**١٠٠٠٠**
بضاعة مرتدة من الفرع إلى المركز الرئيسي	**٤٠٠٠**	**٢٠٠٠**
نقدية مرسلة من الفرع إلى المركز الرئيسي	**١٠٠٠٠**	**٦٠٠٠**
أثاث مرسل للفرع من المركز الرئيسي	**١٢٠٠٠**	**٨٠٠٠**

***مطلوب*: إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر فرع كفر الشيخ، والمركز الرئيسي.**

في دفاتر فرع كفر الشيخ:

٥٠٠٠٠		من حـ/ بضاعة واردة
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي
		(بضاعة واردة من المركز الرئيسي)
٢٠٠٠٠		من حـ/ النقدية
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي
		(نقدية واردة من المركز الرئيسي)
٤٠٠٠		من حـ/ جاري المركز الرئيسي
	٤٠٠٠	إلى حـ/ مردودات بضاعة واردة
		(بضاعة مرتدة إلى المركز الرئيسي)
١٠٠٠٠		من حـ/ جاري المركز الرئيسي
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		(نقدية مرسلة إلى المركز الرئيسي)
١٢٠٠٠		من حـ/ الأثاث
	١٢٠٠٠	إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي
		(أثاث وارد من المركز الرئيسي)

ملحوظة: تجرى القيود السابقة ذاتها مع اختلاف القيم في دفاتر فرع المنصورة، من وجهة نظر هذا الفرع باعتباره وحدة محاسبية مستقلة.

في دفاتر المركز الرئيسي:

		من مذكورين
٥٠٠٠٠		حـ/ جاري فرع كفر الشيخ
٤٠٠٠٠		حـ/ جاري المنصورة
	٩٠٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة المرسلة
		(بضاعة مرسلة للفروع)
		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ/ جاري فرع كفر الشيخ
١٠٠٠٠		حـ/ جاري المنصورة
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		(نقدية مرسلة للفروع)
٦٠٠٠		من حـ/ مردودات بضاعة مرسلة
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠	حـ/ جاري فرع كفر الشيخ
	٢٠٠٠	حـ/ جاري فرع المنصورة
		(بضاعة مرتدة من الفروع)

١٦٠٠٠		من حـ/ النقدية إلى مذكورين حـ/ جاري فرع كفر الشيخ حـ/ جاري فرع المنصورة (نقدية واردة من الفروع)
	١٠٠٠٠ ٦٠٠٠	
١٢٠٠٠ ٨٠٠٠		من مذكورين حـ/ جاري فرع كفر الشيخ حـ/ جاري المنصورة
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الأثاث (أثاث مرسل للفروع)

قد تسعر البضاعة المرسلة من المركز الرئيسي إلى الفرع بسعر البيع أو بسعر التكلفة المعلاة، وإذا وجدت فروق عند تقييم بضاعة آخر المدة بالفرع يكون بها مخصص أرباح غير محققة = الفرق بين سعر إرسال البضاعة الباقية وسعر تكلفتها، على أن يحمل هذا المخصص على حساب الأرباح والخسائر ويظهر في الميزانية مخصومًا من قيمة بضاعة آخر المدة.

<u>٢/٣: التحويلات بين الفروع:</u> قد تحدث معاملات مالية بين الفروع وبعضها البعض، تتمثل في تحويل بضاعة ونقدية وخدمات، ويمكن إثبات هذه المعاملات في دفاتر كل فرع إما بطريقة مباشرة أو بتوسيط حـ/ جاري المركز الرئيسي، كما يتبين فيما يلي:

مثال (٢): حول فرع كفر الشيخ ١٠٠٠٠ج بضاعة، ٥٠٠٠ج نقدية إلى فرع المنصورة.

<u>*مطلوب*</u> إجراء قيود اليومية اللازمة.

<u>١. إثبات التحويلات بين الفروع مباشرة:</u>

أ . في دفاتر فرع كفر الشيخ (الفرع المحول):

١٥٠٠٠ من حـ/ جاري فرع المنصورة

إلى مذكورين

١٠٠٠٠ حـ/ البضاعة المحولة

٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

ب . في دفاتر فرع المنصورة (الفرع المحول إليه):

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ/ البضاعة المحولة

٥٠٠٠ حـ/ النقدية

١٥٠٠٠ إلى حـ/ جاري فرع كفر الشيخ.

على أن يقفل حساب البضاعة المحولة في دفاتر فرع كفر الشيخ (الفرع المحول) في حساب المتاجرة في الجانب الدائن، أو يتم إقفاله في حساب مشتريات هذا الفرع، بحيث تظهر المشتريات بالقيمة الصافية في الجانب المدين من حساب متاجرة فرع كفر الشيخ. أما في دفاتر فرع المنصورة، وهو الفرع المحول إليه، فيظهر رصيد حساب البضاعة المحولة في الجانب المدين من حساب متاجرة هذا الفرع، أو يضاف إلى حساب مشترياته بإقفال رصيد حساب البضاعة المحولة في حساب مشترياته، وتظهر المشتريات بقيمتها مضافًا إليها البضاعة المحولة في الجانب المدين من حساب متاجرة فرع المنصورة.

٢ . إثبات التحويلات بين الفروع عن طريق توسيط حساب جاري المركز الرئيسي:

أ . في دفاتر الفرع المحول (فرع كفر الشيخ):

١٥٠٠٠ من حـ/ جاري المركز الرئيسي

إلى مذكورين

١٠٠٠٠ حـ/ البضاعة المحولة

٥٠٠٠ حـ/ النقدية

ب . في دفاتر الفرع المحول إليه (فرع المنصورة):

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ/ البضاعة المحولة

٥٠٠٠ حـ/ النقدية

١٥٠٠٠ إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي

ج . في دفاتر المركز الرئيسي:

١٥٠٠٠ من حـ/ جاري فرع المنصورة

١٠٠٠٠ حـ/ بضاعة محولة

٥٠٠٠ حـ/ النقدية

١٥٠٠٠ إلى حـ/ جاري كفر الشيخ

١٠٠٠٠ حـ/ البضاعة المحولة

٥٠٠٠ حـ/ النقدية

مثال (٣): فيما يلي بيانات عن عمليات التحويل التي حدثت، بين فرعي كفر الشيخ والمنصور، خلال الشهر الماضي:

٥٠٠٠ نقدية محولة من فرع كفر الشيخ إلى فرع المنصورة، ٤٠٠٠ بضاعة محولة من فرع المنصورة إلى فرع كفر الشيخ.

***مطلوب*: إجراء قيود اليومية اللازمة.**

في دفاتر فرع كفر الشيخ:

٥٠٠٠ من حـ/ جاري المركز الرئيسي

٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

(نقدية محولة إلى فرع المنصورة)

٤٠٠٠ من حـ/ بضاعة محولة

٤٠٠٠ إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي

(بضاعة محولة من فرع المنصورة)

في دفاتر فرع المنصورة:

٥٠٠٠ من حـ/ النقدية

٥٠٠٠ إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي

(نقدية محولة من فرع كفر الشيخ)

٢٠٠٠ من حـ/ جاري المركز الرئيسي

٢٠٠٠ إلى حـ/ بضاعة محولة

(بضاعة محولة إلى فرع كفر الشيخ)

في دفاتر المركز الرئيسي:

٥٠٠٠ من حـ/ جاري فرع المنصورة

٥٠٠٠ إلى حـ/ جاري فرع كفر الشيخ

(تحويلات نقدية من فرع كفر الشيخ إلى فرع المنصورة)

٢٠٠٠ من حـ/ فرع كفر الشيخ

٢٠٠٠ إلى حـ/ جاري فرع المنصورة

(تحويلات بضاعة من فرع المنصورة إلى فرع كفر الشيخ)

٣/٣: التسويات بين حسابات الفروع، وحساب المركز الرئيسي:

يتم إثبات جميع المعاملات المالية في دفاتر الفروع ودفاتر المركز الرئيسي، وذلك من وجهة نظر كل وحدة محاسبية، وهو ما يؤدي إلى وجوب تساوي الرصيد المدين لحـ/ جاري الفرع في دفاتر المركز الرئيسي، مع الرصيد الدائن لحـ/ جاري المركز الرئيسي في دفاتر الفرع، من وجهتي نظر متقابلتين. يمثل الرصيد المدين لحساب جاري الفرع في دفاتر المركز الرئيسي قيمة استثمار المركز، ويمثل الرصيد الدائن لحساب جاري المركز الرئيسي في دفاتر الفرع صافي الأصول التي في حيازة الفرع.

إذا حدث إثبات لبعض المعاملات في دفاتر الفرع، مع عدم إثباتها في دفاتر المركز أو العكس، سيؤدي ذلك إلى اختلاف بين رصيدي هذين الحسابين، مثال ذلك، قد يرسل المركز الرئيسي

بضاعة إلى أحد الفروع، ويقوم المركز بإثباتها في دفاتره، لكن قد تنتهي الفترة المالية دون وصول البضاعة إلى ذلك الفرع ودون إخطاره بها، أي أن البضاعة في الطريق لم تثبت بعد في دفاتره، في هذه الحالة لا يتساوى رصيد الحساب الجاري للمركز في دفاتر الفرع مع رصيد الحساب الجاري للفرع في دفاتر المركز.

يتطلب إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية، تطابق رصيدي الحسابين، وعند وجود اختلاف بينهما لا بد من إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات المعاملات في دفاتر الوحدة المحاسبية التي لم تثبتها بعد، سواء كانت هذه الوحدة هي الفرع أو المركز الرئيسي، حتى تتم التسوية.

مثال (٤): في ١٢/٣١/...م، ظهر رصيد حساب جاري فرع ٦ أكتوبر (فرع مستقل) في دفاتر المركز الرئيسي مديناً بمبلغ ٢٦٠٠٠٠٠ج، في حين ظهر حساب جاري المركز الرئيسي في دفاتر الفرع دائنًا بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ج، وبالبحث عن أسباب الاختلاف تبين الآتي:

أ . في نهاية الفترة المالية أرسل المركز للفرع بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ج وأصول ثابتة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج، ولم يصلا بعد إلى الفرع، كما سحب كمبيالة على الفرع بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ج، لم يعلم بها الفرع بعد.

ب . رد الفرع بضاعة إلى المركز قيمتها ١٥٠٠٠٠ج، وأرسل نقدية مقدارها ٢٠٠٠٠٠ج، لم يصلا بعد للمركز، كما حرر الفرع سندًا أذنيًا لصالح المركز بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج، ولم يخطره به حتى تاريخه.

***المطلوب*: ١ . إجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية رصيدي الحسابين.**

٢ . تصوير حـ/ جاري المركز في دفاتر الفرع، وحـ/ جاري الفرع في دفاتر المركز.

<u>أولا: قيود اليومية اللازمة لتسوية رصيدي الحسابين:</u>

<u>أ . في دفاتر المركز:</u>

. أرسل المركز بضاعة، وأصول ثابتة للفرع، كما سحب عليه كمبيالة (أوراق قبض) وقام بتسجيلها في دفاتره لذا لا يجرى قيد تسوية في دفاتره

<u>أ . في دفاتر الفرع:</u>

. لا بد للفرع من إثبات هذه المعاملات في دفاتره لتسوية الحسابات كالآتي:

من مذكورين

٤٠٠٠٠٠ حـ/ بضاعة بالطريق

١٠٠٠٠٠ حـ/ أصول ثابتة بالطريق

٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ جاري المركز

٣٥٠٠٠٠ من حـ/ جاري المركز

٣٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق دفع بالطريق

ب . قيد التسوية في دفاتر المركز:

ب . أرسل الفرع بضاعة ونقدية إلى المركز،

من مذكورين | كما حرر سندًا أذنيًا (أوراق دفع) لصالح
١٥٠٠٠٠ حـ/ بضاعة بالطريق | المركز، وأثبت ذلك في دفاتره
٢٠٠٠٠٠ حـ/ نقدية بالطريق
١٠٠٠٠٠ حـ/ أوراق قبض بالطريق
٤٥٠٠٠٠إلى حـ/ جاري فرع أكتوبر

. لاحظ أن أوراق القبض من وجهة نظر المركز الرئيسي، هي أوراق دفع من وجهة نظر الفرع، والعكس صحيح.

ثانيًا: تصوير الحسابين في دفتر الأستاذ:

دفتر أستاذ المركز الرئيسي:

منه **حـ/ جاري فرع ٦ أكتوبر** **له**

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٦٠٠٠٠٠	رصيد منقول		من مذكورين
		١٥٠٠٠٠	حـ/ بضاعة بالطريق
		١٠٠٠٠٠	حـ/ أ. ق. بالطريق
		٢٠٠٠٠٠	حـ/ نقدية بالطريق
		٢١٥٠٠٠٠	رصيد مرحل
٢٦٠٠٠٠٠	جملة	٢٦٠٠٠٠٠	جملة

دفتر أستاذ فرع ٦ أكتوبر:

منه **حـ/ جاري المركز الرئيسي** **له**

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/ أ. د. بالطريق	٢٠٠٠٠٠٠	رصيد منقول
٢١٥٠٠٠٠	رصيد مرحل		من مذكورين
		٤٠٠٠٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة بالطريق
		١٠٠٠٠٠	حـ/ أ. ث. بالطريق
٢٥٠٠٠٠٠	جملة	٢٥٠٠٠٠٠	جملة

٤/٣: إعداد الحسابات الختامية، وميزانية الفروع والمركز الرئيسي:

طبقًاً للطريقة اللامركزية، يعد كل فرع وحدة محاسبية مستقلة، ومن ثم له دفاترة وسجلاته المحاسبية التي يثبت فيها جميع معاملاته مع المركز والفروع الأخرى والغير، وفي نهاية الفترة المالية، يقوم كل فرع بترصيد حسابات الأستاذ وإعداد ميزان مراجعة، وإعداد قوائم جرد تمهيداً لتصوير الحسابات الختامية لقياس نتائج المعاملات المالية عن فترة القياس، وتصوير قائمة الميزانية لقياس المركز المالي في نهاية هذه الفترة.

لا يظهر في ميزانية الفرع حساب لرأس المال، ويحل محله حساب جاري المركز الرئيسي، وهو الحساب الذي ترحل إليه نتيجة أعمال الفرع من ربح أو خسارة، على أن يرسل الفرع إلى المركز الرئيسي، ميزان المراجعة، وقائمة الدخل، والميزانية.

بالمثل، يقوم المركز الرئيسي، بإعداد حسابات ختامية لقياس نتائج معاملاته عن فترة القياس، وإعداد ميزانية لقياس مركزه المالي في نهاية الفترة، كما يثبت المركز نتائج أعمال الفرع في دفاتره.

مثال (٥): فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/...م، لإحدى المنشآت التجارية، التي تمارس نشاطها عن طريق مركز رئيسي، وفرع مستقل في مدينة الجيزة (الأرقام بألوف الجنيهات)

ميزان المراجعة بالأرصدة في ٣١/١٢/....م

بيان	المركز الرئيسي		فرع الجيزة	
	مدين	دائن	مدين	دائن
رأس المال		٤٠٠٠٠		
حـ/ جاري المركز الرئيسي				١٤٠٠٠
حـ/ جاري الفرع	١٤٣٠٠			
دائنون		١٧٠٠٠		٧٠٠٠
أصول ثابتة	١٩٠٠٠		١٢٠٠٠	
بضاعة أول المدة	٦٤٠٠		٧٠٠٠	
مدينون	٦٣٠٠		٢٠٠٠	
نقدية	٥٦٠٠		١٧٠٠	
مشتريات	١٣٠٠٠		٨٠٠٠	
بضاعة مرسلة للفرع		٨٠٠٠		
بضاعة واردة من المركز			٧٧٠٠	
مبيعات		٣٠٠٠		١٩٤٠٠
مصروفات متنوعة	٣٤٠٠		٢٠٠٠	
جملة	٦٨٠٠٠	٦٨٠٠٠	٤٠٤٠٠	٤٠٤٠٠

إذا علمت الآتي:

١ . أرسل المركز إلى الفرع بضاعة قيمتها ٣٠٠جنيه، لا زالت بالطريق حتى تاريخه.

٢ . قدرت بضاعة آخر المدة بالمركز بمبلغ ١٦٨٠٠ج، وبالفرع بمبلغ ٧٣٠٠ج

٣ . يرسل المركز البضاعة إلى الفرع مقومة بسعر التكلفة.

<u>المطلوب</u>: تصوير الحسابات الختامية، والميزانية العمومية لكل من الفرع المستقل، والمركز الرئيسي، عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/..م

أولًا: إعداد الحسابات الختامية وميزانية فرع ٦ أكتوبر:

. لا بد أولًا من إجراء قيد تسوية في دفاتر الفرع، حتى يتساوى رصيد حـ/ جاري المركز بدفاتر الفرع مع حـ/ جاري الفرع بدفاتر المركز كالآتي:

٣٠٠ من حـ/ بضاعة بالطريق

٣٠٠ إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي.

يترتب على ذلك أن يصبح رصيد حـ/ جاري المركز ١٤٣٠٠ بدلا من ١٤٠٠٠، كما تضاف البضاعة بالطريق إلى قوائم الجرد.

. لاحظ أيضاً أن البضاعة المرسلة من المركز للفرع تقوم بسعر التكلفة، ولذا ليست هناك حاجة لتكوين مخصص أرباح غير محققة لجزء البضاعة غير المباع في دفاتر الفرع (بضاعة آخر المدة).

منه حـ/ متاجرة فرع ٦ أكتوبر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/... له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٧٠٠٠	حـ/ بضاعة أول المدة	١٩٤٠٠	حـ/ المبيعات
٨٠٠٠	حـ/ المشتريات	٧٣٠٠	حـ/ بضاعة آخر المدة
٧٧٠٠	حـ/ بضاعة واردة		
٤٠٠٠	حـ/ أرباح وخسائر الفرع		
٢٦٧٠٠	جملة	٢٦٧٠٠	جملة

منه حـ/ أرباح وخسائر فرع ٦ أكتوبر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١ له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٢٠٠٠	حـ/ مصروفات متنوعة	٤٠٠٠	حـ/ متاجرة الفرع . مجمل الربح
٢٠٠٠	حـ/ جاري المركز الرئيسي . صافي الربح		
٤٠٠٠	جملة	٤٠٠٠	جملة

أصول ميزانية فرع ٦ أكتوبر في ١٢/٣١/.. خصوم

مبلغ	أصول	مبلغ	خصوم
١٢٠٠٠	أصول ثابتة	١٦٣٠٠	جاري المركز الرئيسي
	أصول متداولة:	٧٠٠٠	دائنون
٧٣٠٠	بضاعة آخر المدة		
٣٠٠	بضاعة بالطريق		
٢٠٠٠	مدينون		
١٧٠٠	نقدية		
٢٣٣٠٠	جملة الأصول	٢٣٣٠٠	جملة الخصوم

منه ح/ جاري المركز الرئيسي له

١٦٣٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	١٤٠٠٠	رصيد منقول ١/١
		٣٠٠	ح/ بضاعة بالطريق
		٢٠٠٠	ح/ أ، خ الفرع . صافي الربح
١٦٣٠٠	جملة	١٦٣٠٠	جملة

ثانيًا: إعداد الحسابات الختامية وميزانية المركز الرئيسي:

منه ح/ متاجرة المركز الرئيسي عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١ له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٦٤٠٠	ح/ بضاعة أول المدة	٣٠٠٠	ح/ المبيعات
١٣٠٠٠	ح/ المشتريات	٨٠٠٠	ح/ بضاعة مرسلة لفرع ٦ أكتوبر
٨٤٠٠	ح/ أرباح وخسائر المركز . مجمل الربح		
		١٦٨٠٠	ح/ بضاعة آخر المدة
٢٧٨٠٠	جملة	٢٧٨٠٠	جملة

منه ح/ أ، خ المركز الرئيسي عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١ له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٣٤٠٠	ح/ مصروفات متنوعة	٨٤٠٠	ح/ متاجرة المركز الرئيسي
٥٠٠٠	ح/ الأرباح والخسائر العام		
٨٤٠٠	جملة	٨٤٠٠	جملة

منه ح/ الأرباح والخسائر العام للشركة عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١ له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٧٠٠٠	رصيد مرحل . إلى ح/ رأس المال	٢٠٠٠	ح/ جاري فرع ٦ أكتوبر
		٥٠٠٠	ح/ أ، خ المركز الرئيسي
٧٠٠٠	جملة	٧٠٠٠	جملة

منه ح/ جاري فرع ٦ أكتوبر له

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
١٤٣٠٠	رصيد منقول ١/١	١٦٣٠٠	رصيد مرحل
٢٠٠٠	ح/ أ، ح عام		
١٦٣٠٠	جملة	١٦٣٠٠	جملة

أصول ميزانية الشركة في ١٢/٣١/.. خصوم

١٩٠٠٠	أصول ثابتة	٤٠٠٠٠	رأس المال
	أصول متداولة:	٧٠٠٠	صافي الربح
١٦٨٠٠	بضاعة آخر المدة	١٧٠٠٠	دائنون
٦٣٠٠	مدينون		
٥٦٠٠	نقدية		
١٦٣٠٠	حـ/ جاري فرع ٦ أكتوبر		
٦٤٠٠٠	جملة الأصول	٦٤٠٠٠	جملة الخصوم

٥/٣: خلاصة الفصل الثالث

. لا يظهر في دفاتر الفرع حساب رأس مال، ويحل محله حساب المركز الرئيسي.

. يربط بين دفتر الأستاذ العام بالفرع المستقل، ودفتر الأستاذ العام بالمركز الرئيسي عن طريق حساب جاري الفرع الذي يظهر بدفتر أستاذ المركز الرئيسي.

. عن طريق الحسابات الجارية للفروع، بدفتر الأستاذ العام بالمركز الرئيسي، يستطيع المركز إثبات جميع المعاملات المالية التي تحدث بينه وبين الفروع.

. يتطلب إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية، تطابق رصيدي حسابي جاري الفرع بدفاتر المركز، وجاري المركز بدفاتر الفرع، وعند وجود اختلاف بينهما لا بد من إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات المعاملات في دفاتر الوحدة المحاسبية التي لم تثبتها بعد، سواء كانت هذه الوحدة هي الفرع أو المركز الرئيسي، حتى تتم تسوية رصيدي الحسابين.

. قد تحدث معاملات مالية بين الفروع وبعضها البعض، تتمثل قي تحويل بضاعة ونقدية وخدمات، ويمكن إثبات هذه المعاملات في دفاتر كل فرع إما بطريقة مباشرة أو بتوسيط حـ/ جاري المركز الرئيسي.

. تمسك الفروع المستقلة مجموعة دفاتر محاسبة كاملة يمكن باستخدامها قياس نتائج الأعمال بإعداد حسابات ختامية، وقياس المركز المالي بإعداد ميزانية عمومية في نهاية كل فترة قياس محاسبية.

. تقوم إدارة الحسابات بالمركز الرئيسي بقياس نتائج أعمال المركز الرئيسي، والمنشأة ككل عن الفترة المحاسبية، وكذا بإعداد قائمة المركز المالي للمنشأة ككل في نهاية هذه الفترة.

المحتويات